الإقتصاد و الرياضة المصرية

*أ.د/ حسين عمر أمين السمري
**أ.د/ أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد
***م.د/ عبد الله مصطفى عبد العظيم فرماوي
****الباحث/ حسام ولاء عبد العظيم محمد

١/٠ مقدمة الدراسة.

كان الإقتصاد المصري يعتمد على الإقتصاد الموجه (الإقتصاد الإشتراكي / إقتصاد التخطيط المركزي) بشكل رئيسي منذ منتصف الخمسينيات و حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي ، و في هذا النوع من النظم الإقتصادية ترى الدولة أنها تَمْلُك كل شيء على أرضها (أو على الأقل تسيطر أو تَتَحَكم في وسائل الإنتاج بالدولة) بما في ذلك المنظمات الرياضية الأهلية ، و هو ما كان يسري بالضرورة على الإتحادات و الأندية الرياضية المصرية ، و كان كل ذلك في ظل " الدستور المصري الذي صدر عام ١٩٧١ م" و الذي كان ينص على إشتراكية الدولة (١٠ : ٢٠٩).

و بالتالي كان هناك تحديات واسعة في هذا السياق و على النحو الذى يضع مالية الدولة في مواجهة العديد من المخاطر و تحديات الإستدامة من ناحية و يَحِد من كفاءة الدور الذى تلعبه الموازنة العامة بإعتبارها أداة الدولة الأساسية في ضبط و تعزيز مسار التنمية و النمو في المجتمع من ناحية أخرى ، و تتجلى تلك التحديات بشكل واضح في سياسات و برامج الدعم المفتوح المطبقة في الإقتصاد المصري و التي أصبحت تكلفتها تشكل عبئاً واضحاً على موازنة الدولة (٣٢ : ٤).

ثم بدأت مصر في محاولة التحول التدريجي – و لا زالت تسعى نحو هذا التحول التدريجي حيث لم يكتمل هذا التحول بعد – نحو الإعتماد على إقتصاد السوق (الإقتصاد الحر / إقتصاد رأس المال) منذ منتصف الثمانينيات ، و هذا النوع من النظم الإقتصادية يعتمد على (حرية الطلب / حرية العرض / حرية المنافسة دون إحتكار / إحترام الملكية / إحترام المنظمات المدنية التي لا تهدف للربح .. و غيرها) ، و هذا ما سمح ببعض الحرية النسبية للمنظمات الرياضية الأهلية و هو ما سرى بالضرورة على الإتحادات و الأندية الرياضية المصرية ، و كل ذلك حتى وقت إعداد الدراسة (١٠ : ٢٠٩ ، ٢١٠).

و يُعد هذا الأمر يتطلب تحديد واضح لحجم الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة المصرية و الدور الذي تقوم به المنظمات الرياضية للحفاظ على مواردها الإقتصادية و تنمية و إستدامة تلك الموارد

* أستاذ الإدارة الرياضة - قسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنين / جامعة حلوان.
** أستاذ إقتصاديات الرياضة - قسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنين / جامعة حلوان.
*** مدرس دكتور بقسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنين / جامعة حلوان.
**** مدرس مساعد بقسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنين / جامعة حلوان ، و مسجل لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في التربية البدنية و الرياضة – تخصص إدارة الرياضية.

، حيث لابد أن تعمل وفق إطار إقتصادي تكاملي يحافظ على كفاءتها الإقتصادية و إستدامة هذه الكفاءة على المدى البعيد للحفاظ على قدرة كل منظمة (وزارة الشباب و الرياضة / اللجنة الأولمبية الوطنية / الأندية الرياضية / الإتحادات الرياضية / شركات الخدمات الرياضية / الكيانات الرياضية .. و غيرها) في تحقيق أهدافها و يتم ذلك من خلال موضع مؤشرات لكل منظمة لتحليل العبء المالي و الإلتزامات المالية الحالية و التي تزداد سنوياً في بعض بنود الإنفاق كالأجور و تكاليف التشغيل المستمرة و المتزايدة (٧٢ : ٤٠٦).

و تمثل الرياضة المصرية قطاع حيوي من القطاعات النشطة في الدولة المصرية و ذلك لقوة و كثرة و تنوع المنظمات العاملة في ذلك المجال حيث تتشكل الرياضة المصرية من قطاعات مختلفة (حكومية / أهلية / خاصة) و هذه القطاعات تحتوي العديد من المنظمات (اللجنة الأولمبية الوطنية / الأندية الرياضية / الإتحادات الرياضية / شركات الخدمات الرياضية / الكيانات الرياضية .. و غيرها) التي تؤثر في الإقتصاد المصري ، كما تتأثر به أيضاً.

و تعتمد منظومة الرياضة المصرية على النادي الرياضي بشكل أساسي كأهم ركائز المنظومة الرياضية المصرية ، حيث أن المجال الرياضي يُمثل القطاع الأكبر من الهيئات الرياضية بما تملك من أنشطة رياضية (تنافسية / ممارسة / هواية / ناشئين / تعليمية .. و غيرها) و منشآت رياضية (مختلفة / متعددة / أكثر عدداً) و إمكانات بشرية (لاعبين / مدربين / إدريين / .. و غيرها) و أكبر عدد من المستفيدين (أعضاء / رواد / مشتركين / فرق / أكاديميات / جماهير .. و غيرها) يشكلون القطاع الأكبر من بين الهيئات العاملة في المجال الرياضي و هي تتكون من الأعضاء العاملين (الإتحادات الرياضة) و التي بدورها تكون اللجنة الأولمبية.

و تعتبر الإتحادات الرياضية هي المنظمات المعنية لإدارة شئون اللعبة (كل إتحاد رياضي مختص بلعبة واحدة) الفنية و تنظم شئونها و تستهدف نشر اللعبة ، و هي و حدها المسئولة فنياً عن اللعبة و المسئولة عن تنظيم أنشطتها التنافسية و برامج التدريب و التطوير المعنية بها ، كما أنها هي التي تقوم بإعداد و تنظم شئون المنتخبات الوطنية (المنتخب المصري في كل لعبة) ، و تتكون هذه الإتحادات من الأعضاء العاملين (الأندية الرياضية) ، و هي بدورها من تكون اللجنة الأولمبية الوطنية (المصرية).

و تُمثل الأكاديميات الرياضية (مدارس التعليم الرياضية) قطاع كبير في الفترة الراهنة من النشاط الرياضي بجمهورية مصر العربية ، حيث أنها منتشرة بكثرة (أغلب محافظات الجمهورية / أغلب المدن / توجد ببعض القرى) و تقيم أنشطتها في الأندية بإختلاف أنواعها و مراكز الشباب المختلفة ، كما أنها التي تمتلك عدد كبير من العاملين (المدربين / المعلمين / الإداريين) في المجال الرياضي ، و هي سريعة النمو (أفرع مختلفة / لا توجد قواعد منظمة لها / لا توجد رقابة على نشاطها) بالشكل الذي منحها قوة لا يستهان بها.

و تعتبر " جُمْهُورِيّةُ مِصْرَ العَرَبِيّةِ " من الدول الكبرى في المنقطة العربية ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي (١٠٣) مليون نسمة تقريباً ، ليكون ترتيبها الثالثة عشر بين دول العالم من حيث عدد السكن و الأكثر سكاناً على مستوى الدول العربية ، و يحدها شمالاً البحر المتوسط و جنوباً السودان و شرقاً البحر الأحمر و من الشمال الشرقي قطاع غزة و الأراضي المحتلة (فلسطين) و غرباً ليبيا ، و تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي ١,٠٠٢,٠٠٠ كيلو متر مربع ، و المساحة المأهولة تبلغ ٧٨,٩٩٠ كم مربع بنسبة ٧.٨٪ من المساحة الكلية ، و تُقسم مصر إدارياً إلى ٢٧ محافظة ، و تنقسم كل محافظة إلى تقسيمات إدارية أصغر و هي المراكز أو الأقسام (٩٢).

و قد شهدت الدولة المصرية في الفترة ما قبل ١٩٥٢ م و حتى وقت إعداد الدراسة (٢٠٢٣ م) تنوعاً في النظم السياسية و التي بالضرورة كان يتبعها إنتهاج نظم إقتصادية متنوعة ، حيث كان الحكم في مصر قبل عام ١٩٥٢ م ملكياً (ملك يملك و لا يحكم / برلمان حر منتخب / نظام إقتصادي يطبق قواعد – إقتصاد السوق / تدخل مركزي محدود – فترات الحروب / أقوى عملة في العالم – الجنيه المصري – مغطاة بالذهب بشكل كامل بنسبة ١٠٠٪ و في ذلك الوقت هي العملة الوحيدة المغطاة بالكامل).

و قد تم إنهاء الحكم الملكي في مصر عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م ، و نقل الحكم إلى حركة الضباط الأحرار بقيادة " اللواء محمد نجيب " (شكلاً) ، ثم تولى " الرئيس جمال عبد الناصر " مقاليد الحكم في مصر مع إعلان النظام الجمهوري للدولة المصرية ، و قد إنتجهت الدولة المصرية في ذلك الوقت نظام التخطيط المركزي (النظام الإشتراكي / النظام الموجه) و ذلك في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م).

و عقب وفاة " الرئيس جمال عبد الناصر " تولى " الرئيس محمد أنور السادات " مقاليد الحكم في مصر ، و لم تتجه الحكومة المصرية إلى إجراء تحولات في الإقتصاد المصري ، و قد حاولت الدولة المصرية البدء في محاولة التحرر الإقتصادي بالإتجاه نحو القطاع الخاص و التخلص من القطاع العام ، و قد تم ذلك تدريجياً بإنتهاج سياسات الخصخصة و التخلص من عبئه على موازنة الدولة ، و كان ذلك في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م).

و عقب " إغتيال الرئيس محمد أنور السادات " عام (١٩٨١ م) تم تعيين نائبه " الفريق أول محمد حسني مبارك " رئيساً لجمهورية مصر العربية ، و إستمر توسع الدولة المصرية في تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادي (محاولة التحول التدريجي لإقتصاد السوق) بضوابط ضعيفة (غير مُحكمة) ، و ذلك في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م).

و قد إنتهى حكم الرئيس " محمد حسني مبارك " عقب قيام " ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م " و تولى مقاليد الحكم في مصر " المجلس الأعلى للقوات المُسلحة " برئاسة " المشير محمد حسين طنطاوي " لمدة عام واحد تقريباً ، ثم تولى مقاليد الحكم في مصر " الرئيس محمد مرسي " لمدة عام واحد تقريباً ، و قد انتهى حكمه بقيام " ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م " و تولى " الرئيس عدلي منصور " الحكم (مؤقتاً لكونه

رئيس المحكمة الدستورية العليا) لفترة إنتقالية ، ثم تولى " الرئيس عبد الفتاح السيسي " مقاليد الحكم في جمهورية مصر العربية في يونيو ٢٠١٤ م ، و شهدت الدولة المصرية عقب قيام ثورة يناير ٢٠١١ م خللاً في الوضع الإقتصادي و زيادة في حجم التضخم و تراجع في قيمة العملة المصرية و هذا وضع طبيعي يُصاحب الثورات ، ثم زاد حجم توسع الدولة المصرية في محاولة الإنتقال لآليات إقتصاد السوق ، و ذلك في الفترة (٢٠١١ م – حتى وقت إعداد الدراسة / ٢٠٢٣ م).

و بذلك قد تنوعت النظم السياسية (بصرف النظر عن مدى نجاح هذه النظم) في مصر و التي بالضرورة كان يتبعها إنتهاج نظم إقتصادية متباينة (متنوعة / متشابهة أحياناً) و تنوعت معها السياسات التشريعية (القوانين / اللوائح / القرارات .. و غيرها) و النظم الإدارية و الإجراءات المنظمة للأعمال التي كانت تطبقها الدولة المصرية في هذه حقبة زمنية لم تتجاوز (٧٥ عاماً) ، و كانت تؤثر هذه النظم و السياسات و الإجراءات في المنظمات داخل الدولة المصرية و تتأثر بها أيضاً ، و هذا ما يسري بالضرورة على المنظمات الرياضية المصرية.

٠/٢ مشكلة الدراسة.

شَهِدَت جمهورية مصر العربية خلال السنوات الأخيرة تحولاً إقتصادياً يستهدف محاولة تحول النظام الإقتصادي إلى الإقتصاد الحر (إقتصاد السوق) ، و قد حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ م (إستراتيجية التنمية المستدامة) الإقتصاد أهم و أول محاورها الرئيسية المستهدفة للتنمية ، حيث تمثلت رؤية الدولة المصرية للنظام الإقتصادي في الرغبة بإنشاء " إقتصاد سوق منضبط يتميز بإستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي (الأداء العام للإقتصاد – معدلات التضخم / أسعار الفائدة / أسعار الصرف ميزان المدفوعات .. و غيرها) و قادر على تحقيق نمو مستدام يتميز بالتنافسية و التنوع و يكون فاعلاً في الإقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية و تعظيم القيمة المضافة ".

و هو الأمر الذي يضع الدولة و المصرية و منظماتها أمام حتمية تطبيق سياسات تشريعية و إدارية و إقتصادية تتفق مع قواعد النظام الإقتصادي الذي ترغب الدولة في محاولة الإنتقال إليه (إقتصاد السوق) في كافة المجالات التي تُشكل مكونات الإقتصاد و التي من بينها المجال الرياضي و الذي يُعد من أهم المجالات التي تؤثر بشكل فعال النظام الإقتصادي للدول ، و تُمثل الرياضة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي إذا تم تشغيلها بالشكل الذي يحقق الفعالية الإنتاجية (أرباح / خدمات) الناجحة و التي تعد أحد مخرجات تطبيق قواعد الكفاءة الاقتصادية.

و يعتبر الإقتصاد و الموارد المالية (التمويل) هو عصب الحياة للدول و المنظمات و الأفراد ، حيث لا يكاد يمر أي يوم على مصر أو العالم دون أن تتردد كلمات – مصطلحات – مثل (الإقتصاد / الموارد الإقتصادية / المشكلة الإقتصادية / التنمية الإقتصادية / النمو الإقتصادي / الإستثمار / جذب المستثمرين / جذب رؤوس الأموال / التمويل .. و غيرها) (٤ : ٤٠).

و قد كان الإقتصاد المصري يعتمد على الإقتصاد الموجه (الإقتصاد الإشتراكي / إقتصاد التخطيط المركزي) بشكل رئيسي منذ منتصف الخمسينيات و حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي ، و هذا النظام الإقتصادي كان لا يتوافق مع تطبيق القواعد الإدارية الحديثة (الحوكمة / الكفاءة الإقتصادية / الإستدامة .. و غيرها) في المنظمات داخل الدولة المصرية و التي من بينها المنظمات الرياضية (١٠ : ١٥٠).

ثم بدأت الدولة المصرية في محاولة التحول التدريجي نحو الإعتماد على إقتصاد السوق (الإقتصاد الحر / إقتصاد رأس المال) منذ منتصف الثمانينيات و حتى الوقت الراهن ، و هذا النوع من النظم الإقتصادية يعتمد على (حرية الطلب / حرية العرض / حرية المنافسة دون إحتكار / إحترام الملكية / إحترام المنظمات المدنية التي لا تهدف للربح) (١٠ : ١٥٢).

كما أن هذا النوع من الإقتصاد يتطلب إتباع أساليب (نظم / قواعد / طرق .. و غيرها) إدارية حديثة مثل حوكمة كافة أعمال المنظمة حتى تحقق الكفاءة الإقتصادية لأنشطتها و أعمالها و تحافظ على إستدامتها ، و هذا ما يُمكن المنظمات من الوصول إلى الهدف الذي أنشأت لأجله ، و هو ما ينطبق بالضرورة على المنظمات الرياضية.

و قد شهدت الدولة المصرية في الفترة ما قبل ١٩٥٢ م و حتى وقت إعداد الدراسة (٢٠٢٣ م) تنوعاً في النظم السياسية و التي بالضرورة كان يتبعها إنتهاج نظم إقتصادية متنوعة ، و بذلك تنوعت السياسات التشريعية (القوانين / اللوائح / القرارات .. و غيرها) و النظم الإدارية و الإجراءات المنظمة للأعمال التي كانت تطبقها الدولة المصرية في هذه المدة ، و كانت تؤثر هذه النظم و السياسات و الإجراءات في أعمال و أنشطة المنظمات داخل الدولة المصرية ، و من بينها المنظمات الرياضية المصرية.

و تعد الرياضة المصرية و ما يُشكلها من قطاعات (أهلي / حكومي / خاص) و منظمات (حكومية – مركزية – مختصة / لجنة أولمبية / أندية رياضية / إتحادات رياضية / أكاديميات رياضية / شركات خدمات رياضية / كيانات رياضية .. و غيرها) تتأثر بالنظام الإقتصادي الذي تنتهجه الدولة المصرية و تؤثر فيه ، و ذلك ما يضع هذه المنظمات أمام حتمية وضع إطار إقتصادي تكاملي يحدد السياسة الإقتصادية لها و يحقق أقصى معدلات الكفاءة في ضوء النظام الإقتصادي للدولة (محاولة الإنتقال إلى إقتصاد السوق).

و قد ظلت المنظمات الرياضية المصرية تعمل في ضوء إقتصاد التخطيط المركزي (الإقتصاد الموجه / الإقتصاد الإشتراكي) و ما تبعها من قواعد نظم و إجراءات لمدة (٦١ عام تقريباً / ١٩٥٦ – ٢٠١٧ م) ، و ذلك من خلال القوانين و اللوائح و القرارات التي كانت تنظم شئونها ، و حتى مع بداية الدولة المصرية في محالة التحول التدريجي لإقتصاد السوق في منتصف الثمانينيات لم تتغير هذه القواعد

لتتوافق مع الرغبة في التحول لإقتصاد السوق (بسبب مركزية و تحكم و سيطرة " **القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة** ").

و هذا بدوره ما تسبب في ضعف الكفاءة الإقتصادية للمنظمات الرياضية المصرية و جعلها تتراجع في مواكبة تطور المجال الرياضي العالمي ، و حد من إستخدامها للأليات الإدارية الحديثة التي تتوافق مع نظم إقتصاد السوق ، و زادت من حجم الفجوة بين المنظمات الرياضية المصرية و مماثلتها التي إتنهجت تطبيق نظام إقتصاد السوق و ما يسلتزمه من قواعد و معايير (حوكمة – تشريعات – قوانين – لوائح / كفاءة إقتصادية / إستدامة .. و غيرها) و ما تتطلبه هذه القواعد من آليات حديثة (الذكاء الإصطناعي / التحول الرقمي / الإدارة الإلكترونية / العقد الإلكتروني / التوقيع الإلكتروني / المراسلات الإلكترونية / مواقع إلكترونية شاملة .. و غيرها).

و قد نتج عن ذلك مشكلات (أغلب هذه المشكلات قائمة حتى وقت إعداد الدراسة) أدت إلى تراجع كفاءة المنظمات الرياضية المصرية و جعلها غير مهيئة (حتى مع توافر بعض القواعد التي تمثل بداية بيئة تنظيمية مناسبة لتطبيق نظم إدارية حديثة) لإتباع هذه القواعد ، و قد يرجع ذلك إلى طول المدة التي ظلت تعمل فيها المنظمات الرياضية بنظم و قوانين و لوائح لا تتوافق مع قواعد إقتصاد السوق خاصة " **القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة** ".

و تمثلت مشكلات المنظمات الرياضية المصرية في ضعف (توفير التمويل الذاتي / ترتيب حاجات و رغبات المنظمة الرياضية / طرق و أساليب الإنفاق على الأنشطة و البرامج و المنشآت / تعظيم قيمة المنظمة الرياضية بما تمتلكه من موارد و أصول و منشآت / تزايد حجم ديون المنظمات الرياضية / عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية / عدم القيام بدراسات الجدوى أو الإقتصاديات الازمة للبرامج و المشروعات و الإنشاءات .. و غيرها).

و قد شكلت هذه المشكلات ضعف و تراجع إدراك المنظمات الرياضية (فهم) لطبيعتها (أهلية / حكومية / خاصة) و الهدف من وجودها ، حيث (على سبيل المثال و ليس الحصر) إتجهت وزارة الشباب و الرياضة (منظمة رياضية حكومية) إلى إقامة منشآت رياضية تستهدف منها الكسب المادي بشكل مباشر و في ذات الواقت تحصل على الإعفاءات الممنوحة للمنظمات الرياضية الأهلية ، بل و تحويل بعض المنشآت القائمة أو أجزاء (أنشطة معينة / بعض المنشآت) منها و التي تم إشهارها – سابقاً – بأنها منظمات لا تهدف للربح إلى منظمات تهدف للربح عن طريق عقود حق الإنتفاع أو عقود التشغيل بالمشاركة .. و غيرها من الممارسات التي تهدف للربح بشكل رئيسي.

و أدى هذا التراجع في إدراك الهدف من وجود المنظمة الرياضية (كلٌ وفقاً لطبيعته و قرار إشهاره) إلى ضعف القدرات الإدارية للمنظمات الرياضية و غموض المعايير و القواعد المُتبعة لإدارة هذه

المنظمات ، و ذلك ما جعل المنظمات الرياضية تلجأ إلى إتباع بعض الحلول المؤقتة التي قد تتغلب على المشكلة في فترة زمنية قصيرة و لكن تنتج عنها مشكلات أكبر و متفاقمة على المدى الزمني البعيد ، و جعل البعض الآخر منها يستسلم لهذه المشكلات ، و هذا أيضاً ما مثل مزيد من التراجع و الضعف لهذه المنظمات و جعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها.

و قد إتجهت المنظمات الرياضية المصرية في محاولة منها لحل مشكلة التمويل الخاصة بها ، بإستخدام حل غير قانوني (إستهداف الربح المادي بالمخالفة للقانون / المنظمة الأهلية) ، و من أمثلة ذلك (على سبيل المثال و ليس الحصر):

- قام " نادي القاهرة " ببيع جزء من أرضه لصالح " فندق شيراتون القاهرة " ، و هو ما نتج عنه تقلص مساحة النادي المقام عليها النادي بالفعل ، و هو ما أثر كثيراً على إشباع الحاجات و الرغبات و تحقيق الأهداف الخاصة به مع تراجع عدد و حجم و مستوى الأنشطة التي تحقق الأهداف (كنتيجة طبيعية لتراجع مساحة النادي) ، و بمرور الوقت لم يستفد النادي من عائد البيع بالقدر المتناسب مع خسارة مساحة الأرض المُبَاعة و التي لا يمكن إسترجاعها مرة أخرى (الخسارة المزدوجة).
- قام " نادي الزمالك للألعاب الرياضية – نادي الزمالك – ببناء " محلات تجارية على السور الخارجي له و لداخل النادي ، و هو ما نتج عنه تقلص مساحة النادي المقام عليها النادي بالفعل ، و هو ما أثر كثيراً على إشباع الحاجات و الرغبات و تحقيق الأهداف الخاصة به مع تراجع عدد و حجم و مستوى الأنشطة التي تحقق الأهداف (كنتيجة طبيعية لتراجع مساحة النادي) ، و بمرور الوقت لم يستفد النادي من عائد البيع بالقدر المناسب مع خسارة مساحة الأرض المستقطعة للبناء و التي يصعب إسترجاعها مرة أخرى (الخسارة المزدوجة / نشأة مراكز قانونية لأصحاب المحلات التجارية و المستأجرين) ، مع الوضع في الإعتبار الخسارة المادية الكبيرة جداً (و التي يصعب تقديرها) و الناتجة عن عدم موافقة " وزارة الداخلية مُمَثَّلة في مديرة أمن الجيزة " لإقامة أي مباريات في كرة القدم على ملعب النادي الرسمي (ستاد محمد حسن حلمي) خوفاً من الشغب الجماهيري.
- قيام بعض الأندية الرياضية بإجراء إختبارات لتكوين الفرق (خاصة في كرة القدم كونها اللعبة الشعبية الأولى) في توقيتات محددة و معلنة تستهدف منها بشكل رئيسي الحصول على الكسب المادي فقط ، و يتم إجرائها بشكل صوري لا يحتوي على معايير أو مضمون.
- قيام بعض الإتحادات الرياضية إلى الحصول على التمويل اللازم عن طريق زيادة قيمة و عدد دورات و برامج و رخص التدريب و إعتبارها مصدر أساسي للتمويل ، و هذا أدى إلى عزوف عدداً من العاملين و المدربين إلى الحصول على هذه الدورات أو رخص التدريب ، و يترتب على

ذلك ضعف قدراتهم و كفاءتهم التدريبية لعدم قدرتهم على تحمل العبء المالي لتلك الدورات ، ذلك فضلاً عن تفريغ هذه الدورات و البرامج من قيمتها و مضمونها ، حيث يتم التعامل معها على أنها مصدر تمويل فقط للإتحاد و تستهدف مشاركة أكبر عدد ممكن لزيادة حجم المورد المالي منها عن طريق سهولة إختبارات التقييم و التحصيل.

و قد تكررت هذه الأمور كثيراً مع منظمات رياضية أخرى مثل " نادي الترسانة " (نفس حالة نادي الزمالك) ، كما توسعت العديد من المنظمات الرياضية المصرية (و خاصةً الأهلية منها) في الأخذ بنفس الإتجاه و هو محاولة توفير التمويل اللازم لتنفيذ نشاطاتها بطرق متعددة لا تتناسب مع أهدافها و لا تُساهم تعظيم موارد المنظمة الرياضية و لا تحافظ على أصول و حقوق أعضاء هذه المنظمة ، و هذا كله لا يتناسب مع إتباع قواعد الكفاءة الاقتصادية أو الحوكمة أو الإستدامة.

كما أن غموض و ضعف إدارك المنظمات الرياضية المصرية لطبيعتها و دورها و أهدافها جعلها لا تقوم بترتيب الحاجات و الرغبات تبعاً لأهميتها (قضاء أو إشباع أهم الحاجات و الرغبات و الأهداف في ضوء الموارد المتاحة – التمويل المتوفر –) ، حيث لا تقوم المنظمات الرياضية بإعداد قائمة للأولويات بأهم الحاجات و الرغبات التي تريد أن تحققها ، و هذا ما يجعل موراد (المال / الأصول / المنشآت / الأرض / الإسم / الشعار .. و غيرها) المنظمة لا يتم إستغلالها بالشكل الأمثل الذي يُعظم من قيمة هذه الموارد و يجعلها تتنامي و تحافظ على إستدامتها.

و على سبيل المثال – ليس الحصر – قد يتم إهدار موارد المنظمة الرياضية للحصول على توفير التمويل الذاتي ، حيث يمكن ملاحظة هذا النوع من المشكلات عند قيام بعض الأندية الرياضية إلى بيع جزء من الأرض المخصصة للنادي أو إستقطاع جزء من أرض النادي الرياضي لبناء المحلات التجارية و غيرها أو تخصيص بعض الأماكن لإنشاء مجمعات إستهلاكية أو بناء البنوك أو الشهر العقاري .. و غيرها من الأشكال التي تساهم في عدم الإستغلال الأمثل للموارد و الأصول التي تمتلكها المنظمة الرياضية.

و هذا ما نتج عنه تقلص مساحة المنظمة الرياضية (النادي الرياضي غالباً) المقام عليها المنظمة الرياضية ، و هو ما أثر كثيراً على إشباع الحاجات و الرغبات و تحقيق الأهداف الخاصة بها مع تراجع عدد و حجم و مستوى الأنشطة التي تحقق الأهداف (كنتيجة طبيعية لتراجع مساحة النادي) ، و هذا كله لا يتناسب مع تحقيق الكفاءة الإقتصادية للمنظمة الرياضية ، مع الوضع في الإعتبار أن المنظمة الرياضية تقوم من خلال ذلك بتوفير تمويل مؤقت ينتج عنه مشكلات (تتفاقم مستقبلاً) لا تتناسب مع حجم هذا التمويل .

كما أن المنظمات الرياضية المصرية (أكثرها أهلية) لا تستطيع الوفاء بإلتزماتها المالية ، حيث أن ديون المنظمات الرياضية تتنامى و تزداد بشكل مستمر (عكس مفهومها الأهلي) ، و هذا ما يؤكد على

وجود مشكلات تتعلق (بتوفير التمويل اللازم للمنظمات الرياضية / ضعف الإستغلال الأمثل لموارد و أصول المنظمة الرياضية / تراجع ترتيب المنظمات الرياضية لحاجاتها و أولوياتها .. و غيرها) ، و على سبيل المثال و ليس الحصر جاءت بعض مديونيات المنظمات الرياضية المصرية كالتالي:

- في يناير ٢٠٢٣ م بلغت مديونية " نادي الزمالك للألعاب الرياضية " المُستحقة " للإتحاد المصري لكرة القدم " (٧٠ مليون جنيها) ، و هي أعلى قيمة ديون بين أندية دوري القسم الأول ، بينما بلغت مديونية " النادي الأهلي للرياضة البدنية " المُستحقة " للإتحاد المصري لكرة القدم " قيمة تتراوح بين (١٠ – ١٥ مليون جنيها) ، أما النادي المصري و الإسماعيلي و الإتحاد السكندري فإن المديونية المُستحقة عليهم للإتحاد كانت تتراوح بين (٢٠ – ٤٠ مليون جنيهاً لكلٍ منهم) (١٠٢).
- في فبراير ٢٠٢٢ م بلغت مديونية " نادي الزمالك للألعاب الرياضية " المُستحقة " لمصلحة الضرائب المصرية " قيمة قدرها ما يقرب من ١٤٢ مليوناً و ٢٧٨ ألفاً و ٣٧٤ جنيهاً ، و تنوعت من بين ضريبة قيمة مضافة و ضريبة كسب عمل و ضريبة على الدخل و غرامات لعدم القدرة على السداد ، و ذلك بالمخالفة لمفهوم النادي الأهلي الذي لا يهدف للربح (٢٢٦).
- في يناير ٢٠٢٣ م بلغت الديون المُستحقة على الإتحاد المصري لكرة القدم قيمة (٥١٧ مليون جنيهاً تقريباً) ، و تنوع إستحقاق هذه الديون إلى منظمات رياضية و شركات و مصلحة الضرائب المصرية و شركة الملابس و شركات الرعاية و قنوات الفضائية و وكالات الإعلان و وزارة الشباب و الرياضة (١٠٤).

و تعد أغلب المنظمات الرياضية المُستحق عليها مديونيات من الأندية رياضية الجماهيرية أو الإتحادات الأكثر جماهيرية ، و كان من المفترض أن تُعزز جماهيرية هذه المنظمات من وضعها المالي ، و لكن قد يوضح ذلك مدى ضعف الكفاءة الاقتصادية لهذه المنظمات ، و قد يشير أيضاً إلى أن أكثر المنظمات التي تعاني من ضعف الكفاءة الاقتصادية هي المنظمات الرياضية الأهلية.

كما أن تزايد و تنوع حجم الديون المُستحقة على المنظمات الرياضية المصرية ، يشير إلى مدى تراجع المنظمات الرياضية المصرية في ترتيب حاجاتها طبقاً لأولوياتها ، و يشير إلى ضعف توجيه أوجه الإنفاق (الصرف) و تراجع كفاءة إستغلال المورد المالي.

كما أن عدم السماح للقطاع الخاص (الأندية الخاصة / شركات الخدمات الرياضية / الكايانات الرياضية .. و غيرها) بالدخول في المجال الرياضي أدى إلى إنشاء أنشطة موازية ، حيث أنه من خلال منع دخول القطاع الخاص في المجال الرياضي تكونت كيانات رياضية (أطلق عليها أكاديميات رياضية غالباً) لم ترخص نشاطها ، و بالتالي لم تخضع لأي من معايير الرقابة على أداءها (الأنشطة / البرامج

/ العاملين .. و غيرها) ، فضلاً عن عدم حصول الدولة المصرية على الضرائب و الرسوم المُستحقة على هذه الكيانات و التي هدفت إلى الربح بشكل مباشر ، و لكن ظلت تعمل كنشاط موازِ دون ترخيص.

و قد أدى ذلك ضعف و قلة خبرة التعامل مع القطاع الخاص في الوقت الراهن و عدم الفهم (الإدراك) الصحيح لدوره في القطاع الرياضي ، و زيادة حجم الفجوة الإدارية و الإقتصادية و الإستثمارية بين المنظمات الرياضية المصرية و غيرها من المنظمات الرياضية في الدول التي إنتهجت آليات إقتصاد السوق بشكل متطور و سريع ، و هذا كله ما يزيد من تراجع فرص تطبيق قواعد الحوكمة أو الكفاءة أو الإستدامة الإقتصادية.

كما أنه من خلال إستمرار عمل المنظمات الرياضية الرياضية المنظمة لمدة كبيرة نسبياً بآليات التخطيط المركزي و التي تمثلت في النظم و القوانين و اللوائح التي كانت ترسخ لقواعد التحكم المركزي في المنظمات الرياضية المصرية و خاصة " **القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة** " ، و حتى مع وضع " **القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة " بداية البيئة التنظيمية التي قد تساهم في بداية عمل المنظمات الرياضية (خاصة الأهلية) بآليات إقتصاد السوق** ، تواجه أكثر المنظمات الرياضة مشكلات إقتصادية تتعلق بضعف (توفير التمويل الذاتي / ترتيب حاجات و رغبات المنظمة الرياضية / طرق و أساليب الإنفاق على الأنشطة و البرامج و المنشآت / تعظيم قيمة المنظمة الرياضية بما تمتلكه من موارد و أصول و منشآت / تزايد حجم ديون المنظمات الرياضية / عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية / نقص دراسات الجدوى أو الإقتصاديات اللازم للبرامج و المشروعات و الإنشاءات .. و غيرها) ، و أغلب هذه المشكلات متعددة و ممتدة حتى وقت إعداد الدراسة.

و لذلك فقد حاول الباحثون دراسة هذه الظاهرة و التعرف عليها و ذلك من خلال " الإقتصاد و منظومة الرياضية المصرية (دراسة تحليلية) ".

٠/٣ هدف الدراسة.

هَدَفَت الدراسة إلى تحديد النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية التالية:

- (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، فترة *حكم " الرئيس جمال عبد الناصر ".
- (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، " فترة حكم " الرئيس محمد أنور السادات ".
- (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد حسني مبارك ".

*** سُميت كل فترة من الفترات المطبق عليها متغيرات الدراسة بإسم الرئيس القائم على حكم " جمهورية مصر العربية " أكبر مدة من الفترة المحددة ، حيث تولى حكم مصر بعض الرؤساء (أو ما يساويه في المسمى أو المفهوم أو الوظيفة أو الإختصاص أو السلطة أو الترتيب أو التنظيم السياسي) في هذه الفترات بصفة (مؤقتة / إنتقالية / مدة قصيرة قد لا يعتد بتأثيرها).**

- (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، فترة حكم " الرئيس عبد الفتاح السيسي ".

٠/٤ تساؤل الدراسة.

ما النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية التالية:

- (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، فترة حكم " الرئيس جمال عبد الناصر ".
- (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، " فترة حكم " الرئيس محمد أنور السادات ".
- (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد حسني مبارك ".
- (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، فترة حكم " الرئيس عبد الفتاح السيسي ".

٠/٥ مسلمات الدراسة.

و تضمنت الحقائق المؤكدة و التي يقبل الجميع بصدقها دون الحاجة لوضع البراهين و الإثباتات لها ، و قد جاءت كما يلي:

- **جمهورية مصر العربية دولة ذات مكانة هامة و تمتلك حضارة تاريخية كبيرة بين شعوب الأرض ، فضلاً عن أنها من أكبر الدول العربية ، و أكثرها تأثيراً (سياسياً / إجتماعياً / عسكرياً / ثقافياً / إقتصادياً " سابقاً " .. و غيرها).**
- **تعددت نظم الحكم السياسي في مصر ، و ما يتبعها من أنظمة إقتصادية تابعة لها ، و ذلك على النحو التالي:**
  - **كان نظام الحكم قبل عام ١٩٥٢ م ملكياً (ملك يملك و لا يحكم / برلمان حر منتخب / نظام إقتصادي يطبق قواعد – إقتصاد السوق / تدخل مركزي محدود – فترات الحروب / أقوى عملة في العالم – الجنيه المصري – مغطاة بالذهب بشكل كامل بنسبة ١٠٠٪ و في ذلك الوقت هي العملة الوحيدة المغطاة بالكامل) ، تم إنهاء الحكم الملكي في مصر عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م.**
  - **تم الإنتقال إلى النظام الجمهوري في عام ١٩٥٢ م ، و تولى " الرئيس جمال عبد الناصر " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، و قد إنتهجت الدولة المصرية في هذه الفترة نظام التخطيط المركزي (النظام الإشتراكي / النظام الموجه).**
  - **تولى الرئيس " محمد أنور السادات " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، و قد حاولت الدولة المصرية (البدء في الإنتقال البسيط إلى آليات إقتصاد السوق).**
  - **تولى الرئيس " محمد حسني مبارك " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، و قد حاولت الدولة المصرية التوسع في الإنتقال لآليات إقتصاد السوق.**
  - **تولى الرئيس " عبد الفتاح السيسي " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، و قد حاولت الدولة المصرية زيادة التوسع في الإنتقال للآليات إقتصاد السوق.**

- النظام السياسي يؤثر في النظام الاقتصادي ، و الذي يؤثر بدوره في السياسات و القواعد و الإجراءات و التشريعات و القوانين و اللوائح المُطبقة داخل الدولة – أي دولة –.
- الإقتصاد الرياضي (المنظمات الرياضية / البطولة / المنافسات / الترويح / التعليم / التدريب / إستضافة الأحداث .. و غيرها) هو جزء رئيسي من الدخل القومي للدولة (أي دولة).
- تتعدد الأنظمة الإقتصادية بتعدد الأنظمة السياسية ، إلا أن إقتصاد السوق (حرية العرض / حرية / الطلب / المنافسة دون إحتكار / إحترام الملكية) يظل هو الأساس في الأنظمة الإقتصادية بصرف النظر عن مدى القوة العسكرية و السياسية للدولة.
- الكفاءة الإقتصادية هي أفضل إستغلال أمثل للموارد و الإمكانات (أصول / أموال / منشآت .. و غيرها) و ترتيب الحاجات و الرغبات و توجيه الجهد و الإنفاق لتعظيم الإستفادة و تحقيق الأهداف (الأرباح / الخدمات / أي هدف) بأعلى جودة ممكنة للدول (أي دولة) و المنظمات (أي منظمة).
- الحوكمة هي القواعد و المعايير (التشريعات / القوانين / اللوائح / القرارات / الإجراءات / ما يُطبق .. و غيرها) الضابطة لأداء الأعمال (مهام / سلطات / مسئوليات / مشروعات / برامج / نظم إدارية / نظم مالية .. و غيرها) و المقاييس التي تُقيم أداء هذه الأعمال وفقاً للمعايير و القواعد المحددة مسبقاً.
- الإستدامة الاقتصادية هي قدرة الدولة (أي دولة) أو المنظمة (أي منظمة) في الحفاظ على إستمرار تعظيم قيمة مواردها و إمكاناتها و أصولها و منشآتها (كل ما تمتلكه) مع تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الأرباح أو الخدمات أو العوائد أو الفوائد أو المكاسب أو المزايا أو تحقيق الأهداف .. و غيرها.
- المنظمات الرياضية المصرية تُعاني من مشكلات عديدة و من أهمها (تراجع فرص توفير التمويل الذاتي / ضعف ترتيب حاجات و رغبات المنظمة الرياضية / ضعف طرق و أساليب توجيه الإنفاق على الأنشطة و البرامج و المنشآت / تراجع تعظيم قيمة المنظمة الرياضية بما تمتلكه من موارد و أصول و منشآت / تزايد حجم ديون المنظمات الرياضية / ضعف قدرتها على الوفاء بإتزاماتها المالية / نقص دراسات الجدوى أو الإقتصاديات الازمة للبرامج و المشروعات و الإنشاءات .. و غيرها).
- نتائج الرياضة المصرية على المستوى الأولمبي و العالمي و القاري و الإقليمي و المحلي (جودة تنظيم المسابقات) لا تتناسب مع مكانة مصر و تاريخها و حجم و جهد ما يتم من أعمال أو يُنفق من أموال في المنظمات الرياضية المصرية.

- **التشريعات الرياضية (القوانين / اللوائح / القرارات " الوزارية ، الإدارية ، التنفيذية ، الفنية " / التعميمات / التعليمات / السياسات .. و غيرها) تُعد إنعكاس للنظام السياسي و النظام الاقتصادي و النظام الإداري المُطبق داخل الدولة (أي دولة).**

و هذا كله بالضرورة ما ينطبق أو يسري أو ينسحب على الرياضية المصرية في الفترات الزمنية (قيد الدراسة).

٠/٦ أهم التعاريف الإجرائية المستخدمة في الدراسة.

يقصد بالتعريفات الإجرائية المستخدمة في الدراسة أهم المفاهيم و المعاني و الكلمات المفتاحية و الإصطلاحية المستخدمة في متن الدراسة.

١/٦ النظام السياسي.

هو نظام الحكم في الدولة (أي دولة) ينشأ على أساس سلطة مخولة أو قوة ما يُستند إليها (إنتخاب / تشريع / دستور .. و غيرها) ، و يقوم بالتخطيط و التنظيم و إدارة شئون الدولة بما تشمل من أنظمة تابعة (إقتصادية / خدمية / إجتماعية / قانونية / إدارية .. و غيرها) و موارد و حاجات و مؤسسات (تشريعية / قضائية / تنفيذية).

٢/٦ النظام الإقتصادي.

هي كل التشريعات و القوانين و الإجراءات و المبادئ و الأسس التي تُنظم و تدير و تحكم الشئون الإقتصادية (نظام الإنتاج / توزيع الموارد / نظم العرض / نظم الطلب / حل المشكلات / تنظيم العلاقات / ترتيب الحاجات و الرغبات / أساليب الإدارة / توفير الخدمات و السلع .. و غيرها) دخل الدولة (أي دولة) ، و هذه الأنظمة تتأثر و ترتبط بالأنظمة السياسية السائدة في الدولة و تتغير بتغيرها.

٣/٦ الحوكمة.

هي مجموعة من القواعد و المعايير الضابطة لأداء أعمال (مهام / سلطات / مسؤوليات / مشروعات / برامج / نظم إدارية / نظم مالية .. و غيرها) المنظمة الرياضية (لجنة أولمبية / نادي رياضي / إتحاد رياضي / شركة خدمات رياضية / كيان رياضي .. و غيرها) و المقاييس التي تُقيم أداء هذه الأعمال وفقاً للمعايير و القواعد المحددة مسبقاً.

٤/٦ الكفاءة الإقتصادية.

هي قدرة المنظمة (الدولة / المؤسسة / الهيئة / النادي الرياضي / الإتحاد الرياضي .. و غيرها) على الإستخدام الأمثل للموارد و الإمكانات و الأصول و المنشآت و ترتيب الحاجات و الرغبات و توجيه الجهد و الإنفاق لتعظيم الإستفادة و تحقيق الأهداف (الأرباح / الخدمات) بأعلى جودة ممكنة.

٥/٦ الإستدامة الإقتصادية.

هي قدرة المنظمة (الدولة / المؤسسة / الهيئة / النادي الرياضي / الإتحاد الرياضي .. و غيرها) في الحفاظ إستمرار تعظيم قيمة مواردها و إمكاناتها و أصولها و منشآتها (كل ما تمتلكه) مع تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الأرباح أو الخدمات.

٦/٦ الرياضة المصرية.

هي كل المنظمات الرياضة التي تُشكل القطاع الرياضي (اللجنة الأولمبية المصرية / الأندية الرياضية / الإتحادات الرياضية / الأكاديميات الرياضية / شركات الخدمات الرياضية / الكيانات الرياضية / الجهات الحكومية المعنية بالرياضة .. و غيرها) ، و التشريعات و القوانين و اللوائح و القرارات و الإجراءات ، و التي تقوم بوضع الأسس و القواعد للتخطيط و التنظيم و الإشراف على أوجه النشاط الرياضي (تدريبي / تعليمي / هواية / ترويحي / تنافسي / إقامة الأحداث / إستضافة المسابقات .. و غيرها) و كل ما ينظم شئونها داخل الدولة المصرية ، و قد يندرج تحتها التربية الرياضية المدرسية و الرياضة في قطاع الجامعات.

٠/٧ الدراسات المرجعية.

إحتوت الدراسات المرجعية على دراسات أُجريت في البيئة العربية و دراسات أُجريت في البيئة الأجنبية ، و قد إشتملت الدراسات التي أُجريت في البيئة العربية على عدد (١٠) دراسات ، و إشتملت الدراسات التي أُجريت في البيئة الأجنبية على عدد (٥) دراسات ، و قد قام الباحثون بترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

١/٧ دراسات أجريت في البيئة العربية.

- أجرى أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد أبو النور (١٩٩٦ م)(١٠) بحثاً عنوانه " تقويم إقتصاديات الأندية الرياضية المصرية ".
- أجرت أماني محمد محسن الشريف (٢٠٠٠ م)(١٣) بحثاً عنوانه " التغيرات السياسية و ما صاحبها من ظواهر إقتصادية و إجتماعية و تأثيرها على الرياضة المصرية في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٩٤ م ".
- أجرى طه محمود طه بخيت (٢٠١٤ م)(١٩) بحثاً عنوانه " رؤية مقترحة لدعم إقتصاديات مراكز الشباب بالواحات البحرية ".
- أجرت آمال محمد إبراهيم (٢٠١٥ م)(١٢) بحثاً عنوانه " مؤشرات تقييم الكفاءة الاقتصادية لميكانزم الإحتراف في أندية كرة القدم ".
- أجرى أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد (٢٠١٥ م)(٨) بحثاً عنوانه " إقتصاديات تمويل الأندية الرياضية المصرية ".

- أجرى محمد رفاعي سعد جرير (٢٠١٥ م)(٦٦) بحثاً عنوانه " معوقات و محفزات الإستثمار الرياضي بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء ".
- أجرى أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد (٢٠١٥ م)(٩) بحثاً عنوانه " الصعوبات التي تَحِد من التمويل الذاتي للأندية الرياضية المصرية ".
- أجرت بسمة إبراهيم عبد البصير (٢٠١٥ م)(١٨) بحثاً عنوانه " دراسة الجدوى الإقتصادية للإتحاد المصري لكرة القدم ".
- أجرى طه محمود طه بخيت (٢٠١٨ م)(٨٢) بحثا عنوانه " إقتصاديات دوري القسم الأول (الدوري الممتاز) بالإتحاد المصري لكرة القدم ".
- أجرى عبد الله مصطفى عبد العظيم فرماوي (٢٠٢٠ م) (٤٤) بحثاً عنونه " نموذج إقتصادي قياسي للرياضة المصرية ".

٢/٧ دراسات أُجريت في البيئة الأجنبية.

- أجرى بيجن رامداس ، و آخرون (٢٠١٥ م)(٨٣) بحثاً عنوانه " عائد الإعلان عن إستضافة كأس العالم لكرة القدم على أسواق الأوراق المالية للدولة المستضيفة ".
- أجرى هنجبو زهانج (٢٠١٨ م)(٨٤) بحثاً عنوانه " المنتجات و الخدمات الرياضية في نموذج الطلب الرياضي إرتكازاً على نموذج هيكمان ".
- أجرى مارك روهدي ، كريستوف بريوير (٢٠١٨ م)(٨٥) بحثاً عنوانه " التنافس عن طريق الإستثمارات أم الكفاءة (إستكشاف الكفاءة المالية و الرياضية لهياكل ملكية النادي في كرة القدم الأوروبية)".
- أجرى ويسني وسك ، و آخرون (٢٠٢٠ م)(٨٩) بحثاً عنوانه " التوقعات الاقتصادية القياسية لأرباح الشركة العاملة في بيع الأدوات الرياضية ".
- أجرى ويسني وسك ، جيرزي ويتولد (٢٠٢٠ م)(٩٠) بحثاً عنوانه " التوقعات الاقتصادية القياسية للتكاليف في شركة تجارة الأدوات الرياضية ".

٠/٨ إجراءات الدراسة.

يقصد بإجراءات الدراسة مجموعة الخطوات اللازم عملها قبل تنفيذ الدراسة و تشمل إختيار كلاً من المنهج المستخدم و العينة (العينات) التي يتم تطبيق أدوات الدراسة عليها و الأدوات المستخدمة في جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالدراسة.

١/٨ منهج (طريقة) الدراسة.

إستخدم الباحثون المنهج الوصفي – الدراسات التحليلية (التفسيري / الناقد / الإستنباطي) و دراسة الحالة (حالة المنظومة الرياضية المصرية في الفترة ما قبل ١٩٥٢ م و حتى وقت إعداد الدراسة

– ٢٠٢٣ م) ، و هذا النوع من الدراسات يعتمد على التحليل التسفيري (التأويلي) و الناقد و الإستنباطي لمضمون عدداً من الوثائق و البيانات و المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة

٢/٨ مجتمع الدراسة.

إشتمل مجتمع الدراسة على " الوثائق و المراجع العلمية و الكتب و القوانين و اللوائح و القرارات الدراسات المُتعلقة بموضوع الدراسة " في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، " فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر " ، و الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، " فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات " ، و الفترة (١٩٨١ –٢٠١١ م) ، " فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك " و الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) " ، فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي " ، و التي إحتوت على بيانات و معلومات و حقائق و معارف ترتبط بمتغيرات الدراسة ، و كذا عدداً محدوداً من الخبراء الأكاديميين المتخصصين في مجال تطبيقات الإدارة الرياضية و إقتصاديات الرياضة و إعداد القوانين و اللوائح الرياضية و علم الإجتماع الرياضي و إدارة المنظمات الرياضية.

٣/٨ عينة الدراسة.

تكونت عينة الدراسة من النص القائم لبعض القوانين و اللوائح المنظمة للرياضة و قد تمثلت أهمها فيما يلي:

- " القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ م بشأن الأندية ".
- " القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ م و الخاص بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب و التربية الرياضية ".
- " القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ م بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة ".
- " اللائحة الموحدة للأندية الرياضية الصادرة ١٩٥٨ م ".
- " القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ م بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ".
- " القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ م بتعديل أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ م بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ".
- " القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة ".
- " القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة ".
- " لائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية المصرية الصادرة في عام ١٩٩٢ م ".
- " القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة ".

و هي من طُبِقت عليها أحد أدوات الدراسة (التحليل التفسيري / التحليل الناقد / التحليل الإستنباطي) و دراسة الحالة.

٨/٤ أدوات جمع البيانات.

إستخدم الباحثون أكثر من أداة واحدة في جمع البيانات الخاصة بالدراسة ، و يرجع ذلك لطبيعة الدراسة من حيث مشكلته و أهدافه و المنهج المستخدم و عينة الدراسة.

٨/٤/١ المقابلة الشخصية المفتوحة.

*إستخدم الباحثون المقابلة الشخصية المفتوحة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة ، حيث تمت المقابلة مع بعض الخبراء من أساتذة الإدارة الخبراء الأكاديميين في مجال الإدارة الرياضية و إعداد القوانين و اللوائح و إقتصاديات الرياضة و علم النفس و الإجتماع الرياضي و إدارة المنظمات الرياضية ، و قد حصُل الباحثون على معلومات ساهمت في تكوين قراءة عامة لواقع الرياضة المصرية في الفترات الزمنية (قيد الدراسة).

٨/٤/٢ المسح المرجعي.

قام الباحثون بإجراء مسح مرجعي تحليلي لبعض المراجع العلمية المتخصصة و الدراسات المرجعية و المرتبطة بموضوع الدراسة و من أهمها كتب و دراسات متخصصة في الإدارة و الإدارة الرياضية و الإقتصاد و إقتصاديات الرياضية و الحوكمة و الكفاءة الاقتصادية و الإستدامة ، و مجموعة من التشريعات و القوانين و اللوائح و النظم المتعلقة بموضوع الدراسة.

٨/٤/٣ التحليل التفسيري و الناقد و الإستنباطي للوثائق.

إستخدم الباحثون " التحليل التفسيري و الناقد و الإستنباطي للوثائق " كأداة لجمع البيانات ، و ذلك من خلال تحليل وثائق القوانين و اللوائح التي نظمت شئون الرياضية المصرية في الفترات (قيد الدراسة).

٩/٠ الدراسة الأساسية.

و قد إحتوت الدراسة الأساسية على التعريف بالدولة المصرية (جمهورية مصر العربية) ، و النظام الإقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) " فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر " ، و النظام الإقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) " فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات " ، و النظام الإقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (١٩٨١ –٢٠١١ م) " فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك " ، و النظام الإقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م / حتى وقت إعداد الدراسة) " فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي ".

* من أبرز هذه الشخصيات:
١ – أ.د / محمد حسن علاوي أستاذ اعلم النفس الرياضي – قسم علم النفس و الاجتماع و التقويم الرياضي – كلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان.
٢ – أ.د / مسعد سيد عويس أستاذ الترويح الرياضي – قسم الترويح الرياضي – كلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان.
٣– أ.د / كمال الدين عبد الرحمن درويش أستاذ الإدارة الرياضية – قسم الإدارة الرياضة – كلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان.
٤ – أ.د / خير الدين علي عويس أستاذ الاجتماع الرياضي – قسم علم النفس و الاجتماع و التقويم الرياضي – كلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان.
٥– أ.د / عصام الهلالي أستاذ الإجتماع الرياضي – قسم علم النفس و الاجتماع و التقويم الرياضي – كلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان.
٦ - أ.د / أماني محمد محسن الشريف أستاذ الإدارة الرياضية – قسم الإدارة الرياضة – كلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان.

١/٩ التعريف بالدولة المصرية.

تقع مصر " جُمْهُورِيّةُ مِصْرَ العَرَبيّةِ " عند ملتقى القارات (أفريقيا / آسيا / أوروبا) و تطل على بحرين (البحر الأحمر / البحر الأبيض المتوسط) و تشرف على خليجين (خليج السويس / خليج العقبة) ، و على أرضها تجري قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية ، و تعتبر مصر دولة عابرة للقارات ، فهي تقع في شمال شرق قارة أفريقيا ، و لها إمتداد آسيوي متمثل في شبه جزيرة سيناء ، و يمر بمصر نهر النيل ، شريان الحياة لشعبها ، و إرتباطاً بهذا الموقع الجغرافي المتميز كانت مصر بمثابة البرزخ الذي مرت عبره الديانات السماوية الثلاث ، كما كانت ملتقى للتفاعل الحضاري بين الشرق و الغرب ، و بين الشمال و الجنوب (٨٠ : ٧).

و قد كرم الله مصر بذكرها في القرآن الكريم في عدة مواضع ، منها قول الله تعالى في سورة يوسف ﴿ * وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (قرآن كريم / يوسف : ٢١) ، و قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (قرآن كريم / يوسف : ٩٩) ، و قوله تعالى في سورة الزخرف ﴿ وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (قرآن كريم / الزخرف : ٥١)

و تُعدْ مصر هي المكان الذي إحتضن الأنبياء ، و الأرض التي سارت خطواتهم عليها ، فجاء إليها أبو الأنبياء " **إبراهيم** " عليه السلام و تزوج من السيدة " **هاجر** " ، و جاء إليها " **يوسف** " عليه السلام ، و أصبح فيها وزيراً و تبعه إليها أبوه " **يعقوب** " ، و دار أعظم حوار بين " **الله** " عز وجل و" **موسى** " عليه السلام على أرضها ، و إلى مصر لجأت العائلة المقدسة السيدة " **مريم العذراء** " ، و قد إختار الله سبحانه و تعالي مصر بصفة خاصة لتكون الملجأ الحصين الذي شاءت السماء أن يكون واحة السلام و الأمان على الدوام و ملتقى الأديان السماوية (٨٠ : ٧).

و لقد تتابعت على أرض مصر حضارات متعددة فكانت مصر مهداً للحضارة الفرعونية ، و حاضنة للحضارة الإغريقية و الرومانية ، و منارة للحضارة القبطية ، و حامية للحضارة الإسلامية ، و ظلت مصر على مر القرون منارة إشعاع للفكر و التحضر ، مجسدة قيم الإعتدال و التسامح و التعايش (٨٠ : ٧).

---

* هذا الشكل و الحجم من الخط يشير إلى نص أصلي مقتبس داخل متن تقرير الدراسة.

كما يعتبر إنتماء مصر إلى محيطها العربي واحداً من أبرز الثوابت التي ترسخت في مواد الدستور و الذي نص على تأكيد الهوية العربية في المجتمع المصري ، و في الفكر و الممارسة السياسية في مصر ، كما تعتز مصر بما يربطها بالشعوب الأفريقية الشقيقة من وشائج الأخوة ، فهي جزء أصيل من القارة التي تعيش داخل وجدان المصريين (٨٠ : ٧).

و يبلغ عدد سكان مصر " جُمْهُورِيّةُ مِصْرَ العَرَبِيّةِ " حوالي (١٠٣) مليون نسمة تقريباً ، بالإضافة إلى أكثر من (١٠) مليون مقيم علة الأراضي المصرية (سوادني / سوري / عراقي / يمني / ليبي / دارسون أفارقة .. و غيرهم) ، ليكون ترتيبها الثالثة عشر بين دول العالم من حيث عدد السكن و الأكثر سكاناً على مستوى الدول العربية ، و يحدها شمالاً البحر المتوسط و جنوباً السودان و شرقاً البحر الأحمر و من الشمال الشرقي قطاع غزة و الأراضي المحتلة (فلسطين) و غرباً ليبيا ، و تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي ١,٠٠٢,٠٠٠ كيلو متر مربع ، و المساحة المأهولة تبلغ ٧٨,٩٩٠ كم مربع بنسبة ٧.٨٪ من المساحة الكلية ، و تُقسم مصر إدارياً إلى ٢٧ محافظة ، و تنقسم كل محافظة إلى تقسيمات إدارية أصغر و هي المراكز أو الأقسام (٩٢).

و تنقسم جمهورية مصر العربية إلى ٧ أقاليم ، و تضم هذه الأقاليم إجمالاً ٢٧ محافظة ، كل محافظة لها عاصمة و يتبعها مراكز أو أقسام أو مراكز و أقسام معاً ، و توجد المراكز الإدارية في المحافظات التي بها ريف ، و ينقسم المركز الواحد إلى وحدات محلية ، و عاصمة المركز أكبر بلاده و تكون مدينة ، و عاصمة الوحدة المحلية تكون قرية رئيسية أو مدينة (إذا كان المركز يتبعه أكثر من مدينة) ، و القرية الرئيسية يتبعها عدد من القرى ، و كل قرية قد يتبعها عزب و كفور و نجوع (٩٢).

و إذا كانت عاصمة المركز مدينة كبيرة فإنها تكون قسماً أو مقسمة لعدة أقسام و يكون لكل قسم رئيس يُسمى برئيس الحي ، أما إذا كانت قسماً واحداً فيكون حاكمها رئيس المدينة و تقسّم لعدة أحياء صغيرة أو شياخات ، و يعين رئيس المدينة رؤساء تلك الأحياء الصغيرة أو الشياخات (٩٢).

أما المحافظات الحضرية غير الريفية فتقسم إلى أقسام ، و تكون المحافظة نفسها محافظة مدينة أي تتبع سلطة المحافظ مباشرة ، و كل قسم يرأسه رئيس حي ، أما المحافظات الحدودية أو الصحراوية فتقسم إلى أقسام كذلك ، و كل قسم عاصمته مدينة من مدن هذه المحافظات ، و كل قسم قد يتبعه عدداً من القرى الصغيرة ، و الحكم للقسم الواحد يكون لرئيس المدينة الذي يُعين من قِبل المحافظ مباشرة (٩٢).

و قد تنوعت النظم السياسية (بصرف النظر عن مدى نجاح هذه النظم) في مصر و التي بالضرورة كان يتبعها إنتهاج نظم إقتصادية متباينة (متنوعة / متشابهة أحياناً) و هذا ما إنعكس على السياسات التشريعية (القوانين / اللوائح / القرارات .. و غيرها) و النظم الإدارية و الإجراءات المنظمة للأعمال التي كانت تطبقها الدولة المصرية في هذه حقبة زمنية لم تتجاوز (٧٥ عاماً) ، و كانت تؤثر

هذه النظم و السياسات و الإجراءات في أعمال و أنشطة المنظمات داخل الدولة المصرية ، و هذا ما يسري بالضرورة على المنظمات الرياضية المصرية.

و كان نظام الحكم في مصر قبل عام ١٩٥٢ م ملكياً (ملك يملك و لا يحكم / برلمان حر منتخب / نظام إقتصادي يطبق قواعد – إقتصاد السوق / تدخل مركزي محدود – فترات الحروب / أقوى عملة في العالم – الجنيه المصري – مغطاة بالذهب بشكل كامل بنسبة ١٠٠٪ و في ذلك الوقت هي العملة الوحيدة المغطاة بالكامل) ، و تم إنهاء الحكم الملكي في مصر عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م ، و نُقل الحكم إلى حركة الضباط الأحرار بقيادة " اللواء محمد نجيب " (شكلاً) ، ثم تولى " الرئيس جمال عبد الناصر " مقاليد الحكم في مصر (فعلياً) مع إعلان النظام الجمهوري للدولة المصرية.

و كان الإقتصاد المصري يعتمد على الإقتصاد الموجه (الإقتصاد الإشتراكي / إقتصاد التخطيط المركزي) بشكل رئيسي منذ منتصف الخمسينيات و حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي ، و في هذا النوع من النظم الإقتصادية ترى الدولة أنها تَمْلُك كل شيء على أرضها (أو على الأقل تسيطر أو تَتَحَكم في وسائل الإنتاج بالدولة) بما في ذلك المنظمات الرياضية الأهلية ، و هو ما كان يسري بالضرورة على الإتحادات و الأندية الرياضية المصرية ، و كان كل ذلك في ظل "الدستور المصري الذي صدر عام ١٩٧١ م" و الذي كان ينص على إشتراكية الدولة (١٠ : ٢٠٩).

و بالتالي كان هناك تحديات واسعة في هذا السياق و على النحو الذى يضع مالية الدولة في مواجهة العديد من المخاطر و تحديات الإستدامة من ناحية و يَحِد من كفاءة الدور الذى تلعبه الموازنة العامة بإعتبارها أداة الدولة الأساسية في ضبط و تعزيز مسار التنمية و النمو في المجتمع من ناحية أخرى ، و تتجلى تلك التحديات بشكل واضح في سياسات و برامج الدعم المفتوح المطبقة في الإقتصاد المصري و التي أصبحت تكلفتها تشكل عبئاً واضحاً على موازنة الدولة (٣٢ : ٤).

ثم بدأت مصر في محاولة التحول التدريجي – و لا زالت تسعى نحو هذا التحول التدريجي حيث لم يكتمل هذا التحول بعد – نحو الإعتماد على إقتصاد السوق (الإقتصاد الحر / إقتصاد رأس المال) منذ منتصف الثمانينيات ، و هذا النوع من النظم الإقتصادية يعتمد على (حرية الطلب / حرية العرض / حرية المنافسة دون إحتكار / إحترام الملكية / إحترام المنظمات المدنية التي لا تهدف للربح .. و غيرها) ، و هذا ما سمح ببعض الحرية النسبية للمنظمات الرياضية الأهلية و هو ما سرى بالضرورة على الإتحادات و الأندية الرياضية المصرية ، و كل ذلك حتى وقت إعداد الدراسة (١٠ : ٢٠٩ ، ٢١٠).

و هذا الأمر يتطلب تحديد واضح لحجم الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة المصرية و الدور الذي تقوم به المنظمات الرياضية للحفاظ على مواردها الإقتصادية و تنمية و إستدامة تلك الموارد ، حيث لابد أن تعمل وفق إطار إقتصادي تكاملي يحافظ على كفاءتها الإقتصادية و إستدامة هذه الكفاءة على المدى البعيد للحفاظ على قدرة كل منظمة (وزارة الشباب و الرياضة / اللجنة الأولمبية الوطنية / الأندية الرياضية /

الإتحادات الرياضية / شركات الخدمات الرياضية / الكيانات الرياضية .. و غيرها) في تحقيق أهدافها و يتم ذلك من خلال موضع مؤشرات لكل منظمة لتحليل العبء المالي و الإلتزامات المالية الحالية و التي تزداد سنوياً في بعض بنود الإنفاق كالأجور و تكاليف التشغيل المستمرة و المتزايدة (٤١ : ٤٠٦).

و تمثل الرياضة المصرية قطاع حيوي من الأنشطة في الدولة المصرية و ذلك لقوة و كثرة و تنوع المنظمات العاملة في ذلك المجال ، حيث تتشكل الرياضة المصرية من قطاعات مختلفة (حكومية / أهلية / خاصة) و هذه القطاعات تحتوي العديد من المنظمات (الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية / شركات الخدمات الرياضية / الكيانات الرياضية .. و غيرها) التي تؤثر في الإقتصاد المصري ، كما تتأثر به أيضاً.

و تعتمد منظومة الرياضة المصرية على النادي الرياضي بشكل أساسي كأهم ركائز المنظومة الرياضية المصرية ، حيث أن النادي الرياضي يُمثل القطاع الأكبر من المنظمات الرياضية بما يملك من أنشطة رياضية (تنافسية / ممارسة / هواية / ناشئين / تعليمية .. و غيرها) و منشآت رياضية (مختلفة / متعددة / أكثر عدداً) و إمكانات بشرية (لاعبين / مدربين / إداريين / .. و غيرها) و أكبر عدد من المستفيدين (أعضاء / رواد / مشتركين / فرق / أكاديميات / جماهير .. و غيرها) يشكلون القطاع الأكبر من بين الهيئات العاملة في المجال الرياضي و هي تتكون من الأعضاء العاملين و هي من تكون الإتحادات الرياضة و التي بدورها تكون اللجنة الأولمبية.

و تعتبر الإتحادات الرياضية هي المنظمات المعنية لإدارة شئون اللعبة (كل إتحاد رياضي مختص بلعبة واحدة) الفنية و تنظم شئونها و تستهدف نشر اللعبة ، و هي و حدها المسئولة فنياً عن اللعبة و المسئولة عن تنظيم أنشطتها التنافسية و برامج التدريب و التطوير المعنية بها ، كما أنها هي التي تقوم بإعداد و تنظم شئون المنتخبات الوطنية (المنتخب المصري في كل لعبة) ، و تتكون هذه الإتحادات من الأعضاء (الأندية الرياضية) ، و هي بدورها من تكون اللجنة الأولمبية الوطنية (المصرية).

و تُمثل الأكاديميات الرياضية (مدارس التعليم الرياضية) قطاع كبير في الفترة الراهنة من النشاط الرياضي بجمهورية مصر العربية ، حيث أنها منتشرة بكثرة (أغلب محافظات الجمهورية / أغلب المدن / توجد ببعض القرى) و تقيم أنشطتها في الأندية بإختلاف أنواعها و مراكز الشباب المختلفة ، ، كما أنها التي تمتلك عدد كبير من العاملين (المدربين / المعلمين / الإداريين) في المجال الرياضي ، و هي سريعة النمو (أفرع مختلفة / لا توجد قواعد منظمة لها / لا توجد رقابة على نشاطها) بالشكل الذي منحها قوة لا يستهان بها.

٢/٩ النظام الاقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) " فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ".

مع نهاية شهر يوليو ١٩٥٢ م بدأ تنظيم الضباط الأحرار و هم مجموعة من الضباط في الجيش المصري أسسه جمال عبد الناصر و ترأسه " **اللواء محمد نجيب** " الذي قام بثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ م التي أنهت حكم " **الملك فاروق** " الذي ألقى الجيش باللائمة فيه على الفقراء في مصر و الهزيمة في حرب عام ١٩٤٨ م مع إسرائيل و عدم التقدم في محاربة الفقر و المرض و الأمية في مصر ، و سقط النظام الملكي في مصر و السودان ، و في العامين التاليين عزز الضباط الأحرار أماكنهم في السلطة (٢١٧).

و أدت التوقعات الشعبية للإصلاحات الفورية إلى أعمال الشغب قام بها العمال في كفر الدوار في ١٢ أغسطس عام ١٩٥٢ م ، و بعد تجربة قصيرة مع الحكم المدني ألغى الضباط الأحرار دستور عام ١٩٥٣ م و أعلنوا النظام الجمهوري في ١٨ يونيو عام ١٩٥٣ م و أصبح " **اللواء محمد نجيب** " أول رئيساً لجمهورية مصر العربية (٩٤).

و من الثابت تاريخياً أن نظام الضباط الأحرار في البداية لم يكن معادياً لرأس المال الأجنبي ، بل كان في البداية أكثر تشجيعا له من حكومات الأربعينات ، حيث في عام ١٩٥٣ م أصدر مجلس الثورة قانوناً جديداً للتعدين و المناجم يراجع قانون عام ١٩٤٧ م و يسمح لرأس المال الأجنبي بالدخول في قطاع التنقيب عن البترول (٢٠ : ٦٠).

و في عام ١٩٥٤ م صدر القانون " **٢٩ لسنة ١٩٥٤ م** " لتسهيل شروط الإستثمار الأجنبي ، و سمح هذا القانون بحرية خروج الأرباح إلى الخارج ، كما سمح بأن يكون نصيب رأس المال الأجنبي من رأس مال الشركات ٨١ % بدلاً من ٤٩ % التى كان مسموحاً بها في القانون السابق ١٩٤٧ م (٢٠ : ٦٠).

و لكن مع ضعف القطاع الخاص من جانب ، و إمتناع الإستثمارات الأجنبية من التدفق إلى مصر من جانب آخر دفعا النظام الجديد كغيره من أنظمة دول العالم الثالث حديثة الإستقلال و دول أوروبا الشرقية (التحكم المركزي / الموجه / الإشتراكي / بروز طبقة العمال) نحو دور كامل للدولة كمستثمر رئيسي ، و نحو محاولة التنمية الصناعية السريعة ، من خلال سياسة إحلال الواردات و حماية السوق المحلي من السوق العالمي (١٧ : ٤٧٨).

كما شهدت الدولة المصرية بعد مضي حوالي عقد تقريباً من عمر الثورة (يوليو ١٩٥٢ م) إعادة تنظيم و توحيد الفكر بإتجاه تعميق مفهوم الثورة و التوجه نحو سيادة الأفكار الإشتراكية ، حيث صدرت في يوليو ١٩٦١ م مجموعة من القوانين الإشتراكية و التي تُعد بمثابة نقلة نوعية في مسار تغيير المجتمع و الإقتصاد المصري تغيراً جذرياً ، فبمقتضى قوانين يوليو إنتقلت إلى الدولة ملكية جميع المصارف و شركات التأمين الخاصة و عدد (١٤٩) شركة صناعية و تجارية بصفة كلية و جزئية ، و تقرر تحديد الحد الأقصى لما يملكه أي شخص طبيعي أو شخص إعتباري من أسهم بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيهاً مصري (١٧ : ٤٧٨).

كما إحتكرت الدولة زراعة و تصنيع القطن و عمليات الإستيراد كافة ، و أسقطت الإلتزام الممنوح لشركة ليبون و شركة ترام القاهرة ، و إنتقلت إلى ملكية الدولة تجارة الجملة و المحلات التجارية الكبرى ، و أخذت الدولة بتطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل المرتفع حتى مثلت نسبة الضريبة ٩٠٪ – إذا زاد إيراد الفرد على عشرة آلاف جنهاً مصرياً – (٢٠ : ٦٥).

و في يوليو عام ١٩٦٢ قامت الدولة بسلسة تأميمات واسعة بإصدار قوانين (١١٧ / ١١٨ / ١١٩) لسنة ١٩٦١ م و التي تم من خلالها تحويل الجزء الأكبر من الإقتصاد غير الزراعي إلى القطاع العام ، حيث أدى قانون (١١٧) إلى تأميم البنوك الخاصة و شركات التأمين و عدد (٥٠) شركة ملاحية و الصناعات الثقيلة و الأساسية ، و قد أدى قانون (١١٨) إلى إجبار عدد (٨٣) شركة لبيع ٥٠ % من أسهمها إلى القطاع العام ، و قد أدى القانون (١١٩) إلى مصادرة الأسهم الرئيسية لعدد (١٤٧) شركة متوسطة الحجم و نقل ملكيتها إلى الدولة المصرية (٢٠ : ٧٥).

كما أصدرت الدولة المصرية القانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ م و الخاص بالإصلاح الزراعي ، و كان أهم ما جاء بهذا القانون هو تحديد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن (٢٠٠ فدان) للشخص الواحد و إستثنى من ذلك الشرط الشركات و الجمعيات التي تستصلح أراضيها لبيعها و الأفراد المالكون للأراضي البور أو الأراضي الصحراوية لإستصلاحها و ذلك خلال مدة عشرون سنة من وقت التملك و هي المدة اللازمة للإستصلاح ، و تضمن القانون طريقة أداء التعويض لأصحاب الأراضي الذين يمتلكون فوق الحد المسموح به (٢٠٠ فدان) ، حيث نص على أن التعويض يؤدى بسندات على الحكومة بفائدة سعرها (٣ %) و تستهلك خلال ثلاثون عام (٢٧ : ٤٤٨).

و كذلك تضمن القانون طريقة توزيع الأراضي المُصادرة عن طرق حصر الأراضي المُصادرة و تقسيمها إلى مساحات تتراوح ما بين (٢ : ٥ فدان) و توزيعها على الفلاحين مقابل الضريبة السنوية ، ثم بعد ذلك صدر القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٦١ م الذي نص على أن لا يجوز أن تزيد ملكية الفرد عن (١٠٠ فدان) سواء كانت الأرض زراعية أو صحراوية ، و في الخامس و العشرين من يوليو ١٩٦١ م صدر قانون زراعي جديد خُفِضَ بموجبه الحد الأقصى لملكية الفرد إلى مائة فدان ، و بعد أقل من عام تقرر أن يصبح الحد الأقصى لمليكة الأراضي (١٠٠ فدان) للأسرة الواحدة (٤٠ : ٤٤٨),

و في الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ م حتى ١٩٦٤ م إتخذت الحكومة المصرية سلسة من التدابير المُكملة لقرارات يوليو ١٩٦١ م و التي أسفرت عن سيطرة الدولة على النظام المالي كاملاً و جميع المؤسسات الكبرى بالدولة و عدد كبير من المؤسسات المتوسطة و قطاع النقل و بعض الشركات الإنشائية (٧٣ : ٤ – ٥).

١/٢/٩ أزمة الإقتصاد " التحكم المركزي " (الإشتراكي / الموجه).

تمثل الهدف من السياسات و الإجراءات الإقتصادية التي إتبعتها الدولة المصرية في فترة الإقتصاد الإشتراكي (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) هو تحويل الفائض الزراعي نحول التراكم الرأسمالي في الصناعة ، و مع نهاية الخمسينيات كان قد أصبح واضحاً أن القطاع الخاص و الرأسمالية لم يكن لهم دوراً فعال في هذا التراكم ، و كانت قوانين الإصلاح الزراعي قد قضت على ذوي الأملاك كما أدى تأميم " **قناة السويس** " و البنوك و الشركات الأجنبية إلى هروب ما تبقى من رأس المال الخاص إلى خارج البلاد (١٧ : ٤٨٤).

و قد وضعت الدولة المصرية الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ م كخطة تصنيع تستهدف الدولة من خلالها تركيز كل الإستثمارات على عملية التصنيع و بناء " **السد العالي** " لزيادة الإنتاج الزراعي و كمصدر أساسي للطاقة الصناعية ، و كانت الإستثمارات المطروحة في الخطة في عام ١٩٦١ م تبلغ حوالي ٥ مليارات دولار ، منها ١.٦ مليار دولار من خلال القروض الخارجية من " **الإتحاد السوفيتي** " ، و ٤٩٦ مليون دولار للمشاريع الصناعية ، و ٣٢٠ مليون دولار للسد العالي ، و ٣٠٠ مليون دولار قروض من " **الولايات المتحدة الأمريكية** " تحت مشروع الغذاء للسلام ، و ٨٤٠ مليون جنيه قروض من بلدان أخرى ، و هذا إلى جانب رأس المال المؤمن الذي توفر للدولة من القطاع الزراعي (٣٣ : ٨٥ – ٨٦).

و كانت الصناعة تمثل ما بين ٢٥ – ٢٨ % من إجمالي الإستثمارات في الخطة الخمسية ، و زاد نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي ١٦٪ عام ١٩٥٦ م إلى ٢٤٪ عام ١٩٦٤ م (٣٣ : ٨٧).

و كانت فلسفة الخطة هي التصنيع السريع و إحلال الواردات للبدء في خلق أرضية متكاملة من التنمية المستقلة و تحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية ، و قد إعتمدت هذه الخطة على تجارب الإتحاد السوفييتي و الصين و الهند و دول أمريكا اللاتينية في خلق إقتصاد مستقل و سوق محلية متسعة تستوعب الإنتاج الصناعي ، و قطاع زراعي يتم زيادة إنتاجه و إستخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة (١٧ : ٤٨٤).

و لكن واقع تنفيذ الخطة كان بعيداً كل البعد عن الأهداف المرجوة ، و بدلاً من أن تكون الخطة الأولى بداية لسلسلة من الخطط الخمسية تحقق على المدى الطويل نمواً إقتصادياً يخرج البلاد من فقرها ، و لكن سرعان ما إنهارت التجربة و تأزمت و تحولت إلى أحد أشد التجارب فشلاً في بناء رأسمالية الدولة ، فقد كان المخطط أن تنخفض قيمة الواردات خلال سنوات الخطة من ٢٢٩ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه ، لكن ما حدث في الواقع هو أن قيمة الواردات زادت لتصل إلى ٤١٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥ م ، و وصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٦٦ مليون جنيه ، و زادت قيمة الواردات من إجمالي الناتج المحلي من ١٥ % في بداية الخطة إلى٢٠٪ في نهايتها (٣٣ : ١٢٣).

و قد أدى التضاؤل المستمر في إجمالي المدخرات المحلية كمصدر للتمويل إلى عجز في الإستثمارات وصل إلى ٤١٧ مليون جنيه في ١٩٦٢ م (٢٠ : ٩٣).

و قامت الدولة بإستخدام حل لسد هذا العجز عن طريق المزيد من القروض الأجنبية ، و ظهرت أول أزمة في ميزان المدفوعات في ١٩٦٢ م ، ثم أزمة أعنف في ١٩٦٥ م ، و ساعد على تفاقم الأزمة خلال الخطة الخمسية كارثة محصول القطن في ١٩٦٢ م و التي أدت إلى إنخفاض حاد في إيرادات العملة الأجنبية من ١٢١ مليون جنيه في ١٩٦١ م إلى ٧٥ مليون جنيه في ١٩٦١ م ، كما إضطرت الحوكمة أيضاً إلى سداد ٢٥ مليون جنيه تعويضات إلى بريطانيا عن الممتلكات المؤممة و ٢٧.٥ مليون جنيه لمالكي أسهم شركة قناة السويس ، و قد زاد أيضاً نصيب ميزانية الدفاع من إجمالي التاتج المحلي بين عام ١٩٦٢ م و عام ١٩٦٥ م من ٨٪ إلى ١٢٪ ، و وصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٧٤ مليون جنيهاً عام ١٩٣٦ م ، و من أجل تمويل هذا العجز إنخفضت أرصدة العملة الأجنبية لدى الحكومة من ١٠٩ مليون جنيه في بداية الخطة إلى ٧ مليون فقط في عام ١٩٦٣ م (٢٠ : ٩٥).

و في عام ١٩٦٤ م إزدادت الأزمة عمقاً حيث بدأت الحكومة في تمويل عجز الميزانية بالسحب على المكشوف ، و مع توقف " **الولايات المتحدة الأمريكية** " عن توريد القمح لمصر إنخفضت كميات القمح المستوردة مما خلق تضخماً عاماً في السلع الغذائية وصل إلى ١٥.٥٪ ، حيث كانت قيمة الواردات من القمح في (١٩٦٥ – ١٩٦٦ م) تعادل ٥٥ مليون جنيه ، في حين كانت القيمة للصادرات المصرية إلى الغرب تعادل ٥٢ مليون جنيه ، و في صيف ١٩٦٦ م تمت مفاوضات جديدة بين الحكومة المصرية و صندوق النقد الدولي و تم الإتفاق على برنامج يتضمن تخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٤٠٪ و تخفيض حاد في الإستثمارات و زيادة في الأسعار و الضرائب ، و لم تنفذ الحكومة إلا التخفيض في حجم الإستثمارات و إتباع سياسة تقشفية فإنخفضت ميزانية الإستثمار من ٣٨٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦م إلى ٣٦٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧ م ، و تم تخفيض الواردات من ٤٦٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٦ إلى ٣٤٤ مليون جنيه في عام ١٩٦٧ م ، و كان النمو الاقتصادي قد توقف تماماً (٢٠ : ٩٥ – ٩٧).

و قد وصلت الأزمة إلى ذروتها لما ترتب على هزيمة " **مصر** " عام ١٩٦٧ م ، حيث حدث إنخفاض شديد في موارد مصر الذاتية (فقد مصر لآبار البترول في سيناء / تخريب معامل التكرير في السويس / إغلاق قناة السويس / توطين المهجيرين من سكان مدن القناة / التوجه نحو الإنفاق العسكري .. و غيرها) ، و بلغ أقساط الديون نحو ٢٤٠ مليون دولار في السنة تقريباً خلال الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٢ م) ، و بذلك دخلت مصر في أعقاب هزيمة ١٠٦٧ م مرحلة من الركود الإقتصادي التي لم تشهدها من قبل (٢٣ : ٦٤ – ٦٥).

٢/٢/٩ الرياضة المصرية في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م).

جاء تشكيل اللجنة العليا للرياضة كأول صورة ممثلة للدولة في المجال الرياضي عقب قيام ثورة " **يوليو ١٩٥٢ م** " منبثقاً من " **هيئة التحرير** " التي تشكلت عقب قيام الثورة ، و شكلت هذه اللجنة لرعاية الشباب و لم تكن هذه الفكرة واضحة في ذهن الشباب ، و لم يتوافر الجهاز الوظيفي المتخصص لتولي التنفيذ فقامت اللجنة العليا للرياضة التابعة لهيئة التحرير بعقد عدة إجتماعات للعثور على أفضل الوسائل الكفيلة برعاية الشباب (١٣ : ١٠١).

و كان مقر هذه اللجنة (اللجنة العليا للرياضة) مجلس قيادة الثورة ، و في سبتمبر ١٩٥٣ م بحثت اللجنة بحضور عضوي مجلس قيادة الثورة (كمال الدين حسين / حسن إبراهيم) موضوع إنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين جهود الهيئات العاملة في مجالات رعاية الشباب بالجمهورية ، و تقدم السيد / كمال الدين حسين (و زيراً للشئون الاجتماعية في ذات الوقت) بمذكرة إلى مجلس الوزراء بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب و التربية الرياضية (١٣ : ١٠١).

و في ٢٣ يونيو عام ١٩٥٤ م وافق مجلس الوزراء برئاسة " **الرئيس جمال عبد الناصر** " على إنشاء المجلس كلجنة من لجان المجلس الدائم للخدمات العامة و أصبح مقره مجلس الشيوخ (١٣ : ١٠١).

و من خلال جود المجلس كلجنة من لجان المجلس الدائم للخدمات العاملة حد من جهوده و نشاطاته في مجال رعاية الشباب كما أن التخبط السياسي و الإقتصادي أثر بشكل كبير على إكتمال الشكل النهائي لرعاية الشباب ، و لم يكن للمجلس كياناً مستقلاً أو موازنات مالية مستقلة خاصة به فقط (١٣ : ١٠٢).

كما أن تم إتخاذ إجراءات من شأنها القضاء على الإقطاع و السيطرة على رأس المال فتم تحديد المليكات للأراضي الزراعية كما تم مصادرة أموال و ممتلكات أصحاب رأس المال في مصر ، حيث هيمنت الدولة على كل شيء و قد كان أصحاب رأس المال هم المسيطرون على الأندية و الإتحادات و اللجنة الأولمبية و بعد مصادرة أموالهم أصبحت هذه الجهات خاضعة للدولة و لم تعيرها أي إهتمام مما كان له الأثر السلبي على الرياضة المصرية (١٣ : ١٠٣).

و كان من أهم المبادئ التي أقرتها " **ثورة يوليو ١٩٥٢ م** " هو " إقامة جيش وطني قوي " ، و كانت الدولة تخصص موازنات كبرى لتحقيق ذلك المبدأ و قد أثر ذلك سلباً على جوانب أُخرى و التي من بينها المجال الرياضي (١٣ : ١٠٣).

كما وضعت الحكومة المصرية هدف " إقامة عدالة إجتماعية " و سعيت إلى تحقيق هذا الهدف من توسيع دائرة الإستهلاك للثروة و إعتمدت على سياسة الكم لا الكيف فأُنشأ عدداً كبيراً من مراكز الشباب و الساحات الشعبية في المدن و القرى المختلفة من أجل أن تُمارس الرياضة من قبل جميع طبقات الشعب و خاصة الشباب ، و لكن هذا الكم جاء منتقَصاً من حساب الكيف ، فقد كانت الحكومة تستهدف و بشكل

غير معلن السيطرة على أفكار الشباب و إيجاد شعبية بشكل مُتسارع من خلال توجيه فكر الشعب (خاصة فئة الشباب) نحو ما تريده الحكومة (١٣ : ١٠٣).

كما أنه في هذه الحقبة كان يتم الإستعانة بأهل الثقة فقط (الدائرة المقربة للسلطة / الأصدقاء / ترشيحات من الأجهزة الأمنية .. و غيرها) في العمل في الوظائف القيادية و إن كانوا ليس لهم أي علاقة بالمجال الرياضي و ليس المتخصصين في هذا المجال – و على سبيل المثال – رئاسة " **المشير عبد الحكيم عامر** " للاتحاد المصري لكرة القدم و هو قائد القوات المسلحة و نائب رئيس الجمهورية في ذات الوقت (١٣ : ١٠٥).

و إن كان هذا الجانب يُعد سياسياً في المقام الأول و لكنه له تأثير سلبي بالغ على الجانب الاقتصادي للهيئات الرياضية حيث أن من يتحكم بهذه الهيئات و في إتخاذ القرارات المُتعلقة بها لا يهتم (لا يدرك / خبرة محدودة / غير متخصص .. و غيرها) بالتشغيل الإقتصادي لتلك الجهات و لم يضع إمكانتها و موزاناتها لتحقيق الهدف الطبيعي من إنشاءها (الأهداف الحقيقة / الأهداف التخصيصية / الأهداف الرياضية) ، و لكنه يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فقط دون النظر لأي إعتبارات أُخرى.

و في شهر مارس عام ١٩٥٦ م أصدر " **الرئيس جمال عبد الناصر** " قراراً جمهورياً بتوحيد جميع هيئات الشباب في جمهورية مصر العربية في هيئة واحدة تحت إشراف المجلس الأعلى لرعاية الشباب و برئاسة السيد كمال الدين حسين على أن يكون لها إسم موحد و يوقف عمل أي تنظيم آخر و بناءً على ذلك أُلغيت الإدارة العامة لشباب التحرير و غيرها من هيئات التحرير و صدر القانون رقم " **١٩٧ لسنة ١٩٥٦ م بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب** " كهيئة مستقلة لها شخصيتها الإعتبارية (٤١ : ٢١٣).

و من خلال إصدار هذا القانون (**رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ م بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب**) كان للمجلس الحق في الإشراف على الهيئات الأهلية المعنية بشئون التربية الرياضية (يقصد بها الرياضة و لكن نتيجة عدم التخصص تم إستخدام هذا المصطلح و المعني بوزارة التربية و التعليم فقط) و الإجتماعية ضماناً لتنفيذ سياساتها و الإشراف على الهيئات المعنية بشئون الشباب ، و يُلزم القانون الهيئات الحكومية و الأهلية بقررات المجلس و تنفيذها و كان ذلك بمثابة بداية سيطرة المجلس على قطاعات الرياضة المختلفة و التحكم المركزي بها ، كما منح القانون للمجلس لأول مرة موازنة مستقلة و أصبح له حرية التصرف فيها و تحديد أوجه الصرف المرتبطة بها (١٣ : ١٠٧).

و كان لذلك تبعات إقتصادية سلبية ، حيث أنه في ظل ضعف التخصصية و عدم الخبرة بالمجال الرياضي أو بطبيعة عمل المنظمات الرياضية أو الشبابية لم يكن أي جدوى لإنشاء المجلس أو تخصيص موازنة مستقلة له لأنه لم يتم صرف هذه الموازنة في بناء أسس (قواعد / نظم / هيئات / خبرات / قيادات / فرق / منتخبات .. و غيرها) قوية للمجال الرياضي أو الإلحاق بالتطور السريع في هذا المجال ، فضلاً عن أنه لم يكن ذلك يطرأ على أفكار القائمين على المناصب القيادية حينها و لكن تواجدهم كان لتحقيق

أهداف سياسية فقط ، و أن ما تمتلكه الهيئات الرياضية من موارد و إمكانات متاح فقط لخدمة الأنشطة التي تحقق هذه الأهداف.

كما إتجهت الحكومة المصرية إلى تبني الفكر الإشتراكي (التحكم المركزي / الموجه) عن طرق تأميم قطاعات الإنتاج و القطاعات الإقتصادية و لم يكن للمجال الرياضي (المنظمات الرياضية) نصيباً من إجراءات التأميم المختلفة ، و لكن توجه الدولة في السيطرة على كل شيء جعلها تصدر قوانين و لوائح تسيطر على كل شيء منها مجالس إدارات الأندية و الإتحادات ، حيث كانت تخضع لمراقبة المجلس الأعلى لرعاية للشباب و هو في ذات الممول الحقيقي (الرئيسي) للأندية و الإتحادت الرياضية (١٣ : ١١٠).

و هذا ما جعل الدولة تتحكم مركزياً في الأندية الرياضية و الإتحادات الرياضية و تسيطر على موازناتها و مواردها و منشآتها و توجه الأعمال و الخطط و البرامج و الأنشطة التي تتم بها بما يحقق أهداف الدولة الإشتراكية فقط دون السعي إلى رسم الخطط التي تحافظ على إستقلالية و نمو الحركة الرياضة عالمياً (كونها نظام عالمي مرتبط سريع التطور) و توفير النظم و البنية التشريعية و المناخ الإقتصادي الذي يساهم في تطور المجال الرياضي.

كما أن هذا لم يساهم في توفير عوامل البدء في إستخدام النظم الإدارية الحديثة مثل الحوكمة أو الكفاءة الاقتصادية أو الإستدامة (حتى إن لم يطبق عليها ذلك في هذه الفترة) ، حيث أن توافر البيئة التنظيمية (آليات إقتصاد السوق) الملائمة لتفعيل مثل هذه النظم يساعد في التطور السريع لكافة المجالات داخل الدولة (أي دولة) و هذا ما يسري بالضرورة على المجال الرياضي.

و في عام ١٩٦٤ م صدر القرار الجمهوري " **رقم ١٣٠١ بإنشاء أول وزارة للشباب** " و جاء القرار بتعيين وزيراً للشباب بدلاً من وزير الدولة و إنشاء وزارة للشباب تم فيها توسيع الإختصاصات و إتاحة السلطة لها في الإشراف على مشروعات الشباب ، و بالرغم من الإستقرار النسبي في الوضع السياسي للدولة المصرية و كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على المجالات المختلفة في الدولة ، إلا أن ما حدث هو العكس حيث إنتهجت الحكومة المصرية التجربة (المحاولة و الخطأ) غير المبنية على التنظير الأولي (الدراسة / الإطلاع / تجارب مماثلة / دراسات جدوى / إقتصاديات .. و غيرها) ، حيث أنه بعد عام من إنشاء وزارة الشباب و الرياضة رأت الدولة إعادة إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ م و ذلك للمرة الثالثة ، و في عام ١٩٦٨ م صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٩١ بإنشاء وزارة الشباب و الرياضة تحل محل المجلس الأعلى لرعاية الشباب (١٣ : ١١٣ – ١١٤).

و هذا ما يعكس أن الدولة المصرية في هذه الفترة لم تكن لديها رؤية واضحة للإطار العام في مجال الشباب و الرياضة ، و لم تتجه نحو دراسة تجارب الدولة الناجحة في هذا المجال ، و حيث أن

التخطيط الصحيح في كافة المجالات يحتم دراسة التجارب الناجحة (دراسة الماضي) و الآليات المستخدمة في تلك التجارب ، أو على الأقل كان التوجه سياسي و ليس رياضي.

و لكن لأن الدولة المصرية لم تستعن في تولي الوظائف القيادية لمعايير التخصص العلمي أو الخبرة العملية و قامت بتكليف من هم أهل للثقة فقط في هذه الوظائف فيصبح استخدام مبدأ المحاولة و الخطأ و عدم وجود الرؤية للمجال الرياضي نتيجة طبيعية لمثل تلك الإجراءات ، و هذا ما يُعظم من إهدار إمكانات و موارد و موازنات الهيئات الرياضية في تجارب أو مشروعات لم تخضع للدراسة و التدقيق و لم تكن لها نتائج متوقعة ، فضلاً عن إهدار الوقت و الجهد في عمل ليس له رؤية محددة.

كما تسببت " *هزيمة ١٩٦٧ م " في وجود تدهور كبير في مجالات الدولة كافة و التي منها المجال الإقتصادي و المجال الرياضي ، حيث توقفت الأنشطة الرياضة في الهيئات المختلفة و توقف التمثيل الدولي للفرق الرياضية (١٣ : ١١٤).

و فيما يتعلق باللجنة الأولمبية المصرية في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) وضح فيها كثرة التغيرات القيادية باللجنة و أغلب هذه القيادات قيادات غير متخصصة و الذي بدوه أثر على إستمرار تنفيذ البرامج و الأهداف و الخطط و عدم الربط بين الخطط المُنفذة التي تتغير مع تَغير هذه القيادات ، حيث أنه كان العمل يبدأ من جديد مع تغير القيادات و لا يوجد إستكمال للخطط التي وُضعتُ مسبقاً (١٣ : ١٢٧).

و كذلك القوانين التي صدرت بضم جميع الإتحادات الرياضية سواء كانت أولمبية أو غير أولمبية للجنة الأولمبية المصرية ، و أن يكون تعيين رئيس اللجنة الأولمبية بنظام التعيين و ليس بالإنتخاب و كان ذلك بالقرار الجمهوري رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ م قد دل على مركزية الحكم و الإستعانة بغير المتخصصين في إدارة اللجنة الأولمبية لإحكام السيطرة (١٣ : ١٢٧).

كما إعتمدت الأندية الرياضة في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) في تمويلها على الدولة بشكل رئيسي (شأنها في ذلك شأن الهيئات الرياضية الأخرى) ، أما التمويل الذاتي فكان مصدر ثانوي للتمويل ، و بذلك كانت الدولة تُسيطر على الأندية الرياضية بشكل كبير و تتحكم بها لأن إعتماد الأندية على تمويل الدولة إعتماداً كلياً ، و حتى قبول التمويل الأهلي (التبرعات / الهبات .. و غيرها / و ربما إتمدت الأمر إلى التمويل الذاتي) لا يتم إلا بعد موافقة الجهة الإدارية (وفقاً للقانون) ، و بذلك تم تقييد حرية الحركة لمجالس إدارات الأندية المختلفة في الحصول على تمويل ذاتي لها (١٣ : ١٣٧).

كما لم يمنح القانون الفرصة للأندية في توفير مصادر للتمويل من خلال الإستثمار الرياضي و استخدم ما تمتلكه من إمكانات و منشآت (الإسم / الشعار / الرعاية .. و غيرها) في الحصول على

*** هي الحرب التي نشبت بين إسرائيل و كل من مصر و العراق و سوريا و الأردن في يونيو عام ١٩٦٧ م ، و أدت إلى إحتلال إسرائيل لسيناء و قطاع غزة و الضفة الغربية و هضبة الجولان.**

التمويل الذاتي ، و إن كان ذلك سوف يخفف من العبء المالي على الدولة و لكن الدولة من خلال القوانين منعت ذلك حتى تظل الأندية تحت سيطرتها و تتحكم بها كلياً ، و قد إمتد ذلك إلى جميع القوانين التي صدرت في هذا الشأن بما في ذلك القانون " **رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ م " بشأن الهيئات الخاصة العاملة في مجال الشباب و الرياضة** ، و الذي إستمر العمل به حتى ٣١ / ٠٥ / ٢٠١٧ م و هو تاريخ صدور القانون رقم " **٧١ لسنة ٢٠١٧ م " بشأن الرياضة.**

حيث كان يوجه أغلب تمويل الدولة للمجال الرياضي إلى صناعة البطل الرياضي كهدف إستراتيجي قناعة من الدولة المصرية أن الحصول على مراكز متقدمة في المنافسات و البطولات و الدورات الرياضية المختلفة بمثابة إعلان عن أن الدولة قوية و تدل على وصلت إليه من تقدم و مستوى علمي (شأنها في ذلك شأن كل الدول ذات التحكم المركزي أو الاقتصاد الإشتراكي أو الاقتصاد الموجه) ، و بذلك إنحصرت أغلب أهداف الأندية في الأهداف التنافسية فقط ، و لم تلقى أهداف الممارسة الرياضية الاهتمام المطلوب.

و عن الإنجازات الرياضية و التي من المفترض أنها كانت بمثابة الناتج من العمل على تحقيق الأهداف التنافسية ، كانت إنجازات الدولة المصرية ضعيفة للغاية حيث حصلت مصر على (٣) ميداليات في الدورات الأولمبية المختلفة ، واحدة فقط (برونزية) في هيلسينكي عام ١٩٥٢ م ، و إثنين (فضية / برونزية) في روما عام ١٩٦٠ م عندما إشتراكت مصر مع روسيا ببعثة مشتركة.

و من توجيه أغلب الإنفاق الحكومي في المجال الرياضي على الرياضة التنافسية ، يؤكد ذلك على أنه في ظل غياب القيادات المؤهلة (علمياً / عملياً) يتم توجيه المخصصات المالية في غير محلها الصحيح مما يساعد في زيادة الإخفاق الإقتصادي للمنظمة الرياضية ، حيث أنه من أشكال الإخفاق الإقتصادي الإنفاق دون ترتيب الأولويات التي تستلزم الإنفاق أو توجيه الإنفاق دون القيام بدراسة الواقع و دراسة مستوى المنافسين و الوقوف على حجم الإمكانات التي يتمكن من خلالها تحقيق الأهداف المطلوبة.

و قد إستمر العمل بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ م (بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة) و الذي كان مبهماً و غامضاً حيث إعتبر الأندية الرياضية في حكم الجمعيات و لم يفرق بينهم بإعتبار أن الأندية كانت تابعة لوزارة الشئون الإجتماعية ، ثم صدرت اللائحة الخاصة بالأندية الرياضية سنة ١٩٥٨ م و تتبع هذه اللائحة نفس القانون و لكنها كانت أكثر وضوحاً من القانون فيما يخص الأندية الرياضة (١٣ : ١٣٩).

و قد أكدت الدولة المصرية في هذه اللائحة على أن الهدف الأول للأندية الرياضية هو نشر الرياضة و شغل أوقات الفراغ بصورة بناءة ثم جاء بعدها رفع المستوى الفني للرياضات المختلفة ، و هذا كل جاء منافياً لما يتم تنفيذه في الواقع ، حيث إنصب إهتمام الدولة بشكل رئيسي نحو تمويل البطولة الرياضية أو الرياضة التنافسية (١٣ : ١٣٩).

و ذلك يعكس ضعف الرؤية الواضحة للرياضة المصرية ، أو يوضح أنه كانت توجد أهداف غير معلنة (أهداف خفية) ترغب الدولة في تحقيقها من خلال الرياضة ، و أنها إيضاً على علم بالأهداف التي يفترض تحقيقها و لكنها تضعها في اللوائح و الوثائق فقط ، و ما يتم تنفيذه من أعمال حقيقة تخدم فقط ما تراه الدولة يحقق أهدافها السياسية فقط.

كما قد إتجهت الدولة نحو إنشاء مراكز الشباب بالمدن و القرى المختلفة ، حيث قامت الدولة بإنشاء عدد ١٨٧ مركزاً للشباب خلال عشر سنوات (١٩٦٠ – ١٩٧٠ م) ، و هذا ظاهرياً يدل على إهتمام الدولة بتوفير أماكن يمارس فيها الشباب أوجه الأنشطة المختلفة ، و لكن جاء إنشاء هذا الكم من المراكز على حساب الكيف حيث أن سياسة الكم كانت سياسة غير ناجحة لأن كيفية إدارة هذا الكم من المراكز تحتاج لتخطيط مسبق و ليس للعمل غير المنظم (العشوائي) الذي كان يتم ، كما تحتاج إلى مديرين متخصصين لدهم التأهيل العلمي أول العملي لإدارة مثل هذه المنشآت و لكن هذا لم يكن موجوداً ، و قد أدى ذلك إلى إهدار المال العام و ثروات البلاد في بناء المراكز دون توفير القيادات المتخصصة أو الإمكانات المادية و الأدوات و الأجهزة الكافية للتشغيل بشكل إقتصادي يحقق الهدف من إنشائها (١٣ : ١٤٥).

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الأول للدراسة و هو " ما النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، فترة حكم " الرئيس جمال عبد الناصر".

٣/٩ النظام الاقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) " فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات ".

تعتبر سياسة الإنفتاح الاقتصادي (محاولة الإنتقال البسيط لآليات إقتصاد السوق) هي سياسة تبنتها الدولة المصرية إبان حكم الرئيس " محمد أنور السادات " ، حيث تم بموجب هذه السياسية تغيير التوجه الإقتصادي للدولة من الإشتراكية إلى الرأسمالية و الاقتصاد الحر (إقتصاد السوق) و خاصةً بعد *نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ م ، و شهدت تلك الفترة نمو رؤوس الأموال الصغيرة و التي كانت موجودة في ظل النظام الإشتراكي و تحولت إلى رؤوس أموال كبيرة و ظهرت طبقة ثرية في مصر كانت قد إختفت في عهد الرئيس " جمال عبد الناصر " ، و نتيجة لبدء إزدهار الرأس مالية الجديدة مصر ظهرت العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كان يحظرها النظام الإشتراكي (٦١ : ٤٨٧).

*** هي حرب بين مصر و سوريا من جهة و إسرائيل من جهة أخرى بدأت في ٦ أكتوبر 1973 م ، حيث قامت القوات المصرية و السورية في يوم " كيبور " (عيد الغفران اليهودي) " بإختراق خط عسكري أساسي في شبه جزيرة سيناء هو خط بارليف و إستطاعت القوات المصرية إسترداد السيادة الكاملة على قناة السويس ، و إسترداد جزء من أراضي شبه جزيرة سيناء تحطيم أسطورة أن جيش إسرائيل الذي لا يقهر ، و مهدت الطريق لإستعادة سيناء كاملة.**

و أصدر " **الرئيس السادات** " القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ و المعروف بقانون الإنفتاح الإقتصادي ، و يعتقد الكثيرون أن ما حدث في فترة السبعينات كان تفكيكاً لنظام سيطرة الدولة على الإقتصاد (النظام الإشتراكي) و أن الإنفتاح كان تحولاً في السياسة الاقتصادية للنظام ، و لكن واقع التطورات في هذه الفترة كان يدحض هذه التصورات ، فقد ظل القطاع كما هو و لم تحد الدولة من سيطرتها على الصناعة و ظل الوضع في الريف كما هو تحت سيطرة الدولة ، و ظل نظام البنوك و التي شهدت تطور كبير (السماح بإنشاء البنوك الخاصة) تحت سيطرة الدولة (ممثلة في البنك المركزي المصري) ، حيث بعد صدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م (قانون الإنفتاح الاقتصادي) و إستحوذت بنوك القطاع العام في عام ١٩٧٩ م على ٨١٪ من إجمالي الودائع و ٨٣٪ من إجمالي الإئتمان (١٧ : ٤٨٨).

و قد شكل تدفق القروض و المساعدات الأمريكية و الغربية دوراً أساسياً في إنقاذ النظام من التدهور في السبعينات و بداية الثمانينات ، حيث في عام ١٩٧٠ م كانت ديون مصر قد وصلت إلى ٣.١ مليار دولار أو ما يمثل ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي ، و قفزت هذه الديون إلى ١٣ مليار دولار عام ١٩٧٧ م بنسبة ٩٥٪ من الناتج المحلي ، ثم إلى ٢٠.٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ م بنسبة ١٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي ، ثم إلى ٤٢.٢ مليار دولار في ١٩٨٥ م ، أي ما يعادل ١٥٩ % من إجمالي الناتج المحلي (٦١ : ٤٨٨).

و لكن القروض لم تكن الأمثل ، بل مثلت عبئاً ثقيلاً فكلما زادت خدمة هذه الديون ذات الفائدة المرتفعة ، و كانت مصادر النظام لخدمة هذه الديون و البقاء فوق سطح الماء هو تصدير البترول و عائدات قناة السويس و تحويلات العاملين بالخليج ، و هذه المصادر الثلاث قد و فرتها الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد ١٩٧٣ م ، فقد أصبح تصدير البترول يمثل ٦٦٪ تقريباً من إجمالي صادرات مصر في ١٩٧٩ م ، و أصبحت تحويلات عمال الخليج و رسوم قناة السويس تمثل أكثر من ٥٠٪ من قيمة إجمالي الصادرات المصرية بما في ذلك صادرات البترول (٢٠ : ١٩٩).

و قد ساعدت هذه المصادر الجديدة في إستمرار الوضع المتردي على ما هو عليه في الصناعة و الزراعة بل تفاقمت أزمات هذين القطاعين خاصة قطاع الزراعة ، حيث إنخفض نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي من ٣٣٪ عام ١٩٧٠ م إلى ٢٤% عام ١٩٨٠ م ، و لم يحل محل هذا الإنخفاض نمواً في الصناعة ، بل أخذت محلها قطاعات الخدمات و التجارة و التمويل و التي أصبحت تمثل في نسبة ٣٠ % من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٠ م (٦١ : ٤٨٩).

و في ١٩٦٥ م كان نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي ٢٤٪ و انخفض هذا النصيب إلى ١٤٪ في عام ١٩٧٨ م ، كما إنخفضت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات من ٨٨ % عام ١٩٥٣ م إلى ٣٢ % في عام ١٩٧٨ م ، و لكن لم يحل محلها الصادرات الصناعية بل حل محلها البترول ، و في نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات من ٢١٣ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ م

إلى ٩.٦ مليار جنيه في عام ١٩٨٠ م ، و زادت نسبة العجز في الميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي من ١٪ في بداية الخمسينات إلى ٦٪ في نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٦ م و إلى ٣٧٪ في عام ١٩٧٥ م ، و هو ما يوضح مدى ضعف سياسة إحلال الواردات (٦١ : ٤٨٩).

كما إن الإنتعاش الذي شهده الإقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينات و السنوات الأولى من الثمانينات كان يخفي وراءه تفاقم في الأزمة البنيوية للإقتصاد المصري ، و كان فقط نتيجة لإرتفاع أسعار البترول و إيرادات قناة السويس و تحويلات العاملين في الخليج ، و هي كلها مصادر خارجية ، في حين ظلت الصناعة و الزراعة – أي القطاعات المنتجة – في أزمة تزداد عمقًا و تفاقماً (٦١ : ٤٨٩).

١/٣/٩ نتائج سياسة الإنفتاح الإقتصادي.

نتج عن إنتهاج الدولة المصرية لبعض السياسات الإقتصادية و التي عرفت بسياسة الإنفتاح الإقتصادي العديد من النتائج المختلفة و التي منها:

- أدى الإنفتاح الإقتصادي إلى تجزئة الإقتصاد المصري ، فقد تحول إلى مجموعة متمايزة و أحياناً متنافرة من الإقتصاديات ، حيث لم يعد الأمر قاصراً على القطاعيين العام و الخاص و القطاع التعاوني ، و إنما ظهرت إلى جانب هذه القطاعات أربعة قطاعات أخرى هي القطاع المحلى المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال المحلى و رأس المال العام ، و القطاع الأجنبي الخالص المملوك للأجانب ، و القطاع المشترك الذي يقوم على المشاركة بين رأس المال العام و رأس المال الأجنبي ، و القطاع المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال الخاص المحلى و رأس المال الأجنبي (٧٦ : ١٨).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي إلى إضعاف القطاع العام ، و الذي كان يمثل الركيزة الأساسية للإقتصاد في فترة الستينات (١ : ٩).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي إلى ظهور مراكز قوى إقتصادية جديدة إكتسبت نفوذاً و سيطرة كبيرة توجيه السياسات الإقتصادية و وضع القرارات العامة (١٧ : ٤٩١).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي إلى نمو ضعيف (هش / مؤقت .. و غيرها) في الإقتصاد المصري ، فهو نمو خدمي بالدرجة الأولى لم تكن الأولوية فيه للقطاعات السلعية كالزراعة و الصناعة و إنما للقطاعات غير السلعية كالتجارة و التوزيع و المال و الإسكان و النقل الخاص و سياحة الأغنياء (٢٤ : ٢٢).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي إلى تفشى ظواهر سلبية ، فقد شهدت مصر نمواً في الظواهر السلبية (لا تتفق مع القيم و العادات) منذ أن دخلت عهد الإنفتاح ، و قد إتخذت هذه الظواهر صوراً عديدة مثل إستغلال النفوذ السياسي و الإداري و الإرتشاء و التواطؤ مع القطاع الخاص على

حساب القطاع العام و المضاربة في الأراضي و المباني و العمل من قبل التجار على تضخيم الأزمات و الإتجار في السوق السوداء و التهريب و التهرب من دفع الرسوم و الضرائب الجمركية (و غيرها و هي مبالغ فيها جداً حتى وصلت ٩٠ % في التسينات) و الإستيلاء على المال العام .. و غيرها مما ظهر في محاكمات للفساد بعد رحيل السادات ، و هي ظواهر بالغة الخطورة أثرت سلبياً على نظام القيم في المجتمع لما تنطوي عليه من إستغلال (١٧ : ٤٩٢).

- أدى الإنفتاح إلى زيادة التضخم ، حيث إن معدل التضخم لم يكن يتجاوز ٣٪ : ٤٪ حتى سنة ١٩٧٣ م ، بينما بدأ المعدل في الزيادة بخطوات متسارعة منذ سنة ١٩٧٤ م فقد قفز معدل التضخم إلى ١١٪ في عام ١٩٧٤ م ثم إلى ١٣٪ في ١٩٧٧ م ثم إلى ٢١٪ في ١٩٨٠ م (١ : ٤٣).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي (بداية التحول البسيط لآليات إقتصاد السوق) إلى ضعف التخطيط ، و كانت هذه هي أسوأ نتائج الإنفتاح الإقتصادي ، فقد كان عام ١٩٧٦ م شاهداً على تجربة التحديث التابع و تدخل صندوق النقد الدولي ضامناً لتدفق قروض الحكومات و المصارف العالمية بهدف فتح الإقتصاد أمام صادرات و رؤوس أموال المركز الرأسمالي ، ثم عودة الصندوق للتدخل في أعوام (١٩٧٧ / ١٩٧٨ / ١٩٨١ / ١٩٨٦ م) بعد تحديد سبل التدخل ، فالإقتراض من الخارج أصبح الوجه الآخر لعجز البناء الإقتصادي التابع ، حيث يؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى اللجوء للإقتراض الخارجي ، و يؤدى الإقتراض إلى تراكم أعباء خدمة الدين من أقساط و فوائد ، بما يؤدى إلى الإقتراض من جديد لعلاج العجز ، و يتدخل الصندوق لعلاج عجز المدفوعات و تسهيل الإستدانة من الخارج ثم لإعادة جدولة الدين ، فتكون النتيجة هي عدم القدرة على الخروج من فخ التبعية (١٧ : ٤٩٢).

٢/٣/٩ الرياضة المصرية في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م).

في بداية حكم " **الرئيس السادات** " صدر " **دستور عام ١٩٧١ م** " و معه تغير إسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية ، كما تغير نشيد الدولة و العلم ، و بعد إضفاء نوعاً من الاستقرار السياسي الداخلي في الدولة رأت الحكومة أهمية التغيير في سياساتها تجاه المؤسسات المختلفة ، و كان المجال الرياضي و الشبابي من أهم مجالات التي وجب التغيير فيها ، حيث أن مجال الشباب و الرياضة يضم قطاع كبير من قطاعات المجتمع ، و كان أول قرار صدر في هذا الشأن القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٧١ م بإنشاء المجلس الأعلى للشباب و القرار رقم ٢٧٩٥ لسنة ١٩٧١ م بشأن تنظيم مسئوليات المجلس الأعلى للشباب و الرياضة (١٣ : ١٦٢).

و يعتبر إلغاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب و إنشاء مجلسين أحدهما للشباب و آخر للرياضة هو رغبة من الدولة في إعطاء شكل مختلف لمؤسسات الدولة في تكوينها عن ما كان في عهد الرئيس " جمال

عبد الناصر " ، و لكن تم ذلك بدون دراسة أو تخطيط مُسبق فكانت النتيجة تداخل في الإختصاصات لعدم التنسيق بين المجلسين بالإضافة لعمليات نقل العاملين التي كانت تتم بين المجلسين بشكل موسع ، و سرعان ما ضَعُفَ هذا النظام و لم يقم بتنفيذ ما أوكل إليه من أعمال ، و يرجع ذلك إلى سرعة التغيرات التي تمت في فترة زمنية قصيرة و ضعف التخطيط و عدم التخطيط بشكل طويل المدى (١٣ : ١٦٣).

و كان من أهم الجوانب الإقتصادية في المجال الرياضي أن الدولة مازلت هي الممول الرئيسي للمنظمات الرياضية و كانت تسعى من خلال هذا التمويل إلى الحصول تثميل مشرف لمصر في البطولات الرياضة و الدورات الأولمبية ، حيث أن الدولة كانت تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تمويل أنشطة الإتحادات الرياضية و الأندية رغبة منها في صناعة أبطال قادرين على الفوز في المنافسات الدولية.

و لكن مع إنفاق الدولة مبالغ مالية كبيرة من أجل تحقيق مراكز متقدمة و زيادة المخصصات المالية المقررة للمجلس الأعلى للشباب و الرياضة لضخها في الإتحادات الرياضة لتحقيق مستويات متقدمة في البطولات إلا أن مصر خلال هذه الفترة لم تنافس في الدورات الأولمبية لإنسحاب مصر من ثلاث دورات أولمبية خلال هذه الفترة ، و يتضح من ذلك أن هذه الأموال و التي تم إنفاقها بالفعل أُنفقت في غير مكانها نتيجة لسوء التخطيط حتى على المدى القصير (٥٩ : ١٦).

و قد صدر " **القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة** " خلال هذه الفترة و الذي من خلاله منح كافة الصلاحيات للإتحادات الرياضية و لكن في حدود السياسة العامة للدولة و التخطيط المقرر مع تأكيد حق الدولة في الإشراف و المتابعة و الرقابة (المالية / الإدارية / الفنية / التنظيمية .. و غيرها من أشكال الرقابة) بما يكفل تنفيذ السياسة العامة للدولة ، حيث أن الدولة من خلال الجهة الإدارية المركزية (جهاز الرياضة / جهاز الشباب) و هي من تقوم بتمويل الهيئات الرياضة و التي منها الإتحادات الرياضية و الأندية الرياضة و يعد هذا التمويل الرئيسي للمنظمات الرياضية و بالتالي زاد التحكم المركزي في الهيئات و فقدت جزء كبير من طبيعتها الأهلية و لم تحقق الأهداف الطبيعية لها و كانت تحقق ما ترغب الدولة في تحقيقه (١٣ : ١٨٣ – ١٨٤).

و قد تأثرت *الأندية الرياضية المصرية بالنظام الإقتصادي في هذه الفترة الذي إتبعته الدولة بإعتبارها إحدى أنشطة الخدمات التي يقدمها المجتمع لأفراده أو يقوم الأفراد بأنفسهم بإنشاء و تكوين الأندية الرياضية ، و كان النظام الاقتصادي للدولة في هذا الوقت يدمج بين الطابع الإشتراكي (الموجه / التحكم المركزي) و محاولة الإنتقال البسيط لآليات إقتصاد السوق إلا أن السيطرة المطلقة على المنظمات الرياضة من

*** النادي الرياضي يُمثل القطاع الأكبر من الهيئات الرياضية بما تملك من أنشطة رياضية و منشآت رياضية (مختلفة / متعددة / أكثر عدداً) و إمكانات بشرية (لاعبين / مدربين / إداريين / .. و غيرها) يشكلون القطاع الأكبر من بين الهيئات العاملة في المجال الرياضي و هي أساس الرياضة لأنها من تكون الإتحادات الرياضة و التي بدورها تكون اللجنة الأولمبية.**

قبل الدولة و تحكمها المركزي بها ظل كما كان في عهد التطبيق الكامل للإشتراكية و ذلك من خلال القوانين و اللوائح.

كما أن هذا لم يساهم في توفير عوامل البدء في إستخدام النظم الإدارية الحديثة مثل الحوكمة أو الكفاءة الاقتصادية أو الإستدامة (حتى إن لم يطبق عليها ذلك في هذه الفترة) ، حيث أن توافر البيئة التنظيمية المتكاملة (آليات إقتصاد السوق) و الملائمة لتفعيل مثل هذه النظم يساعد في التطور السريع لكافة المجالات داخل الدولة (أي دولة) و هذا ما يسري بالضرورة على المجال الرياضي.

و على الرغم من إستشعار لمحات الديموقراطية في بداية هذه الفترة إلا أن سيطرة الدولة على الأندية الرياضية و الإتحادات الرياضة ظلت كما هي ، حيث كانت تحتكر الدولة كافة الملكيات و أدوات الإنتاج و عدم السماح بالملكية الخاصة للأندية الرياضة (من خلال القانون) على الرغم من إنتشار دور القطاع الخاص في مجالات كثيرة (١٣ : ١٨٦).

أما عن الأندية الرياضية الموجودة بالفعل بالرغم من تميزها بالطابع الأهلي إلا أنها كانت تخضع للسيطرة من قبل الدولة ، حيث إستطاعت الدولة التحكم في هذه الأندية من خلال إعتمادها على التمويل الحكومي بشكل رئيسي بالإضافة لإعتمادها على التمويل الذاتي من خلال إشتراكات الأعضاء و تذاكر المباريات و التمويل الأهلي من خلال التبرعات و الهبات (١٣ : ١٨٦).

و لكن هذه المصادر (غير الحكومية / الذاتية / الأهلية) كانت ضئيلة و لا تستطيع توفير مصدر تمويل يكفِ لتشغيل النادي بالشكل المطلوب ، و بمقارنته بالتمويل الحكومي كان لا يُمثل قيمة مالية كبيرة و بالتالي إعتمدت الأندية الرياضية في تنفيذ أنشطتها و تشغليها على التمويل الحكومي كتمويل أساسي لا يمكن الإستغناء عنه ، و هنا كمُنت التبعية حيث أن الأندية الأهلية (كل المنظمات و المؤسسات و الجمعيات التي خضعت للقانون ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة كانت لا تستهدف الكسب المادي بمقتضى المادة رقم ١ من القانون) كانت تعامل على أنها مؤسسات تابعة للدولة أو مملوكة لها لأنها هي التي تمولها و تستطيع الدولة في أي وقت حجب هذا التمويل عنها.

كما أن الأندية الرياضة كانت من أجل الحصول على تمويل أكبر من الحكومة تلجأ إلى التوسع الأفقي في الأنشطة التنافسية بزيادة عدد الرياضات التنافسية بها لأن التمويل كانت يتم (غالباً / قواعد غير محددة) على أساس عدد الأنشطة التنافسية بالنادي ، و بذلك أهملت الأندية أنشطة الممارسة الرياضة و الأنشطة الترويحية و الأنشطة الإجتماعية و أنشطة كبار السن و لم تغطِ الرياضات التنافسية بمستوى تمويلي عالٍ و حادت عن الهدف التي أنشأت من أجله و القائم على إنشاء نادي على أساس رياضي إجتماعي إلى هدف تنافسي يضعف من فرص الأعضاء من ممارسة أنشطة النادي و الإستمتاع بمنشآته و تحول العضو إلى زائر سلبي (١٣ : ١٨٧).

و قد ظهر في النصف الأول من هذه الفترة (١٩٧٠ –١٩٨١ م) ضعف الإعتمادات المالية المقررة للشباب و الرياضة و التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الهيئات الرياضية (اللجنة الأولمبية / الإتحادات الرياضة / الأندية الرياضية / مراكز الشباب .. و غيرها) ، و ذلك بسبب ظروف الإستعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ م و توجيه الموازنات المالية نحو تسليح الجيش المصري ، و زادت هذه الإعتمادات في بداية النصف الثاني من هذه الفترة و لكن بنسبة ضئيلة لتوجيه المخصصات المالية نحو تعمير مدن القناة (١٣ : ١٩٤).

و عن الإنجازات الرياضية في تلك الفترة فلم تُشارك مصر في الدورات الأولمبية لأسباب سياسية أدى لعدم تحقيق أي إنجاز في هذا المجال ، و إقتصر الإشتراك في هذه الفترة في ثلاث دورات للبحر الأبيض المتوسط و على المستوى الإفريقي إشتركت مصر في دورتين إفريقيتين و لكن كان الإنجاز في هذه الدورات ضعيف.

و ذلك ما تكرر في الفترة السابقة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، حيث أنه تم توجيه الإنفاق الحوكمي بالقدر الأكبر على الرياضة التنافسية و صناعة البطل الرياضي ، و بذلك وُجهت المخصصات المالية في غير محلها الصحيح مما ساعد في زيادة الإخفاق الإقتصادي ، و إستمر ذلك لمدة من عشر سنوات متتالية على الرغم من أن الظروف التي كانت تمر بها البلاد كانت تنبأ مسبقاً بأنه من الصعوبة المشاركة في الدورات الأولمبية أو خوض المنافسات الرياضية ، و إن تم توجيه الجزء الأكبر من هذه المخصصات المالية للإنفاق على الممارسة الرياضة لحقق هذا الإنفاق نتائج إيجابية (عوائد مناسبة / كفاءة إقتصادية).

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الثاني للدراسة و هو " ما النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد أنور السادات".

٤/٩ النظام الإقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (١٩٨١ –٢٠١١ م) " فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك ".

مع تغير القيادة السياسية في عام ١٩٨١ م ظهرت فرصة أُخرى لإنهاء حالة الإرتباك و التراجع في السياسة الإقتصادية و لحل مشكلة الديون الخارجية ، حيث كان إجمالي ديون مصر الخارجية عند وفاة الرئيس السادات ١٤.٣ مليار دولار و هي الديون المُستحقة على الحكومة المصرية ، و كانت الديون العامة المدنية قصيرة الأجل تبلغ نحو ٦.٨ مليار دولار ، و ديون القطاع الخاص نحو نصف مليار دولار ، و كانت الحكومة أيضاً مَدينة بديون عسكرية تبلغ نحو ٥ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية و نحو ٣ مليار دولار للإتحاد السوفيتي ، حيث كان إجمالي ديون مصر عند وفاة الرئيس السادات المدنية و العسكرية و العامة و الخاصة طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل تبلغ نحو ٣٠ مليار دولار (٢٣ : ٨٤).

و كانت تمثل ديون مصر في هذه الفترة (٣٠ مليار دولار تقريباً) نحو ١٤١٪ من الناتج المحلي في عام ١٩٨١ م بالمقارنة بنسبة ٤٣٪ عند بداية تولي الرئيس السادات الحكم ، و كان على مصر أن

تُسدد لخدمة ديونها المدنية وحدها حوالي ٢.٩ مليار دولار (١.٣ أقساط ديون / ١.٦ فوائد الديون) (٢٣ : ٨٥).

و كان الشعور في تلك الفترة مُلحاً بالحاجة إلى إعادة النظر في السياسة الإقتصادية و إلى إدخال إصلاحات جوهرية عليها ، و لكن ما حدث هو إتجاه الإدارة الإقتصادية إلى الطريق الأكثر سهولة في المدى القصير و المؤذن بمتاعب لا حد لها على المدى البعيد و الذي يعتبر في سماته الأساسية إستمراراً للسياسة الاقتصادية السابقة على ١٩٨١ م ، و هو تبني معدل مرتفع للإستثمارات خاصة في المرافق العامة و عدم إخضاع واردات الإنفاق العسكري لدرجة عالية من التقييد مع الإستمرار في الإعتماد على القروض الخارجية في تمويل العجز بين الموارد و الإنفاق (٢٣ : ٨٦ – ٨٧).

و تُعد بدايات هذه الفترة (١٩٨١ : ٢٠١١ م) طغى عليها الهدوء و الرتابة حيث لم تتجه الحكومة المصرية إلى تحولات كبيرة على الصعيد الإقتصادي ، و قد حاولت الحكومة المصرية إستكمال التحرر الإقتصادي بالإتجاه نحو القطاع الخاص و التخلص من القطاع العام ، و قد تم ذلك بإنتهاج سياسات الخصخصة لبيع القطاع العام و التخلص من عبئه على موازنة الدولة (١٧ : ٥٠١).

حيث إستمر الاقتصاد في السنوات الخمس الأولى (١٩٨١ –١٩٨٥ م) ينمو بمعدل مرتفع و إن كان أقل مما كان في عهد الرئيس السادات ، و إستمر الخلل المتواجد في الجهاز الإنتاجي ، و إستمرت سياسة الإنفتاح بلا ضوابط ، و إستمر معدل التضخم مرتفعاً ، و كذلك معدل هجرة المصريين إلى دول البترول ، و نفس النمط في توزيع الدخل حيث إتسعت الفجوة بين الدخول و كانت الهجرة تخلق متنفساً لمحدودي الدخل و لخريجي المعاهد و الجامعات بتقديم فرص كبيرة للعمل المجزي في الخارج ، و ذلك لأن الدولة المصرية كانت تضع أهم و أول أولوياتها محاربة الإرهاب و محو الأثار السلبية الناتجة عنه و التي لحقت أضرارها بأغلب قطاعات الدولة المصرية (١٧ : ١٠١).

ثم إنخفضت بشدة أسعار البترول في ١٩٨٦ م ، فإنخفضت بسبب ذلك إيرادات الحكومة المصرية من البترول ، كما إنخفض معدل الهجرة تبعاً لإنخفاض إيرادات دول الخليج ، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة لأسباب (الحكومة تنفق أقل لإنخفاض إيراداتها / دول الخليج تطلب عمالة مصرية أقل لإنخفاض إيراداتها أيضاً) (١٧ : ١٠٢).

كما زادت حدة الأزمة عند تدخل صندوق النقد الدولي في ١٩٨٧ م لفرض سياسة سميت بالتصحيح أحياناً و التثبيت و التكيف الهيكلي أحياناً أخرى ، إذ وجدها الصندوق فرصة سانحة للتدخل بفرض شروطه عندما ظهر عجز الحكومة المصرية عن خدمة ديونها ، و الصندوق يطلب عادة في سبيل إعادة جدولة الديون – أي تقسيطها و مد آجال السداد – أن تتبع الدولة المَدِينة سياسة إنكماشية ، أي أن تلتزم الحكومة بتخفيض إنفاقها ، (و على الأخص تخفيض الدعم الممنوح للسلع و الخدمات الضرورية) ، و هذا من شأنه تخفيض معدل التضخم ، و لكنه يخفض أيضاً من معدل نمو الناتج القومي و يزيد البطالة فتزداد

أعباء الطبقة الفقيرة و المتوسطة (و هذا ما يحدث لكل الدول التي تحاول التخلص من سياسات التحكم المركزي) (١٧ : ١٠٢).

و هذا ما حدث بالضبط في العقدين التاليين (١٩٨٦ – ٢٠٠٤ م) حيث أن معدل النمو في الناتج القومي لا يزيد في المتوسط عن ٤٪ سنوياً ، أي زيادة في متوسط الدخل الحقيقي أقل من ٢٪ و هو أقل بدرجة ملحوظة مما تحقق في الفترات السابقة (١٩٥٢ : ١٩٨٥ م) و إنخفض معدل التضخم في هذين العقدين (١٩٨٦ – ٢٠٠٤ م) عن ما كان في عهد الرئيس السادات بسبب السياسة الإنكماشية ، و لكن زاد بشدة معدل البطالة و تدهور توزيع الدخل فزادت الفجوة بين الدخول (١٧ : ١٠٢).

كما حدث بعض التحسن في الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة التحويلية في السنوات العشر الأولى (١٩٨١ – ١٩٩٠ م) من هذه الفترة ، حيث كان أداؤها قريباً مما كان في عصر الرئيس السادات و لكنه تراجع في الخمسة عشر عاماً التالية ، فأصبح معدل نمو الصناعة التحويلية في النصف الأول من التسعينيات نحو نصف معدله في النصف الثاني من الثمانينيات (٥٪ و ١٠٪ على التوالي) (١٧ : ١٠٣ – ١٠٤).

كما إستمر التدهور بعد ذلك حتى تراوح هذا المعدل بين ٣٪ و ٤٪ في السنوات الأولى من القرن العشرين على الرغم من هذا المعدل المتواضع لنمو الصناعة في عهد " **الرئيس مبارك** " يلاحظ أن نصيب الصناعة التحويلية في الإقتصاد القومي في عام ٢٠٠٥ م أكبر منه في نهاية عهد " الرئيس السادات " ، حيث كان نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي هو ٢٠٪ (بالمقارنة ١٣.٥٪) في سنة ١٩٨١ م ، و نصيبها في العمالة ١٤٪ (بالمقارنة ١٢.٥٪) في سنة ١٩٨١ م ، و نصيبها في الصادرات السلعية ٤٥٪ (بالمقارنة ٩٪) في سنة ١٩٨١ م و لكن يقلل من أهمية هذا التقدم أنه خلال العشرين عاماً (١٩٨٦ – ٢٠٠٥) تدهور بشدة معدل نمو الناتج القومي (١٧ : ١٠٤).

و قد إستمر هبوط أسعار النفط بالمقارنة بما كان عليه معدل نمول الناتج القومي و مستوى أسعار النفط في نهاية عصر الرئيس السادات ، فإرتفع نصيب الصناعة التحويلية النسبي دون أن تحدث نهضة صناعية حقيقية (٦٥ : ١٠٤).

بالإضافة إلى ضعف النمو الصناعي ، تميز تطور الصناعة في مصر في الخمس عشر سنة الأخيرة من عهد الرئيس مبارك بالإتجاه المتزايد إلى بيعها ، حيث كانت سياسة التصنيع في الستينيات مزيجاً من إنشاء شيء من العدم ، و نقل ما كان مملوكاً ملكية خاصة ، لأجانب أو مصريين إلى الملكية العامة ، ثم بدأ الحديث عن الخصخصة على إستحياء في السبعينيات ، و لكن ظلت الخصخصة في السبعينيات و الثمانينيات ، تواجه بمقاومة شديدة من الإقتصاديين و عمال الصناعة على السواء (٢٣ : ١٠٧).

و لكن في فترة التسعينيات توسعت سياسات الخصخصة و زادت ضغوط صندوق النقد الدولي و الإدارة الأمريكية بعد توقيع مصر لإتفاقها مع الصندوق في مايو ١٩٩١ م و مع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١ م ، و يبدو أن الصندوق و الإدارة الأمريكية رأيا في سنة ٢٠٠٤ م ، أن الخصخصة لابد أن تسير بسرعة أكبر بكثير مما أدى إلى أن وصلت في الحكم حكومة من نوع جديد ، أبرز وزرائها من أكبر المتحمسين لبيع القطاع العام (٢٣ : ١٠٨).

كما قد إتسمت هذه الفترة (١٩٨١ : ٢٠١١ م) بإنتشار ظواهر الفساد في إدارة المال العام في كافة مناحي الحياة من الرشوة (*الإكرامية على مستوى صغار الموظفين) و الفساد المالي و المحسوبية و تردي الأحوال الإقتصادية و الذي أدت بدورها إلى تحالف كبار رجال الأعمال مع الحزب الحاكم و إندماج المال بالسلطة و تحقق من خلال ذلك نتائج إقتصادية سلبية (إختلال منظومة الدعم / تدني مستوى التنمية / زيادة معدل البطالة / زيادة معدلات الفساد المالي / بُعد الكفاءات عن تولي المناصب القيادية .. و غيرها) و كان نتاج ذلك قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م (١٧ : ٤٩٤).

١/٤/٩ الرياضة المصرية في الفترة (١٩٨١ -٢٠١١ م).

خلال هذه الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) كان لا يزال العمل مستمر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م ، و قد صدرت عدة لوائح نظام أساسي تنظم عمل الهيئات الرياضية المختلفة (اللجنة الأولمبية / الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية / مركز الشباب) و جميع هذه اللوائح وضعت في ضوء هذا القانون و جاءت تنفيذية لأحكامه ، و كلها كانت تُرسخ لمركزية الدولة (و ذلك لأن القانون كان لا يسمح للمنظمات الرياضية العمل بالحرية المطلوبة وفقاً لطبيعتها الأهلية و جعلها في مضمونها التطبيقي منظمات ذات تبعية للدولة و بالتالي جاءت أحكام هذه اللوائح لتتوافق مع أحكام القانون).

و مع بداية هذه الفترة كان التوجه للبناء السليم للشباب و إستغلال وقت الفراغ بصورة بناءة تساعد على بناء مواطن صالح في جميع النواحي ، و لتحقيق ذلك من خلال الرياضة تم زيادة الإعتمادات المالية المخصصة للمجال الرياضي لتنفيذ الأنشطة المختلفة التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف ، و التوسع في الإهتمام بالبنية التحتية للرياضية (١٣ : ٢٠٦).

و إتجهت الدولة في هذه الفترة إلى المغالاة في الإهتمام بالنشاط الرياضي التنافسي على حساب أنشطة الممارسة الرياضية و الأنشطة الترويحية بإعتبار ذلك إحدى السياسات التخطيطية للمجلس الأعلى للشباب و الرياضة ، و إنعكس ذلك على عمل الإتحادات و الأندية الرياضة عند وضع الخطط و البرامج و توزيع الإعتمادات المالية مما أثر على تحقيق أهداف الإتحادات الرياضية و الأندية الرياضية من أجل نشر الرياضة و توسيع قادة الممارسين ، و كان تنفيذ الإتحادات و الأندية لهذه السياسات خوفاً من حل

*** الإكرامية هي النظير القانوني لمفهوم الرشوة ، و يستخدمه لفظاً من يتعامل بها للتحايل على القانون و تبريراً لصفة غير أخلاقية.**

مجلس الإدارة لمخالفته تنفيذ السياسة العامة للمجلس الأعلى للشباب و الرياضة كجهة مسئولة عن التخطيط المركزي (و قد تم حل العديد من مجالس إدارات الأندية الرياضية و الإتحادات الرياضة خلال هذه الفترة) (١٠ : ٢٦٢ – ٢٦٤).

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في نهاية النصف الأول هذه الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) و التي تمثلت في محاولة التوسع في الإنتقال لآليات إقتصاد السوق و تحرير الإدارة الحكومية من سيطرتها المركزية على المرافق الخاصة و أدوات الإنتاج ، إلا أن هذه الإصلاحات لم تصل إلى المجال الرياضي أو على الأقل لم تصل إليه بنفس السرعة التي كانت عليه في المجالات الأخرى مع الوضع في الإعتبار أن المجال الرياضي من أيسر المجالات تقبلاً للتطور و الإصلاح الإقتصادي (١٣ : ٢٤٦).

و على الرغم من زيادة موازنة قطاع الشباب و الرياضة ، إلا أنها كانت لا تكفِ للتشغيل الإقتصادي (علاقة سليمة بين التكلفة و العائد) لهذا القطاع و تحقيق الأهداف الرئيسية له و مواكبة التطور السريع و المستمر به ، حيث أنه مع تطور المجال الرياضي إرتفعت تكلفة إعداد الأبطال الرياضيين و تكلفة تنظيم البطولات و الدورات الرياضية ، و كذلك تطورت المنشآت الرياضة بمواصفات هندسية متقدمة و معها إترفعت تكلفة إنشاءها.

و لكن دول العالم المتقدمة (أمريكا / كندا / اليابان / إنجلترا / فرنسا / ألمانيا / إيطاليا) في الرياضة كانت قد إنتقلت بالفعل من سياسات التحكم المركزي و التمويل الكامل من الدولة لقطاعات الرياضة المختلفة إلى تطبيق آليات إقتصاد السوق و الإستثمار الرياضي ، و إتباع نماذج التسويق الحديثة التي تجعل الرياضة جزء أساسي يساهم في نمو إقتصاد الدولة ، و قد ظهر ذلك في الدورة الأولمبية (لوس أنجليس) ١٩٨٤ م بالرغم من إمتناع دول التحكم المركزي عن المشاركة بها و لكنها حققت نجاحاً تسويقاً جعلها أول دولة أولمبية رابحة.

و هذا ما لم يحدث بمصر ، حيث أن إستمرار العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ م و الذي كان يجعل الدولة هي الممول الرئيسي للمنظمات الرياضية المختلفة ، و هذا ما لم يجعلها تتحرر نحو توفير مصادر التمويل الذاتي بالشكل الذي يلبي إحتياجاتها و رغباتها حيث إقتصر التمويل الذاتي على إشتراكات الأعضاء و النسبة المخصصة من تذاكر مشاهدة المباريات (الأندية الجماهيرية فقط) و النسبة المخصصة من إيرادات البث التلفزيوني (الأندية الجماهيرية فقط) ، و لم يسمح القانون لها بقبول التمويل الأهلي (التبرعات / الهبات / الوصايا) إلا بعد موافقة الجهة الإدارية ، و جميع هذه القيود كانت موضوعة رغبة من الدولة في إستمرار إحكام السيطرة علي الهيئات الرياضة.

كما أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ م حدد أن المنظمات الرياضية هي منظمات لا تهدف إلى الربح (لا تستهدف الكسب المادي) و من خلال هذه القاعدة و التي كانت غير قاطعة أو محددة المفهوم كانت تستطيع الجهة الإدارية (إذا ما أرادت) أن تعتبر أن ما تُدره الهيئات الرياضية من أموال أثناء القيام بأنشطتها مخالفة صريحة لنص القانون و تستطيع من خلال ذلك حل مجالس إدارات الهيئات الرياضية ، و هذا كله ما جعل إستقلالية هذه الهيئات إستقلالية ظاهرية فقط ، و لكنها في حقيقة الأمر (الواقع) بمثابة هيئات تابعة للجهة الإدارية (المركزية – وزارة الشباب و الرياضة / المختصة – مدرية الشباب و الرياضة).

كما أن هذا لم يساهم في توفير عوامل البدء في إستخدام النظم الإدارية الحديثة مثل الحوكمة أو الكفاءة الاقتصادية أو الإستدامة (حتى إن لم يطبق عليها ذلك في هذه الفترة) ، حيث أن توافر البيئة التنظيمية (آليات إقتصاد السوق) الملائمة لتفعيل مثل هذه النظم يساعد في التطور السريع لكافة المجالات داخل الدولة (أي دولة) و هذا ما يسري بالضرورة على المجال الرياضي.

كما أنه على مستوى الفرد في تلك الفترة زادت حدة الفجوة بين مستوى الدخول لأفراد المجتمع ، و مع إرتفاع تكاليف الأجهزة و المعدات و الأدوات الرياضية و تكاليف إقامة و تشغيل المنشآت الرياضية لم تستطيع أكثر فئات المجتمع المواكبة على مزاولة أنشطة الممارسة الرياضية بإستمرار و بالشكل الذي يتحقق من خلاله نتائج إيجابية ملموسة تعود على الفرد نفسه و المجتمع بمظاهر تَحسُن (حالة صحية جيدة / إنخفاض معدل الإصابة بالأمراض / الحد من السمنة / قوة بدنية / نشاط عام .. و غيرها) ، و لكن إقتصرت الممارسة الرياضية ذات النتائج الإيجابية الملموسة على الطبقات الغنية فقط لقدرتها على إستمرار تحمل تكاليف مزاولة أنشطة الممارسة الرياضية المستمرة في ظل إنخفاض قيمة العملية المصرية و ثبات مستوى الدخول.

و على مستوى الأندية الرياضية تلاحظ نمو الأندية التي تملكها الحكومة المصرية ، حيث ظهرت على الساحة الرياضية أندية رياضية تابعة لهيئات مملوكة للدولة (أندية شركات البترول / أندية الجيش / أندية الشرطة .. و غيرها) ، و لم تقتصر هذه الأندية في أعمالها على توفير الأنشطة الرياضية و الإجتماعية و الترويحية للعاملين بهذه الهيئات (الفلسفة التي أنشأت عليها هذه الأندية) بل إتجهت نحو إقتحام قطاع المنافسة الرياضية و محاولة الوصول إلى القمة و الوصول إليها في بعض الرياضيات.

و هذا بالطبع يتطلب رصد تمويل كبير من قبل الهيئات التي تملك هذه الأندية ، حيث أن هذه الأندية لا توجد لها مصادر للتمويل ذاتي و العوائد الاقتصادية التي تعود عليها من الإشتراك بالمنافسة الرياضة لا تتناسب مع حجم التكاليف التي تتكبدها هذه الأندية ، و جميع هذه التكاليف كانت تُصرف من الموازنات الخاصة بالهيئات التي تملك هذه الأندية ، و هذا لا يساعد تطور المجال الرياضي ، حيث أنه

يُخالف التعميمات الرياضية لبعض الإتحادات الرياضة الدولية ، و يحدث إرباكاً للنظام الإقتصادي في الرياضية.

كما أن هذه الأندية تُوضع موازناتها دون مراعاة إقتصاديات التشغيل الخاصة بها (التكلفة / العوائد) ، حيث أن العوائد من أنشطتها لا تتناسب (لا تكفِ / لا تساوي / لا تغطِ) مع حجم التكاليف التي تتكبدها و من خلالها تمويل أنشطتها من الهيئات المالكة لها تُحدث خللاً في المنافسة بين الأندية الرياضية المصرية و خاصة في نشاط كرة القدم.

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الثالث للدراسة و هو " ما النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد حسني مبارك".

٥/٩ النظام الاقتصادي و الرياضة المصرية في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) " فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي ".

عقب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م و التي كانت أحد أهم قيام أسبابها تدهور الوضع الإقتصادي المصري إلا إن الوضع الاقتصادي عقب قيام الثورة إزداد تهدوراً إلى جانب الأسباب السياسية و تردى وضع الأمن الداخلى فى مصر تواجدت العديد من الأسباب الإقتصادية التي ساهمت في إندلاع الإحتجاجات المتوالية فى مصر ، فقد قيمت منظمة الشفافية الدولية مصر بدرجة (٣.١) عام ٢٠١٠ م إستناداً إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال و محللي الدولة ، حيث أن قيمة ١٠ درجة تُعني نظيفة جداً و قيمة صفر درجة تعني شديدة الفساد ، و إحتلت مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ دولة مدرجة في التقرير (٣٤ : ١٧٥).

و فى ذات العام وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر لنحو ٤٠ ٪ ، و وصل إجمالي دخل الفرد منهم لنحو دولارين فى اليوم ، حيث أن الزيادة السكانية التي فاقت ٨٠ مليون فى عام ٢٠١٠ م تركزت النسبة الأعلى منها على ضفاف النيل المساحة التي لا تزيد عن ٥٪ من مساحة مصر ، و قد ساهم ذلك في زيادة معدلات الفقر و البطالة و التدهور البيئى وزيادة المناطق العشوائية بكل ما تحمله من مشكلات خاصة و التي باتت عبئاً على الأمن القومى و الإقتصادى للدولة المصرية (٣٤ : ١٧٧).

كما أن إرتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق و عدم زيادة الأجور و تدني الخدمات التى تقدمها الحكومة أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية للأُسر المصرية و هذه المشكلات تُمثل أهم عوامل قيام الثورة فى مصر (٣٤ : ١٧٨).

إلا أن الأوضاع الإقتصادية بعد الثورة لم تكن على ما يرام و يوضح تقرير التنافسية العالمى الوضع الإقتصادى فى مصر خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤ م) حيث سجلت معظم المؤشرات التنافسية تدهوراً ملحوظاً ، و قد تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية إلى المركز ١١٩ من

بين ١٤٤ دولة ، من عام (٢٠١٠ / ٢٠١١ م) بالترتيب إلى عام ٢٠١٥ م كالتالي (٨١ / ٩٤ / ١٠٧ / ١١٩) (١٥ : ٨).

كما جاء الترتيب المُطلق للإحتياجات الأساسية في مصر من عام ٢٠١٢ م بتسجيل تراجعاً من ١١٠ إلى ١١٨ و أشار التقرير إلى إنخفاض ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات " الأعمال و الإبتكار " من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٥ م كالتالي (٩٦ / ١٠٤ / ١١٣) على الرغم من تحسن ترتيبها في مؤشر " محفزات الكفاءة " من ١٠٩ إلى ١٠٦ ، و ترجع نقاط الضعف في مؤشر " الإحتياجات الأساسية لدى مصر في إهدار الإنفاق الحكومي لتكون الدولة رقم ١٣٠ مع الإختلال الإقتصادي الكلي و عجز الموازنة ، و سجل الأداء المصري تراجعاً في البنية التحتية و المناخ الاقتصادي و الصحة و التعليم الأساسي و التعليم العالي و التدريب و كفاءة سوق العمل و حجم السوق و تطور الأعمال (٣٤ : ١٨٠).

و تعرض الإقتصاد المصري للعديد من التحديات الكبيرة ، خاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث بدأت الأزمات الاقتصادية تعتريه بداية بتزايد الدين العام الداخلي حيث بلغ رصيد الدين العام المحلي ٣١٦٠.٩ مليار جنيه نهاية يونيو ٢٠١٧ م لتصل نسبته للناتج المحلي الإجمالي ٩١.١٪ مقابل ١٥٢٧.٤ مليار جنيه في نهاية ٢٠١٣ م أي ما نسبته ٨٧.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها ١٦٣٣.٥ مليار جنيه بمعدل زيادة بلغ ١٠٦.٩٪ خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧ م) (٣٥ : ٩٥).

و فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين العام المحلي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ م (على سبيل المثال) فقد بلغت ٢٦٢.١ مليار جنيه بزيادة ٥٨.٩ مليار جنيه مقارنة بالسنة السابقة لها ، و بذلك إرتفعت نسبة أعباء الدين العام المحلي بالموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١٣.١٪ مقارنة بقيمة ١١.٦٪ خلال السنة المالية السابقة له ، و قد إرتفع إجمالي الدين الخارجي (العام و الخاص) ليبلغ ٧٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ ، و قد جاء هذا الإرتفاع كمحصلة لزيادة صافي القروض و التسهيلات و السندات و الودائع و تراجع أسعار الصرف لغالبية العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي مقابل ٣٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ م بمعدل زيادة ٥٥.٤٪ ، و فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي بجميع آجاله (متوسط و طويل الأجل) خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ م فقد بلغت ٧.٣ مليار دولار (٣٥ : ٩٥).

و قد تـزايدت الضغوط التضخمية التي من شأنها توليد الآثار الإقتصادية و الإجتماعية السلبية ، حيث بلغ معدل التضخم حوالي ١٤.٥٪ في عام ٢٠١٦ م ، كما تزايد العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ليصل إلى حوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦ م ، و قد شهدت تلك الفترة تزايد أزمة الدولار الأمريكي و إرتفاع سعره أمام الجنيه المصري في السوق السوداء (الموازية) للعملة ليصل إلى نحو ١٣ جنيه للدولار الأمريكي الواحد ، في حين إستقر سعره الرسمي عند ٨.٨٨ جنيهاً للدولار في

البنوك ، و إتسع الفارق بين سعري الدولار في السوق الرسمية و الموازية إلى نحو ٥ جنيهات تقريباً ، و إستمرار تزايد الطلب عليه إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة لما تردد من خفض قيمة الجنيه و تحرير (تعويم / سعر مرن / سعر مرن مقيد) سعر الصرف (٣٥ : ٩٦).

كما قامت الحكومة في نوفمبر ٢٠١٦ م بتحرير (تعويم / سعر مرن / سعر مرن مقيد) سعر صرف العملية المصرية (الجنيه المصري) ، حيث أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر صرف الجنيه و التسعير وفقاً لآليات العرض و الطلب ، و إطلاق الحرية للبنوك العاملة في النقد الأجنبي عبر آلية الإنتربنك الدولاري ، ليصل الدولار عند الشراء بأعلى سعر إلى ١٤.٥٠ و أقل سعر عند ١٣.٥ جنيه (٩٥).

كما قرر البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٢ م تحرير سعر الصرف للمرة الثانية ، ليصل سعر صرف الجنيه المصري إلى ١٩.٥٥ مقابل الدولار الأمريكي (٩٥).

و في أكتوبر ٢٠٢٢ م أعلن البنك المركزي عن قرارات جديدة على رأسها ، إنعكاس سعر الصرف لقيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض و الطلب في إطار نظام سعر صرف مرن (٩٥).

و إستقر السعر الرسمي للجنيه المصري (وقت إعداد تقرير الدراسة – مايو ٢٠٢٣ م) ما يقرب من ٣١ جنيهاً للدولار الأمريكي في البنوك ، فيما كان يتراوح السعر في السوق الموازية (السوق السوداء) حوالي (٣٨ : ٤٠ جنيهاً) للدولار الأمريكي.

كما تواجد عجز هيكلي دائم في الموازنة العامة للدولة المصرية خلال الفترة ٢٠١٠ / ٢٠١١ م – ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ م ، و قد تعددت أسباب هذا العجز بين خلل الاقتصاد الكلي ، و تباطؤ معدلات النمو و تذبذبها ، و عدم إستدامتها ، و كذلك العديد من الصدمات الخارجية و الداخلية ذات التأثير السلبي القوي على أداء الاقتصاد المصري ككل و على أداء الموازنة العامة بصفة خاصة (٥ : ٣٨).

و كذلك التوسع في الإنفاق العام على كافة الأبواب ، سواء الجارية منها بزيادة المنفق على الأجور و الدعم و المزايا الإجتماعية تحت ضغوط الإرتفاعات الكبيرة في التضخم ، أو حتى التوسع في الإنفاق على البنية التحتية ذات العائد طويل المدى و المنخفض نسبياً مقارنة بالإنفاق في الأجل القصير ، و كذلك الضعف الواضح في المنظومة الضريبية و بخاصة ضرائب الدخول الخاصة بالمنشآت و المهن الحرة و بعض أنواع الضرائب الأخرى ، و كذلك تراجع إيرادات المؤسسات المملوكة للدولة (٣ : ٣٨).

و قد كانت من أهم المتغيرات التي أثرت في عجز الموازنة للدولة المصرية هي إرتفاع أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، و إنخفاض العملة المحلية ، و إرتفاع معدل التضخم ، و أسعار الفائدة على أذون و سندات الخزانة ، و نسب العجز السابقة ، و كذلك نسب الدين الخارجي المرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣ : ٣٨).

كما أن الصدمات الخارجية قد أثرت بشدة على أداء الاقتصاد المصري ، و لعل من أهمها إنتشار فيروس كورونا و الذي دفع بتباطؤ حركة التجارة الدولية ، و إنكماش متوقع من جانب صندوق النقد العالمي بحوالي ٤.٩٪ للإقتصاد العالمي بعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ م ، و هذا كان له تأثير بالغ الأثر على تدهور الإقتصاد المصري و دفع تراجع الإحتياطي النقدي الأجنبي من ٤٥.٥ مليار دولار نهاية فبراير ٢٠٢٠ م إلى ٤٠.١ مليار نهاية مارس ٢٠٢٠ م بنسبة ١١.٩٪ ، و إستمر الإنخفاض ليصل لحوالي ٣٧ مليار دولار بنسبة ٧.٧٪ بنهاية أبريل ٢٠٢٠ ، و خلال شهر مايو ٢٠٢٠ م وصل لنحو ٣٦ مليار دولار بنسبة إنخفاض ٢.٧٪ ، و تباطأت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهةٍ أخرى (٥٣ : ٣٠٤).

و كانت الصدمة الأخيرة للإقتصاد المصري هي الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠٢٢ م و تأثيراتها على أسعار المواد الأولية و المواد الخام و أسعار الطاقة و المعادن الأمر الذي أثر على كافة الموازنات في دول العالم و منها مصر ، و على سبيل المثال بُنيت تقديرات الموازنة للدولة المصرية خلال العام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ م على أساس أن سعر برميل النفط ٦٠ دولاراً للبرميل ، و أن أي زيادة في سعر البرميل بدولار واحد تكلف الموازنة ٢ – ٣ مليارات جنيه بحسب سعر الصرف السائد ، كما تم تقدير سعر شراء طن القمح بنحو ٢٥٥ دولار للطن ، علماً بأن أي إرتفاع في السعر بدولار واحد يكلف الموازنة نحو ١٠٠ مليون جنيه إضافية بحسب سعر الصرف السائد كما أن إرتفاع أسعار الفائدة بنحو نقطة مئوية واحدة يؤثر على فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بنحو ١٠ – ١٢ مليار جنيه (٣ : ٢٤).

و ما حدث هو تضاعف أسعار النفط ، حيث وصل البرميل في بعض الأوقات خلال عام ٢٠٢٢ م إلى ١٢٠ دولاراً للبرميل ، و تجاوز سعر طن القمح نحو ٤٢٠ دولاراً للطن ، و تم رفع سعر الفائدة بأكثر من ٤ نقاط مئوية منذ مارس ٢٠٢٢ م ، و كل ذلك له تأثيراته الواضحة على حجم العجز سواء النقدي أو الكلي (٣ : ٢٤).

١/٥/٩ الرياضة المصرية في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م).

يُعد النصف الأول من هذه الفترة كان إستمراراً لما كانت عليه الرياضة المصرية في الفترة السابقة ، حيث أنه كان مازال العمل مستمراً بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م و الذي كان يجعل الدولة هي الممول الرئيسي للمنظمات الرياضية المختلفة ، و يجعل بعض الأنشطة التي تنفذها الهيئات الرياضة مخالفة للقانون (إذا ما أرادت الجهة الإدارية ذلك).

و مع توسع الدولة المصرية في الإنتقال لإقتصاد السوق بشكل أكبر مما كان عليه في الفترات السابقة ، كانت ضرورة إلغاء العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م أمر حتمي ، نظراً لما تحتويه نصوص هذا القانون من آليات مركزية تقيد حرية عمل الهيئات الرياضة و تضعف من دورها و تتعارض مع تطبيق نظم إقتصاد السوق.

كما تواجدت ضغوط خارجية عجلت من إيقاف العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م ، و كان من أهمها الضغوط التي مارستها اللجنة الأوليمبية الدولية على اللجنة الأولمبية المصرية من أجل أن تتوافق آليات عملها مع المواثيق و المعايير الدولية ، حيث أنه في فبراير ٢٠١٤ م قامت اللجنة الأوليمبية الدولية بمخاطبة اللجنة الأوليمبية المصرية بأنها " لن تعرف بأي إنتخابات للأندية أو الإتحادات الرياضية تُجرى في ظل القانون القائم " ، و بعد محادثات مع اللجنة الأوليمبية الدولية ، تم الإتفاق على أن تكون الإنتخابات التي أُجريت في ذلك الوقت لعدد (١١٨) نادياً هي آخر إنتخابات تتم إقامتها وفقاً للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م ، و ذلك وفقًا لتصريحات صحفية لوزير الشباب و الرياضة في ١١ مايو ٢٠١٧ م (٨٢ : ١٥).

و شهدت الرياضة المصرية في عام ٢٠١٧ م تحولاً بصدور القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة و الذى أعطى الهيئات الرياضية الحق في وضع أنظمتها الأساسية الخاصة بها من خلال تعظيم دور الجمعيات العمومية ، و إحتفظ القانون لوزارة الشباب و الرياضة بدور الإشراف المالي و الرقابي على عمل هذه الهيئات دون تدخل فنى في شئونها و ذلك فقاً لنص المادة ١٣ من القانون ، و قد فعّل القانون من دور اللجنة الأوليمبية المصرية ، و أشهر هيئات رياضية جديدة و قنن أوضاع القائم منها (٨٢ : ١٤).

١/١/٥/٩ أهم مخرجات القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة على الرياضة المصرية.

جاء " **القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة** " بقواعد (إجراءات / نظم / أسلوب .. و غيرها) منظمة للرياضة في مصر و ساهم في إدخال متغيرات جديدة لم تكن موجود في ظل العمل (بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة بالشباب و الرياضة) ، و يمكن إجمال أهم مخرجات " **القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة** " فيما يلي:

- أصبح القانون " بشأن الرياضة " أي مقتصر على تنظيم قطاع الرياضية فقط و الذي تمثل في (اللجنة الأولمبية المصرية / الأندية الرياضية بأشكلها / الإتحادات الرياضية / الكيانات الرياضية – شركات الخدمات الرياضية – الأكاديميات الرياضية).
- توسيع سلطات الجمعيات العمومية للمنظمات الرياضة من خلال منحها الحق في وضع لائحة النظام الأساسي للمنظمة.
- توسيع سلطات اللجنة الأولمبية المصرية من خلال منحها الحق وضع اللوائح الإسترشادية (المركزية / النموذجية / التنفيذية .. و غيرها – و إن كانت وزارة الشباب و الرياضة هي من وضعتها فنياً و صدرت إدارياً بإسم اللجنة الأولمبية المصرية).

- السماح بوجود كيانات (هيئات / منظمات / مؤسسات / أندية / شركات .. و غيرها) خاصة تهدف إلى الربح بشكل مباشر.
- السماح بالإستثمار في المجال الرياضي عن طريق إنشاء شركات مساهمة.
- سمح للأندية الرياضية بإنشاء فروع تهدف إلى الربح بالرغم من أن النادي الأصلي (الأهلي) لا يهدف إلى الربح (حالة إستثنائية لم تتم حتى وقت إعداد الدراسة).
- ضَعَفَ من رقابة وزارة الشباب و الرياضة على المنظمات الرياضية و جعلها مقتصرة على الرقابة المالية و الإدارية و منح باقي عناصر الرقابة إلى اللجنة الأولمبية المصرية.
- أنشأ " **مركز التسوية و التحكيم الرياضي المصري** " ، و قد قضت المحكمة الدستورية العليا في شهر يناير ٢٠٢٣ م بعدم دستورية المادة (٦٩) من قانون الرياضة ، و التي نصت على أن " يصدر مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية قراراً بالنظام الأساسي للمركز ينظم قواعد و إجراءات الوساطة و التوفيق و التحكيم فيه " ، و بطلان لائحة النظام الأساسي لمركز التسوية و التحكيم الرياضي المصري الصادرة بقرار مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٧ م و تعديلاته.

٢/٥/٩ الرياضة المصرية في ظل " القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة ".

غير القانون " **رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة** " من الأوزان النسبية للكيانات العاملة في المجال الرياضي ، حيث بدء إعادة تنظيم العمل في القطاع الرياضي من خلال نصوص القانون التي قننت وضع هيئات قائمة مثل اللجنة البارالمبية المصرية ، و إستحداث هيئات رياضية جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل المنظمة المصرية لمكافحة المنشطات ، و مركز التسوية و التحكيم الرياضي و شركات الخدمات الرياضية ، و تزامن ذلك كله مع بروز دور أكبر لفاعلين تقليديين مثل لجنة الشباب و الرياضة بمجلس النواب ، و الإعلام الرياضي (٨٢ : ٢٠).

و على مستوى وزارة الشباب و الرياضة ، فقد مثّل قانون الرياضة إنعكاساً على فلسفة التوجيه التي كانت مُتبعة مسبقاً أثناء العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م ، و أرجع نشاط رياضة البطولة إلى اللجنة الأوليمبية المصرية ، و أقتصر دور وزارة الشباب و الرياضة على الشق المتعلق بالممارسة العامة للرياضة (تنفيذ البرامج و المبادرات المختلفة) سواء من خلال الأندية الرياضية أو مراكز الشباب ، فضلاً عن الدور المتعلق بالإشراف المالي و الرقابي على الهيئات الرياضية (٨٢ : ٢٠).

و على مستوى اللجنة الأوليمبية المصرية ، فقد باتت وفقاً للقانون الجهة الوحيدة المنوطة " بتنظيم النشاط الرياضي الأوليمبي " في مصر ، و ذلك من خلال إشرافها على الإتحادات الرياضية و الأندية و مراكز الشباب المشاركة في الإتحادات الرياضية ، و لم يقتصر التغيير على مستوى اللجنة

الأولمبية فقط ، بل إرتفع بمستوى اللجنة البارالمبية المصرية إلى منظمة لها الشخصية الإعتبارية تكون مسئولة عن رعاية الرياضات المدرجة في البرنامج البارالمبي و هي وحدها التي لها الحق في تمثيل الدولة في الدورات و البطولات العالمية و الدولية و القارية و الإقليمية و المحلية سواء التي تقام داخل مصر أو خارجها (٨٢ : ٢١).

و بصفة عامة تعتبر الهيئات الرياضية هي المستفيد الرئيسى من البيئة العامة الجديدة للرياضة المصرية ، حيث أعاد القانون الإختصاص إلى صاحب الحقل الأصيل ، من خلال منحه الجمعية العمومية للمنظمة الرياضية الحق في " وضع و تعديل أنظمتها الأساسية " ، و سمح بإنشاء " **مركز التسوية و التحكيم الرياضي المصري** " تلجأ إليه الهيئات (الجهة الإدارية المختصة / أي هيئة رياضية أُخرى / أي فرد متضرر من القرار) إذا رغبت في إبطال أي قرار (يلحق ضرراً بها) تصدره الجمعية العمومية للهيئة الرياضية ، و ترى أنه خالف أحكام القانون أو القرارات المنفذة له (٨٢ : ٢١).

و مع تزايد عبء الإنفاق الحكومي على الرياضة ، و الرغبة في تحويلها إلى نشاط مستقل له موارده الذاتية ، و تحقيق هدف الإدارة الإقتصادية الرشيدة للمرافق و المنشآت الرياضية القائمة ، و جذب مجالات جديدة للتمويل تعمل على جودة الخدمات الرياضية المقدمة ، أقر قانون الرياضة باباً مستقلاً للإستثمار في المجال الرياضي ، و الذي أعطى الحق للمنظمات الرياضية الخاضعة للقانون و بموافقة الجهة الإدارية المركزية (وزارة الشباب و الرياضة) في إنشاء شركات مساهمة تطرح أسهمها للجمهور و يجوز قيدها بالبورصة شريطة تأكد الوزارة من أن ذلك لا يؤثر على مستوى الخدمات الرياضية التي تقدمها هذه الهيئات (٨٢ : ٢٤).

و كذلك منح القانون الحق للأندية الرياضية في إنشاء فروع لها في شكل شركات مساهمة (فروع تهدف للربح) " يشارك فيها النادي و أعضاؤه و المستثمرون " ، و كان القانون قد أشرط فقط إخطار (ليس الحصول على موافقة كما كان في القانون السابق) الجهة الإدارية لتلقى الإعانات و التبرعات و الهبات المقدمة من أشخاص طبيعيين أو إعتباريين (٨٢ : ٢٥).

و هذا ما قد يساهم في توفير عوامل البدء في إستخدام النظم الإدارية الحديثة مثل الحوكمة أو الكفاءة الاقتصادية أو الإستدامة (حتى إن لم يطبق عليها ذلك في هذه الفترة) ، حيث أن توافر البيئة التنظيمية (آليات إقتصاد السوق) الملائمة لتفعيل مثل هذه النظم يساعد في التطور السريع لكافة المجالات داخل الدولة (أي دولة) و هذا ما يسري بالضرورة على المجال الرياضي.

و بالفعل جاءت لوائح النظام الأساسي التي وضعتها بعض الأندية مثل أندية (الزمالك / الجزيرة / هليوبوليس / الأهلي .. و غيرها) لتفعّل دور الإستثمار الرياضي من خلال نصها على إنشاء شركات مساهمة يساهم فيها النادي و أعضاؤه و المستثمرون في مجال الخدمات الرياضية ، و طرح أسهمها

للجمهور مع جواز قيد هذه الشركات بالبورصة بشرط موافقة الجهة الإدارية المركزية و عدم تأثير ذلك على أنشطة النادي (٨٢ : ٢٥).

كما توسعت لائحة " **النادي الأهلي للرياضة البدنية** " لتعطيه الحق في إنشاء شركات إدارة كرة القدم ، و تأسيس شركات مساهمة في بعض المجالات غير المرتبطة بالرياضة مثل إستيراد الملابس و الأدوات و المستلزمات الرياضية و تأسيس المستشفيات الطبية الرياضية و الأكاديميات و المدارس الرياضية من أجل الإستثمار المالي و البشرى (٨٢ : ٢٥).

و قد أتاحت تلك النصوص المجال أمام زيادة موارد الهيئات الرياضية بما يخفف العبء عن موازنة الدولة من خلال الحد من إعتماد الأندية على التمويل الحكومي ، و إطلاق الفرص أمام المنظمات الرياضية للنهوض بالأنشطة الرياضية المقدمة ، كما إستحدثت المنظمات الرياضية و فقاً لقانون الرياضة الجديد (القانون رقم ٧١ لسنة ٢٩١٧ م بشأن الرياضة) مورداً جديداً لتنمية مواردها ، و لم يضع القانون قيداً على التصرف فيه إلا رقابة الجمعية العمومية ، و هو عائد إستثمار أموال الهيئة الرياضة (٨٢ : ٢١ – ٢٥).

و في مجال تطوير الهيكل المؤسسي و من أجل إنجاز ذلك الغرض ، وافقت هيئة الرقابة المالية في ديسمبر ٢٠١٧ م على منح الترخيص لشركة (صندوق) الإستثمار الخيري لدعم الرياضة المصرية (صندوق الرياضة المصري) لمزاولة نشاطه (٨٢ : ٢٥).

و تمثلت محددات إنشاء الصندوق (صندوق الرياضة المصري) في أن نوعه " صندوق إستثمار مفتوح " و هدفه الرئيسي " توجيه كافة الأرباح و العوائد الناتجة عن إستثمارات الصندوق للإنفاق علي الأغراض الإجتماعية أو الخيرية على أن يتم ذلك من خلال الجمعيات و المؤسسات الأهلية المشهرة أو الجهات الحكومية أو الجهات التي تُشرف عليها أو التابعة لها ذات الصلة بالأنشطة الخيرية و ذلك علي النحو التالي شريطة أن تهدف الي تنمية و خدمة المجتمع (٩٦).

كما تمثلت أهداف الصندوق الفرعية في (دعم و تمويل الرياضات بكافة أنواعها و أشكالها وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الصندوق / دعم و تمويل إقامة البطولات الرياضية المحلية أو الإقليمية أو العالمية أو الدورات الأولمبية المصرية / دعم و تمويل إنشاء مراكز التدريب و التأهيل الرياضي للرياضين و المدربين المصريين / دعم الرياضيين بكافة السبل المادية و المعنوية لأغراض رفع كفاءة مستواهم الرياضي / دعم و رعاية حملات التوعية لترويج الرياضة المصرية في مصر و العالم / دعم و تمويل مراكز الشباب و الأندية و الإتحادات الرياضية و كافة أنواع المنشئات الرياضية و أغراضها و ذلك في ضوء ما تحدده إدارة الصندوق / أي أغراض أو أنشطة أُخري تهدف لدعم الرياضة المصرية في ضوء ما يحدده مجلس إدارة الصندوق و التي من بينها الصرف علي المشروعات القومية الرياضية و صرف مكافئات تميز الرياضين طبقا للوائح المعتمدة من وزارة الشباب و الرياضة) (٩٦).

كما ظهر أيضاً دور القطاع الخاص في المجال الرياضي ، بعد وضع قانون جديد للرياضة (القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة) و الذي وضع ليحقق أهداف الدولة من القطاع الخاص ، وقد خُصص جزء من القانون للإستثمار الرياضى و سرعان ما تم ترجمته إلى لائحة للإستثمار الرياضى و هى لائحة " قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ م ، و لكن سرعان ما تم تعديلها بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ م " حيث لم يفصل بين إصدار اللائحة و تعديلها إلا شهرين تقريباً الأمر الذى قد يُستنتج منه الإستعجال فى وضع اللائحة (٣٦ : ٤٥٠).

كما أن اللائحة (قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ م و المُعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ م) لم تساهم بالقدر الكافِ في تحقيق الدولة لرؤيتها الإقتصادية نتيجة لعدة عوامل كان أهمها ضعف قدرتها على ردع المخالفين لقواعد الإستمار الرياضي ، و ضعف قدرتها على التغلب على معوقات الإستثمار ، و ضعف قدرتها على تحديد كافة القواعد المنظمة للإستثمار في المجال الرياضي ، و لم تساهم بالقدر الكافِ في جذب المستثمرين للإستثمار في المجال الرياضي و توفير البيئة المناسبة للإستثمار في هذا المجال (٣٦ : ٥٠٠).

كما أنه من خلال عمل الباحثون بالمجال الرياضي تمت ملاحظة زيادة عدد الأكاديميات الرياضية (مدراس التعليم الرياضية) و هي تمثل قطاع كبير في الفترة الراهنة من النشاط الرياضي بجمهورية مصر العربية ، حيث أنها منتشرة بكثرة (أغلب محافظات الجمهورية / أغلب المدن / توجد ببعض القرى) و تقيم أنشتطها في الأندية بإختلاف أنواعها و مراكز الشباب المختلفة ، بل و يمتد الأمر إلى أنها تقيم نشاطها في بعض الوحدات المخصصة للسكن أو الساحات التي كانت مخصصة السيارات أسفل العقارات ، كما أنها تمتلك عدد كبير من العاملين (المدربين / المعلمين / الإداريين) في المجال الرياضي ، و هي سريعة النمو (أفرع مختلفة / لا تحتاج إلى قواعد منظمة / لا توجد رقابة على نشاطها) بالشكل الذي منحها قوة لا يستهان بها.

و تتكون هذه الأكاديميات الرياضية من ثلاثة أنواع أساسية " أكاديميات لا توجد لها أي تراخيص (سجل تجاري / بطاقة ضريبية / ترخيص وزارة الشباب و الرياضة) " و ذلك هو النوع الأول ، و أكاديميات رياضية مرخصة وفقاً لآليات وزارة الإستثمار (الهيئة العامة للإستثمار) فقط (سجل تجاري / بطاقة ضريبية / فقط لا غير) و لم تقنن أوضاعها وفقاً للائحة " قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ م و المُعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ م " و هذا هو النوع الثاني من الأكاديميات الرياضية ، أما عن النوع الثالث و هي الأكاديميات الرياضية المرخصة و فقاً لهذه اللائحة و حاصة على كافة التراخيص (سجل تجاري / بطاقة ضريبية / ترخيص

وزارة الشباب و الرياضة) ، و لكن وجود هذا النوع من الأكاديميات الرياضية ضعيف مقارنة بالنوعين السابقين.

و بذلك لم تساهم هذه اللائحة من خلال أحكامها و آلياتها في تقنين أوضاع قطاع كبير و هام من النشاط الرياضي التعليمي في الدولة المصرية ، و لم تحكم الرقابة الفعلية على الأنشطة التي تقدمها خاصة و أنها تتعامل (غالباً) مع فئة النشء و الممارسين من صغار السن ، بل ساهمت بسبب إرتفاع تكلفة الحصول على ترخيص وزارة الشباب و الرياضة في عزوف أكثر الأكاديميات الرياضية عن الحصول على هذا الترخيص ، و كان ينبغي أن تكون جميع الأكاديميات الرياضية حصلت على ترخيص وزارة الشباب و الرياضة خاصة أن هذه اللائحة و إجراء التعديل عليها تم منذ حوالي (٥) سنوات تقريباً إلا أن لم تحقق الهدف من إقرارها ، و هذا ما قد ينتج عنه أثار سلبية بسبب تنامي وجود هذه الأكاديميات دون وجود آليات حقيقة و عملية لمتابعة أنشطتها و البرامج التي تقدمها و مدى التأهيل للعاملين بها.

فضلاً عن أن ذلك يساهم في إحداث خلل بالنظام الإقتصادي للرياضة المصرية كون قطاع كبير و هام منها لا يمكن رصد مدخلاته أو مخرجاته الإقتصادية و لا توجد (حتى مع تفعيل العمل بلائحة تراخيص شركات الخدمات الرياضية) قواعد تطبق (مُفعلة / لها آليات / نظم عمل معلومة للجميع) لتنظيم و تقنين العمل بهذه الأكاديميات و الذي يمكن أن يبدأ من خلال تسهيل إجراءات ترخيص شركات الخدمات الرياضية و خفض تكلفة (رسم) الحصول على الترخيص الخاص بها.

و بالإضافة إلى القطاع الخاص ظهرت هيئة الرقابة الإدارية في نهاية عام ٢٠١٧ م كأحد المنظمات الجديدة في مجال الرياضة من خلال المشروع القومي لإكتشاف الموهوبين الرياضيين من الطلاب ، و الذى أشرفت على تنفيذه بشراكة بين وزارات الشباب و الرياضة و التربية و التعليم و الصحة ، و ذلك في عدد (٩) رياضات (المصارعة / الملاكمة / التايكوندو / ألعاب القوى / الجودو / رفع الأثقال / تنس الطاولة / كرة السلة / كرة اليد) (٨٢ : ٢٢ – ٢٣).

و تعتبر هيئة الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تابعة للسيد رئيس الجمهورية ، تأسست بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ م لها الشخصية الإعتبارية و تتمتع بالإستقلال الفني و المالي و الإداري و تهدف إلى منع و مكافحة الفساد بكافة صوره و أشكاله و إتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة للوقاية منه ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة و حفاظًا على المال العام و الأموال المملوكة للدولة (٩٧).

و من خلال تعريف هيئة الرقابة الإدارية و أنها هي المشرف الرئيسي على المشروع القومي لإكتشاف الموهوبين الرياضيين من الطلاب يمكن ملاحظة توجه الدولة المصرية نحو منح حق الإشراف على هذا المشروع لها تخوفاً من تواجد أوجه الفساد المالي أو الإداري أثناء القيام بالمشروع ، حيث أن مثل هذا المشروع يُعد أحد الحقوق الأصيلة للجنة الأولمبية و الإتحادات الرياضية و الأندية الرياضية و لابد لأي منها أن تكون هي القائمة على تنفيذ هذا المشروع و يمكن أن تعاونها وزارة التربية و التعليم و

الصحة في ذلك إلى أن الدولة المصرية رأت أن تُسند هذا المشروع لهيئة الرقابة الإدارية لضمان خلوه من أوجه الفساد المالي أو الإداري.

كما أنه وفقاً لتقارير الجهات الرقابية قد أوضحت ظهور الفساد بالمؤسسات الرياضية عامة و الأندية الرياضية على وجه الخصوص ، حيث أن الرياضة المصرية في الفترة الأخيرة مثلت مجالاً خصباً لتدفق الأموال و المشروعات الإستثمارية و تفشت مظاهر الفساد على هذه البيئة ، و هذا ما يؤكد على ضرورة تشغيل المنظمات (الهيئات) الرياضية وفقاً لآليات الحوكمة (٥٧ : ١٧٠).

كما إتجهت الدولة المصرية نحو تدعيم البنية الأساسية في مجال الرياضة ، حيث يعتبر التركيز على تطوير المنشآت الرياضية و الشبابية أحد أهم ملامح السياسة العامة للدولة المصرية في المجال الرياضي ، و في هذا الإطار قامت وزارة الشباب و الرياضة خلال هذه الفترة بالإنتهاء من تطوير المركز الأوليمبي لتدريب الفرق القومية بالمعادي الذى أنشئ عام ١٩٨٨ م ، و مركز التنمية الشبابية و الرياضية بشبرا الخيمة بالقليوبية ، و المركز الدولي للتنمية الرياضية برم الشيخ و الصالة المغطاة بإستاد القاهرة و الصالة المغطاة بشمال سيناء بمدينة العريش ، و ذلك بالإضافة إلى إنشاء ملاعب كرة قدم خماسية و قانونية في أكثر من ٣٠٠٠ مركز شباب منتشرة في جميع محافظات الجمهورية.

و قامت الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة) بإنشاء بعض المدن الشبابية الجديدة و التي منها (المدينة الشبابية بمطروح / المدينة الشبابية الرياضية بالأسمرات / المدينة الشبابية بالوادي الجديد .. و غيرها) ، و إنتهت من عمليات التطوير الشامل في عدد آخر منها (المدينة الشبابية بالغردقة / المدينة الشبابية ببور سعيد .. و غيرها) ، و تستهدف (غالباً) هذه المنشآت في الوقت الحالي و بعد الإنتهاء من إنشاءها أو تطويرها تحقيق الكسب المادي رغبة في تحصيل ما أُنفق عليها و ما يوفر لها المورد المالي الذي يحقق لها التمويل الذاتي اللازم للتشغيل ، و ذلك دون النظر (الوضع في الإعتبار) إلى الهدف من إنشاءها أو الفلسفة التي أدت إلى تواجد مثل هذه المنشآت ، كما أن أغلب الهيئات الرياضية أو الشبابية (بإختلاف أنواعها) في هذه الفترة (وقت إعداد تقرير الدراسة) قد تنامت لديها فلسفة قياس (الحكم) مستوى الأداء الخاص بها من خلال تقييم ما تحققه هذه المنشآت من موارد مالية فقط (أو على الأقل تكون لهذه الفلسفة الأولوية الأولى و تأتي أهداف الهيئة التي أنشأت في الأصل لتحققها في أولويات متأخرة).

فضلاً عن تطوير العديد من مراكز الشباب المنتشرة في محافظات الجمهورية بهدف الإرتقاء بأداء مراكز الشباب و تحويلها إلى مراكز خدمة مجتمعية يستفيد من خدماتها أبناء المناطق المحيطة بها فضلاً على ما تقدمه من أنشطة و برامج متنوعة لأعضائها ، و التي منها على سبيل المثال (تطوير و إنشاء ٢٨ مركز شباب بمحافظة القاهرة بتكلفة ١٤٤,٤٠٣,٤٧٤ مليون جنيه / تطوير و إنشاء ١٩ مركز شباب بمحافظة الجيزة بتكلفة ٨٠,٥٨٣,٣٩٨ مليون جنيه / تطوير عدد ٣ مركز شباب بمحافظة الشرقية بتكلفة

٥٥,٠١٧,٩٥٦ مليون جنيه / تطوير مركز شباب بمحافظة أسيوط بتكلفة ٥٨,٦٧٧,٩٦٧ مليون جنيه / تطوير ١٦ مركز شباب بمحافظة الفيوم بتكلفة ٨,٨٤٥,٥١٢ مليون جنيه / تطوير عدد ٣ مركز شباب بمحافظة البحيرة بتكلفة ٨,٣٩١,٢٧٨ مليون جنيه / تطوير عدد ٣ مركز شباب بمحافظة الغربية بتكلفة ١٨,٦٢٦,٨٨٠ مليون جنيه / تطوير عدد ٢ مركز شباب بمحافظة شمال سيناء بتكلفة ١٩,٥٦٥,٨٥٤ مليون جنيه .. و غيرها من مراكز الشباب الشباب بمحافظات الجمهورية) (٩٨).

كما تم تطوير مركز شباب الجزيرة (مركز التنمية الرياضية بالجزيرة) حيث شملت عملية التطوير إنشاء ٢٦ ملعباً متنوعاً لممارسة الرياضات المختلفة و عدد (٨) صالات رياضية لمختلف الرياضات منها صالة لذوي الإحتياجات الخاصة ، و رفع كفاءة ١٠ مباني منها مبنى الإسكواش و الأيروبيكس و صالة تنس الطاولة و المبنى الاجتماعي و مبنى الدورات التدريبية و مبنى الإدارة و مسجد ، و إنشاء عدد (٩) مباني جديدة تضم منشآت إدارية و حمام سباحة و كافيتريا ، و رفع كفاءة شبكات الصرف الصحي و الري و الكهرباء و الحريق و الأسوار و البوابات ، بتكلفة ٣٣١ مليون جنيه (٩٨).

و على الرغم من أن القوانين و اللوائح المنظمة لمراكز الشباب في مصر تحدد أهدافها إلا أنه لابد من التأكيد باستمرار على هذه الأهداف حتى لا تحيد (تبعد) عنها هذه المراكز ، كما لابد أن يعلم المسؤولين عن إدارة مراكز الشباب هذه الأهداف و أن يسعوا دائماً إلى تحقيقها ، حيث أصبحت مراكز الشباب في الوقت الحالي (بعد القيام بعمليات التطوير) أقرب إلى الأندية الرياضية تقدم أنشطة بدنية و رياضية بشكل رئيسي و أنشطة إجتماعية بشكل موازي للكبار (٧٤ : ١٠).

و مراكز الشباب تخدم جميع الأفراد (كبار السن / الشباب / المرأة / الأطفال / ذوي الإعاقة .. و غيرهم) ، حيث تقدم لهم العديد من الأنشطة المتعددة و المتنوعة (الرياضية / الترويحية / الاجتماعية / الفنية / الثقافية ... و غيرها) (٦٨ : ١٠).

و عقب تطوير بعض مراكز الشباب – مع التسليم بأهمية و ضرورة و حتمية هذا التطوير – إتجهت الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة في إنتهاج سياسة إستثمار منشآت مراكز الشباب رغبة في إسترداد ما تم إنفاقه على عمليات التطوير و الحصول من على مورد مالي يحقق لها التمويل الذاتي بل يمتد الأمر إلى إستهداف تحقيق عائد مادي من هذه المراكز.

و قد أعلن وزير الشباب و الرياضة في أكتوبر ٢٠٢٢ م أن العوائد الإستثمارية لمشروعات الإدارة الإقتصادية بنظام حق الإنتفاع و التي ينفذها القطاع الخاص بمراكز الشباب بالجمهورية ضمن مشروع الطرح الإستثماري بمراكز الشباب الذي تم إطلاقه في أغسطس ٢٠١٨ م حتى سبتمبر ٢٠٢٢ م قد بلغت قيمتها المالية ٢ مليار و نصف جنيهاً تقريباً و نفذت في عدد (٣٣٣) مركزاً للشباب ، و قد تابع بأن هذه المشروعات تأتي دون تحميل ميزانية الوزارة أعباء مالية كما أنها تمثل أحد العناصر الأساسية لإنشاء بنية تحتية قوية لمراكز الشباب لتوفير الخدمات الرياضية المتنوعة للنشء و الشباب و إيجاد مصادر

تمويل ذاتي مستمر لمراكز الشباب و التوسع في الأنشطة و الخدمات المقدمة للأعضاء و الرواد ، و جذب الشباب و الأسر الى مراكز الشباب ، إضافة إلي توفير فرص عمل من هذه المشروعات (٩٩).

و من خلال قيام مراكز الشباب بإستثمار منشأتها عن طريق إيجارها للأكاديميات الرياضية أو طرح بعض المنشآت للتطوير و التشغيل بنظام حق الإنتفاع ، التي بالضرورة فرضت رسوم إضافية على الأعضاء و المستفيدين مقابل ممارسة الأنشطة المختلفة ، و هذا قد لا يتناسب مع بعض فئات المجتمع ، و بالتالي تتراجع فرص ممارستهم للأنشطة المختلفة (٦٨ : ١٠).

كما أدت توابع عمليات التطوير إلى إرتفاع قيمة عضوية في بعض مراكز الشباب بعد تطويرها ، و هذا يعني أن الفئات التي سوف تستفيد من هذا التطوير فئات مغايرة تماماً للفئات المُستهدفة من الاشتراك فيها ، و من ثم قد يقتصر الاشتراك في هذه المراكز على فئات بعينها (طبقة الأغنياء / أصحاب الدخل المرتفع) ، و على سبيل مثال (بلغت تكلفة العضوية للأسرة بمركز شباب الجزيرة – عدد ٢ فرد – زوج و زوجة – ٣٠٠٠٠ جنيهاً بخلاف تكلفة إضافة الأطفال) و هذا قد لا يتسق مع تأكيد الدولة و حرصها الدائم على ضرورة ممارسة الرياضة للجميع ، و ذلك لما لها من فوائد بدنية و صحية و اجتماعية .. و غيرها على المواطنين (٦٨ : ١١).

و على ذلك فإن زيادة قيمة الاشتراك لأول مرة (الاشتراك الجديد) في بعض مراكز الشباب نتيجة لتطويرها قد يعني إضعاف حق أصيل من حقوق بعض فئات المجتمع في ممارسة الأنشطة المختلفة ، و ذلك نظراً لأن هذه الفئات قد يصعب عليها الإشتراك في هذه المراكز بعد زيادة قيمة العضوية بها ، و هذا الأمر قد يكون شديد الخطورة و قد يشكل عبء نفسي و ضغط كبير على هذه الفئات ، الأمر الذي قد يعني إصابة أفراد هذه الفئات بالكثير من المشاكل الاجتماعية و النفسية و البدنية .. و غيرها ، فضلاً عن إحتمالية شعورهم بالإحباط و العجز عن توفير واحدة من أهم متطلبات الحياة في الوقت الراهن و هي ممارسة الأنشطة المختلفة خاصة في مرحلة الطفولة (اللعب) و الشباب ، مما قد يترتب عليه الكثير من النتائج السلبية ، و هذا كله ضد فلسفة و مفهوم و أهداف و أدوار مراكز الشباب (٦٨ : ١١).

كما قامت الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة) بإنشاء سلسلة نادي " النادي " المملوكة لوزارة الشباب و الرياضة و مقرها السادس من أكتوبر (الفرع الأول) و العاصمة الإدارية الجديدة (الفرع الثاني) ، و تم تحويل مركز التنمية الرياضية بمصر الجديدة (شيراتون) إلى الفرع الثالث من هذه السلسة (نادي النادي فرع شيراتون) ، و يسمح لها بتكوين الفرق الرياضية المختلفة و الإشتراك في أنشطة الإتحادات الرياضية المختلفة (إذا ما أرادت ذلك).

و بذلك تحولت الجهة الإدارية المركزية (وزارة الشباب و الرياضة) من جهة مسئولة عن تنظيم أوجه النشاط الرياضي بالدولة المصرية إلى جهة مالكة لبعض *المنشآت الرياضية تستهدف منها الكسب المادي بشكل مباشر ، في حين أنها تحتفظ بمزايا الدعم الحكومي المقدم (الإعفاءات / التخفيضات) على تشغيل هذه المنشآت (مرفق المياه / مرفق الكهرباء / مرفق الغاز / الرسم الجمركي .. و غيرها) ، و هذا بدوره ما يُوجد خلل في قواعد المنافسة الإستثمارية في المجال الرياضي.

كما توسعت الدولة المصرية في إستخدام الرياضة كأحد عناصر القوة الناعمة المصرية ، و ساعد على ذلك عدد من العوامل المحفزة و التي كان منها صعود المنتخب المصري لكرة القدم لنهائيات كأس العالم لكرة القدم " روسيا ٢٠١٨ م " بعد غياب ٢٨ عاماً ، و تألق اللاعب المصري محمد صلاح على المستوى العالمي مع فريق ليفربول و نجاحه في الحصول على لقب أفضل لاعب بالدوري الإنجليزي ، و فوز عدد كبير من اللاعبين المصريين في المنافسات العالمية خاصة في الألعاب الفردية مثل الإسكواش و التايكوندو و السلاح و السباحة .. و غيرها من الرياضات الفردية (٦٨ : ٢٦).

فضلاً عن حرص الدولة المصرية على إستضافة البطولات و المنافسات الرياضية الدولية و العربية و الأفريقية ، و توفر جميع عناصر الدعم السياسي و المادي و المعنوي من أجل نجاحها ، و من بين هذه المنافسات (على سبيل المثال) إستضافت مصر في عام ٢٠١٧ م عدد ٦٢ بطولة دولية و عربية و أفريقية منها ٧ بطولات عام كبرى (بطولة العام للكبار للخماسي الحديث / بطولة كأس العالم للشباب تحت ١٩ سنة لكرة السلة / بطولة العالم لشباب الطائرة لحت ٢٣ سنة / بطولة العالم للإسكواش / بطولة كأس العام لكرة السرعة / بطولتان لكأس العالم في البلياردو) ، و إستضافة مصر لكأس الأمم الإفريقية لكرة القدم ٢٠١٩ م (٦٨ : ٢٦).

و على الرغم من العوائد الكثيرة التي تحققها الدولة المصرية (إظهار قدرة الدولة على تنظيم الأحداث الرياضية / التأكيد على إستقرار الأوضاع السياسية – الأمنية – الاجتماعية .. و غيرها / الترويج للسياحة / توفير فرص العمل المباشرة و غير المباشرة / التسويق للمنتجات المصرية .. و غيرها من العوائد) ، إلا أن الدولة المصرية تتكبد تكلفة كبرى من إستضافة مثل هذه المنافسات تتمثل في توفير التمويل اللازم لتحديث و تطوير البنية الفوقية للملاعب و الفنادق و نظم الأمن و التحكم و السيطرة على الإستادات و الصالات المختلفة و التطوير الخارجي في المدن المستضيفة للبطولات (و إن كان في محيط إستضافة البطولة) ، تنظيم الحملات الإعلامية المختلفة و توفير نظم الأمن و الحماية للوفود و الجماهير و ضيوف الحدث (١١ : ٢١٨ – ٢٢٠).

* لا ترغب وزارة الشباب و الرياضة في إتمام شهر المنظمات الجديدة التي تملكها لضمان إستمرار تبعية هذه المنظمات للوزارة بشكل دائم ، و تلجأ غالباً للإستعانة بشركات خدمات الرياضية لتشغيل النشاط الرياضي بهذه المنظمات حتى يتم إشتراك اللاعبين بالأنشطة الرياضة التنافسية المحدودة (دوري أكاديميات / قطاع ناشئين / غير مسابقات القسم الأول .. و غيرها) بالإتحادات الرياضية من خلال هذه الشركات أو إشتراك اللاعبين في المنافسات الرياضية عامة من خلال تسجيل اللاعبين بمنظمات أخرى مشهرة مسبقاً.

و قد تُشكل هذه التكاليف عبء مالي كبير على موازنة الدولة و الهيئات الرياضية المنظمة ، و يمكن يتناسب تحمل الدولة لكل أو بعض هذه التكاليف مع العوائد منها أو تتفوق العوائد عند إستضافة بعض المنافسات ، و قد لا يتناسب تحمل كل أو بعض هذه التكاليف مع العوائد عند إستضافة منافسات أخرى ، الأمر الذي يتطلب إجراء الدراسات الجدوى و الإقتصاديات المُسبقة (أو على الأقل تحديد إقتصاديات تشغيلها / الوقت الكافِ قبل إتخاذ قرار الإستضافة) من قبل الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة) و الهيئات الرياضية المعنية (الإتحادات الرياضة / الأندية الرياضة .. و غيرها) المعنية بتحمل تكاليف التنظيم.

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الرابع للدراسة و هو " ما النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، فترة حكم " الرئيس عبد الفتاح السيسي".

٠/١٠ أهم إستنتاجات الدراسة.

في حدود المتغيرات الخاصة بالدراسة و طبيعتها ، و التنظير العلمي (القراءات النظرية / المعلومات و الوثائق و المعارف و البيانات المتوفرة / القوانين و اللوائح / التحليل العلمي / ربط العلاقات المختلفة) قد إستنتج الباحثون ما يلي:

١/١٠ أهم الإستنتاجات التي ترتبط بالإقتصاد المصري في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) " فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ".

- كان نظام الحكم في مصر قبل عام ١٩٥٢ م ملكياً (ملك يملك و لا يحكم / برلمان حر منتخب / نظام إقتصادي يطبق قواعد – إقتصاد السوق / تدخل مركزي محدود – فترات الحروب / أقوى عملة في العالم – الجنيه المصري – مغطاة بالذهب بشكل كامل بنسبة ١٠٠٪ و في ذلك الوقت هي العملة الوحيدة المغطاة بالكامل).
- تم إنهاء الحكم الملكي في مصر عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م.
- نُقل الحكم إلى حركة الضباط الأحرار بقيادة " اللواء محمد نجيب " (شكلاً) ، ثم تولى " الرئيس جمال عبد الناصر " مقاليد الحكم في مصر (فعلياً) مع إعلان النظام الجمهوري للدولة المصرية.
- إتجهت الدولة المصرية إلى تطبيق سياسات الإقتصاد الإشتراكي (الإقتصاد الموجه / التحكم المركزي) ، و قد تخلت عن إنتهاج آليات إقتصاد السوق الذي كان مطبقاً قبل عام ١٩٥٢ م.
- الدولة المصرية كانت تتحكم مركزياً في كافة المؤسسات و الهيئات (الإقتصادية / الصناعية / الزراعية / التجارية .. و غيرها من الهيئات) ، و هذا ما ينطبق بالضرورة على المنظمات الرياضة.
- الدولة المصرية كانت تحتكر و تسيطر على أكثر أدوات الإنتاج في كافة القطاعات الممثلة للدولة ، و لم تسمح بمشاركة القطاع الخاص لها في الإنتاج إلا بنسبة ضعيفة ، و هذا ما ينطبق بالضرورة على المنظمات الرياضة.

- السياسات الإقتصادية (التحكم المركزي / الاقتصاد الموجه / الإشتراكي) التي إتبعتها الدولة المصرية ساهمت في ضعف (تراجع) نمو الإقتصاد المصري و وجود عجز في الموازنة و زيادة حجم التضخم و تراجع سعر صرف العملة المصرية (الجنيه المصري).
- ساهمت الأزمات (الحروب المتتالية / هزيمة يونيو ١٩٦٧ م / توقف واردات القمح / أزمة محصول القطن / غلق قناة السويس / تهجير سكان مدن القناة / توجيه أغلب التمويل إلى المجهود العسكري) التي تعرضت لها الدولة المصرية في ضعف (تراجع) نمو الإقتصاد المصري.
- إنتهت هذه الفترة بوفاة الرئيس " **جمال عبد الناصر** " في سبتمبر ١٩٧٠ م.

١/١/١٠ أهم الإستنتاجات التي ترتبط بالرياضة المصرية في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م).

- الدولة المصرية كانت تتحكم مركزياً في المنظمات العاملة بالمجال الرياضي (لجنة أولمبية / أندية رياضية / إتحادات رياضية / مراكز الشباب .. و غيرها) من خلال القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ م (بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة / كانت المنظمات الرياضية في حكم الجمعيات) و اللائحة الخاصة بالأندية الرياضية لسنة ١٩٥٨ م.
- تحكم الدولة المصرية مركزياً في المنظمات الرياضية لم يساهم في نمو الحركة الرياضية المصرية بما يتناسب مع نموها على المستوى العالمي و خاصة في الدول التي تتبع آليات إقتصاد السوق (أحد أشكال الرأسمالية – أعلى مستوى من إقتصاد السوق).
- الدولة المصرية كانت هي الممول الرئيسي للمنظمات الرياضية ، و لم يُسمح للمنظمة بقبول التمويل الأهلي إلا بعد موافقة الجهة الإدارية (مدرية الشباب و الرياضية / وزارة الشباب و الرياضة / الحكومة المصرية).
- ضعف (تراجع) التمويل الذاتي للمنظمات الرياضية لم يحقق لها المورد المالي الكافِ للوفاء بإحتياجاتها و إلتزاماتها.
- الدولة المصرية لم تسمح بتوسع مصادر التمويل الذاتي للمنظمات الرياضية المصرية (عمداً).
- إعتماد المنظمات الرياضية المصرية (لجنة أولمبية / أندية رياضية / إتحادات رياضية / مراكز الشباب .. و غيرها) على الدولة كممول رئيسي لها مع إستمرار ضعف التمويل الذاتي أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي للمنظمات الرياضة و بالتالي لم تحقق أهدافها التي أُنشأت لأجلها.
- الدولة المصرية كانت توجه أكثر تمويلها لقطاع الرياضة التنافسية (كمظهر قوة دال على قوة الدولة المصرية و مستوى التقدم بها) و ذلك بالمقارنة مع القطاعات الرياضية الأخرى غير التنافسية ، مما ساهم في تراجع الوضع الإقتصادي للمنظمات الرياضية و ضعف قدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها (أهمها إشباع حاجات الممارسة الرياضية).

- الدولة المصرية إستعانت غالباً بأهل الثقة (الدائرة المقربة للسلطة / الأصدقاء / ترشيحات من الأجهزة الأمنية / بإستثناءات محدودة .. و غيرها) و غير المتخصصين (غير مؤهلين علمياً / خبرات عملية و تطبيقية محدودة .. و غيرها) بالعمل في الوظائف القيادية بالمنظمات العاملة في المجال الرياضي ، مما ساهم في تراجع الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية بالمنظمات الرياضية .
- القواعد المنظمة للرياضية المصرية لم تطبق معايير الحوكمة خاصة (عند التعيين في الوظائف القيادية للمنظمات الرياضية / توزيع التمويل الحكومي – الرئيسي – على المنظمات الرياضية).
- النظام الإقتصادي للرياضية المصرية لم يحقق الكفاءة الإقتصادية للمنظمات الرياضية المصرية خاصة عند توجيه التمويل الحكومي (الرئيسي) لقطاع المنافسة الرياضية و تراجع الاهتمام بأنشطة الممارسة الرياضية.
- ضعف القواعد المنظمة للرياضة المصرية من المساهمة في إستدامة نمو هذا القطاع خاصة مع تحكم الدولة المصرية مركزياً في المنظمات الرياضية و تراجع الاهتمام بإنشاء الأندية الرياضية و ضعف الإهتمام بأنشطة الممارسة الرياضية.
- توقفت الرياضة المصرية – أو تكاد – نتيجة هزيمة ١٩٦٧ م.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الأول للدراسة و هو " تحديد النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، فترة حكم " الرئيس جمال عبد الناصر ".

٢/١٠ أهم الإستناجات التي ترتبط بالإقتصاد المصري في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) " فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات ".

- تولى " **الرئيس محمد أنور السادات** " مقاليد الحكم في مصر.
- إبتعاد الدولة المصرية عن إتحاد الجمهوريات الروسية (الإتحاد السوفيتي / روسيا).
- وجهت الدولة المصرية أغلب الجهود و التمويل و الإهتمام نحو زيادة المجهود العسكري و خاضت مصر حرب أكتوبر ١٩٧٣ م و إنتصرت الدولة المصرية.
- إعلان الدولة المصرية إعادة فتح (تشغيل) قناة السويس في يونيو ١٩٧٥ م.
- بدأت الدولة المصرية في محاولة الإنتقال البسيط إلى آليات إقتصاد السوق (أُطلق عليه الإنفتاح الاقتصادي).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي (بداية محاولة التحول البسيط نحو آليات إقتصاد السوق) إلى تجزئة الإقتصاد المصري ، حيث تحول إلى مجموعة متمايزة و أحياناً متنافرة من الإقتصاديات (القطاع العام / القطاع التعاوني / القطاع الخاص / القطاع المحلي / القطاع الأجنبي / قطاع المشاركة).

- أدى الإنفتاح الإقتصادي (بداية محاولة التحول البسيط نحو آليات إقتصاد السوق) بضوابط ضعيفة (غير مُحكمة) إلى تراجع دور القطاع العام و زيادة معدل التضخم (إنخفاض القيمة الشرائية للعملة) بشكل تدريجي مستمر و متنامي و غير مخطط ، و إرتفع العجز بالموازنة ، و زاد تراجع سعر صرف العملة المصرية بالمقارنة مع العملات الدولية المستقرة و خاصة الدولار الأمريكي و الريال السعودي.
- أدى الإنفتاح الإقتصادي (بداية محاولة التحول البسيط نحو آليات إقتصاد السوق) بضوابط ضعيفة (غير مُحكمة) إلى نمو ضعيف (هش / مؤقت .. و غيرها) في الإقتصاد المصري ، حيث كان نمو خدمي بالدرجة الأولى لم تكن الأولوية فيه للقطاعات الأساسية (الزراعة / الصناعة) ، و إنما للقطاعات غير السلعية (التجارة و التوزيع / الإسكان / النقل الخاص).
- أدى الإنفتاح الإقتصادي (بداية محاولة التحول البسيط نحو آليات إقتصاد السوق) إلى زيادة إنتشار الظواهر السلبية (لا تتفق مع القيم و العادات الحميدة) ، و قد إتخذت هذه الظواهر صوراً عديدة مثل إستغلال النفوذ السياسي و الإداري و الإرتشاء و التواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام .. و غيرها.
- عُينَ الفريق أول " **محمد حسني مبارك** " (نائباً لرئيس الجمهورية).
- إنتهت هذه الفترة بإغتيال الرئيس " **محمد أنور السادات** " في أكتوبر ١٩٨١ م.

١/٢/١٠ أهم الإستناجات التي ترتبط بالرياضة المصرية في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م).

- أصدرت الدولة المصرية " **القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة** " و الذي من خلاله تحقق:
  - إستمرار التحكم المركزي (سيطرة) من الدولة المصرية على المنظمات الرياضية المصرية عن طريق القانون و اللوائح و القرارات الوزارية و الإدارية و التنفيذية و التنظيمية التي صدرت في ظله أو تابعة له أو مفسرة له.
  - إستمرار إعتماد المنظمات الرياضية (لجنة أولمبية / أندية رياضية / إتحادات رياضية / مراكز الشباب .. و غيرها) على التمويل الحكومي كمصدر للتمويل الرئيسي لها.
  - إستمرار عمل المنظمات الرياضية بأنها منظمات لا تهدف إلى الربح بمقتضى المادة (١) من القانون.
  - إستمرار عدم السماح للمنظمات الرياضية بالتوسع في توفير مصادر التمويل الذاتي لها.
  - إستمرار عدم السماح للمنظمات الرياضية بقبول التمويل الأهلي إلا بعد موافقة الجهة الإدارية.
  - إستمرار عدم السماح للقطاع الخاص بالدخول في المجال الرياضي.

- صدرت في ظل هذا القانون عدداً من لوائح النظام الأساسي جاءت لترسخ ما وضعه القانون من قواعد للتحكم المركزي.
- إستمرار توجيه التمويل الحكومي (الرئيسي) في المجال الرياضي لقطاع المنافسة الرياضية رغبة في الحصول على تمثيل مشرف لمصر في البطولات الرياضة و الدورات الأولمبية ، و ساهم ذلك في تراجع أنشطة الممارسة الرياضة (و لم تتحقق نتائج على مستوى المنافسة الرياضية بالقدر المناسب مع الاهتمام بها أو حجم تمويلها).
- إستمرار ضعف التمويل الحكومي و عدم وجود أسس (قواعد) عادلة (حاكمة / منضبطة / قانونية / لائحية .. و غيرها) للتوزيع ، ساهم في تراجع الوضع الإقتصادي للأندية الرياضية و ضعف قدرتها على تحقيق الأهداف التي أُنشأت لأجلها (أهمها إشباع حاجات الممارسة الرياضية).
- الأندية الرياضية توسعت أفقياً في زيادة عدد الرياضات التنافسية و أهملت أنشطة الممارسة الرياضة (الأنشطة الترويحية / الأنشطة الإجتماعية / أنشطة كبار السن) و حادت عن الهدف التي أنشأت من أجله و القائم على إنشاء نادي على أساس رياضي إجتماعي إلى هدف تنافسي يُضعف من فرص الأعضاء في ممارسة أنشطة النادي.
- النادي الرياضي في مصر تنوعت و إزدادت أدوراه ، و بعض هذه الأدوار كان خارجاً تماماً عن الترخيص الممنوح للنادي الرياضي (بيع أرض النادي / بناء منشآت غير رياضية على أرض النادي / بناء محلات تجارية على سور النادي / إنشاء جمعيات إستهلاكية / تكوين جمعيات سكنية / مصايف / جمعيات الحج و العمرة / الشهر العقاري / السجل المدني .. و غيرها مما يصعب حصره).
- القواعد المنظمة للرياضية المصرية لم تطبق معايير (كان يكتفى بالقواعد و نظم و آليات المتابعة و المراقبة التي حددها القانون) الحوكمة خاصة مع إستمرار عدم وجود قواعد لتوزيع التمويل الحكومي (الرئيسي) على المنظمات الرياضية.
- النظام الإقتصادي للرياضة المصرية لم يحقق الكفاءة الإقتصادية للمنظمات الرياضية المصرية خاصة مع إستمرار توجيه التمويل الحكومي (الرئيسي) لقطاع المنافسة الرياضية و تراجع الاهتمام بأنشطة الممارسة الرياضية.
- ضعف القواعد المنظمة للرياضة المصرية من المساهمة في إستدامة نمو هذا القطاع خاصة مع إستمرار الدولة المصرية بالتحكم مركزياً في المنظمات الرياضية و تراجع الاهتمام بإنشاء الأندية الرياضية و ضعف الإهتمام بأنشطة الممارسة الرياضية.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الثاني للدراسة و هو " تحديد النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد أنور السادات".

٣/١٠ أهم الإستنتاجات التي ترتبط بالإقتصاد المصري في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) " فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك ".

- تولى الرئيس " **محمد حسني مبارك** " مقاليد الحكم في مصر.
- لم تتجه الحكومة المصرية إلى إجراء تحولات في الإقتصاد المصري (على مستوى القناعة بأهمية إقتصاد السوق / مع التمسك بالقوانين التي تساعد على التحكم المركزي " أو على الأقل عدم تغيير هذه القوانين ") ، و قد حاولت الدولة المصرية التوسع في التحرر الإقتصادي بالإتجاه نحو القطاع الخاص (جزء من الاقتصاد الوطني / يملكه و يديره الأفراد / يتخذ شكل الشركات – أفراد – مساهمة .. و غيرها) و التخلص من القطاع العام (جزء من الاقتصاد الوطني / تملكه و تديره الدولة / يتخذ أشكال عديدة و متنوعة) ، و قد تم ذلك تدريجياً بإنتهاج سياسات الخصخصة (بيع كامل / بيع أجزاء / بيع حق الإدارة) لبيع القطاع العام و التخلص من عبئه على موازنة الدولة (بإعتباره يحقق خسائر / الحاجة لتطوير و تحديث هذه القطاعات).
- إستمرت سياسة الإنفتاح الاقتصادي (محاولة التحول التدريجي لإقتصاد السوق) بضوابط ضعيفة (غير مُحكمة) لكنها أفضل من الفترة السابقة ، و إستمر تزايد ارتفاع معدل التضخم و إستمر الضعف المتواجد في الجهاز الإنتاجي و إتسع حجم العجز في الموازنة و زيادة التراجع في سعر صرف العملة المصرية (الجنيه المصري).
- توسعت الدولة المصرية في إنتهاج سياسات الخصخصة (بيع الأصول / بيع جزء من الأصول / بيع حق الإدارة) في النصف الثاني من هذه الفترة للحد من العبء المالي على موازنة الدولة.
- إنتشار ظواهر الفساد في إدارة المال العام في كافة المناحي من الرشوة (الإكرامية على مستوى صغار الموظفين) و الفساد المالي و المحسوبية و تردي الأحوال الإقتصادية و الذي أدت بدورها إلى تحالف كبار رجال الأعمال مع الحزب الحاكم و تحقق من خلال ذلك نتائج إقتصادية سلبية (إختلال منظومة الدعم / تدني مستوى التنمية / زيادة معدل البطالة / زيادة معدلات الفساد المالي / زيادة تراجع سعر صرف العملة المصرية / زيادة حجم التضخم / إبعاد الكفاءات عن تولي المناصب القيادية .. و غيرها).
- قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م.
- إنتهت هذه الفترة بتنحي الرئيس " **محمد حسني مبارك** " في فبراير ٢٠١١ م.

١/٣/١٠ أهم الإستنتاجات التي ترتبط بالرياضة المصرية في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م).

- إستمر العمل بالقانون " **رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة** " و الذي من خلاله إستمر ما يلي:
  - التحكم المركزي (سيطرة) من الدولة المصرية على المنظمات الرياضية المصرية.

- إعتماد المنظمات الرياضية (لجنة أولمبية / أندية رياضية / إتحادات رياضية / مراكز الشباب .. و غيرها) على التمويل الحكومي كمصدر للتمويل الرئيسي لها.
- عمل المنظمات الرياضية بأنها منظمات لا تهدف إلى الربح.
- عدم السماح للمنظمات الرياضية بالتوسع في توفير مصادر التمويل الذاتي لها.
- عدم السماح للمنظمات الرياضية بقبول التمويل الأهلي إلا بعد موافقة الجهة الإدارية.
- عدم السماح للقطاع الخاص بالدخول في المجال الرياضي.

- توسع إهتمام الدولة المصرية بالنشاط الرياضي التنافسي على حساب أنشطة الممارسة الرياضية بإعتبار ذلك إحدى السياسات التخطيطية للمجلس الأعلى للشباب و الرياضة و إنعكس ذلك على عمل الإتحادات و الأندية الرياضة عند وضع الخطط و البرامج و توزيع الإعتمادات المالية مما أثر على تحقيق أهداف الإتحادات الرياضية و الأندية الرياضية من أجل نشر الرياضة و توسيع قاعدة الممارسين.
- إتجهت الدولة المصرية إلى زيادة حجم التمويل المُخصص لقطاع الرياضة ، إلا أن هذا التمويل كان لا يكفِ للتشغيل الإقتصادي (علاقة سليمة بين التكلفة و العائد) لهذا القطاع و تحقيق الأهداف الرئيسية له و مواكبة التطور السريع و المستمر به عالمياً.
- زادت المساحة النسبية للتمويل الذاتي (بالمخالفة للقانون / أنشطة بعيدة عن الرياضة) للمنظمات الرياضية و لكن هذا التمويل كان لا يكفِ لتحقيق حاجات و رغبات المنظمات الرياضية و حادت عن تحقيقها للأهداف التي أنشأت لأجلها ، حيث تجاهلت (أغفلت) الدولة المصرية تقييد حرية الأندية في التوسع بمصادر التمويل الذاتي (بسبب ضعف التمويل الحكومي) و ترتب على ذلك توفير الأندية الرياضية مصادر للتمويل الذاتي بشكل غير مقنن (بالمخالفة لطبيعة النادي الرياضي) من خلال:
  - بيع أرض النادي (حالة نادي القاهرة الرياضي على سبيل المثال).
  - البناء على أرض النادي (حالة نادي الزمالك للألعاب الرياضية على سبيل المثال).
  - بناء محلات تجارية على سور النادي (أكثر الأندية الرياضة بالمدن / مراكز الشباب بالمدن).
  - إقامة قاعات الأفراح و مناطق الألعاب الترفيهية (الملاهي) و المجمعات الإستهلاكية في الأندية الرياضية و مراكز الشباب.
- نمو (ظهور / إنتشار) أندية رياضية تابعة لهيئات مملوكة للدولة المصرية (أندية شركات البترول / أندية الجيش / أندية الشرطة .. و غيرها) ، أو أندية شركات خاصة (شركة المقاولون العرب / شركة كوكا كولا / شركة وادي دجلة – تضع الشركة ٠.٥ % من أرباحها لصالح خزينة النادي) على مستوى الرياضة التنافسية ، و قد أدى ذلك إلى:

- تراجع (ضعف) هذه الأندية في توفير الأنشطة (الرياضية / الإجتماعية / الترويحية) للعاملين بهذه الهيئات (الفلسفة التي أنشأت عليها هذه الأندية) ، و هذا ما زاد من دور (أهمية) أندية الشركات في الرياضة التنافسية.
- إتجهت هذه الأندية نحو إقتحام قطاع المنافسة الرياضية و محاولة الوصول إلى القمة و الوصول إليها في بعض الرياضات.
- وجود ضعف في النظام الاقتصادي بقطاع الرياضة حيث أن هذه الأندية لا ترتبط بتمويل محدد يمكن من خلاله مراعاة التشغيل الاقتصادي من الأنشطة التي تنفذها (تكلفة التعاقد مع اللاعبين / العائد من الإشتراك بالبطولة).
- وجود ضعف في النظام الرياضي التنافسي ، حيث أن النظام الرياضي التنافسي يعتمد في المقام الأول على الجماهيرية و هذه الأندية لا تمتلك جماهيرية.

- القواعد المنظمة للرياضة المصرية لم تطبق معايير الحوكمة خاصة مع ضعف وجود أسس (قواعد) عادلة (حاكمة / منضبطة / قانونية / لائحية .. و غيرها) لتوزيع للتمويل الحكومي (الرئيسي) على المنظمات الرياضية.
- النظام الإقتصادي للرياضة المصرية لم يحقق الكفاءة الإقتصادية للمنظمات الرياضية المصرية خاصة مع إستمرار توجيه التمويل الحكومي (الرئيسي) لقطاع المنافسة الرياضية و تراجع الاهتمام بأنشطة الممارسة الرياضية.
- تراجع القواعد المنظمة للرياضة المصرية من المساهمة في إستدامة نمو هذا القطاع خاصة مع إستمرار الدولة المصرية بالتحكم مركزياً في المنظمات الرياضية و تراجع الاهتمام بإنشاء الأندية الرياضية و ضعف الإهتمام بأنشطة الممارسة الرياضية.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الثالث للدراسة و هو " تحديد النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد حسني مبارك ".

٤/١٠ الإستناجات التي ترتبط بالإقتصاد المصري في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) " فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي ".

- تولى مقاليد الحكم في مصر " **المجلس الأعلى للقوات المُسلحة** " برئاسة " **المشير محمد حسين طنطاوي** " لمدة عام واحد تقريباً ، ثم تولى مقاليد الحكم في مصر " **الرئيس محمد مرسي** " لمدة عام واحد تقريباً ، و قد إنتهى حكمه بقيام " **ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م** " و تولى " **الرئيس عدلي منصور** " الحكم (مؤقتاً لمدة عام واحد تقريباً لكونه رئيس المحكمة الدستورية العليا) لفترة إنتقالية ، ثم تولى " **الرئيس عبد الفتاح السيسي** " مقاليد الحكم في جمهورية مصر العربية في يونيو ٢٠١٤ م.

- شهدت الدولة المصرية عقب قيام ثورة يناير ٢٠١١ م تراجعاً في الوضع الإقتصادي و زيادة في حجم التضخم و تراجع في قيمة العملة المصرية ، وهذا وضع طبيعي يصاحب قيام الثورات.
- توسعت الدولة المصرية في محاولة الإنتقال لإقتصاد السوق الشكلي (خفض الدعم / زيادة حجم الضرائب / نمو سياسات الإحتكار في القطاع الإنتاجي و الخدمي / تراجع نمو القطاع الخاص) بشكل أكبر مما كان عليه في الفترات السابقة.
- إتسع العجز (هيكلي دائم) في الموازنة العامة للدولة المصرية خلال الفترة ٢٠١١ / ٢٠١٢م – ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م ، و قد تعددت أسباب هذا العجز بين خلل الاقتصاد الكلي و تباطؤ معدلات النمو و تذبذبها و عدم إستدامتها و زيادة حجم الدين (الخارجي / الداخلي) ، و كذلك العديد من الصدمات الخارجية (إنتشار فيروس كرونا / الحرب الروسية الأوكرانية / أزمة سد النهضة) و الداخلية (إتجاه الدولة بشكل رئيسي نحو محاربة الإرهاب / تراجع سعر صرف العملة / التحرير المرن لسعر صرف العملة / زيادة المشروعات القومية خاصة في مجال الطرق و الكباري / ضبط البناء على الأرض الزراعية / إيقاف مخالفات البناء .. و غيرها) ذات التأثير السلبي على أداء الاقتصاد المصري ككل ، و على أداء الموازنة العامة بصفة خاصة.

١/٤/١٠ الإستنتاجات التي ترتبط بالرياضة المصرية في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م).

- حتى النصف الأول من هذه الفترة كان مازال العمل مستمراً " **بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م** " ، بما شمله من (تحديات / مشكلات / معوقات / عقبات .. و غيرها) ، و لكن مع إستمرار ضعف التمويل الحكومي تجاهلت (أغفلت) الدولة المصرية تقييد حرية الأندية في التوسع بمصادر التمويل الذاتي (بالمخالفة للقانون / أنشطة بعيدة عن الرياضة) و ترتب على ذلك توفير الأندية الرياضية مصادر للتمويل الذاتي بشكل غير مقنن (بالمخالفة لطبيعة النادي الرياضي) من خلال:
  - التوسع بناء محلات تجارية على سور النادي (أكثر الأندية الرياضة بالمدن / مراكز الشباب بالمدن).
  - التوسع في إقامة قاعات الأفراح و مناطق الألعاب الترفيهية (الملاهي) و المجمعات الإستهلاكية في الأندية الرياضية و مراكز الشباب.
- شهدت الرياضة المصرية في عام ٢٠١٧ م تحولاً بصدور القانون " **رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة** " و الذى حقق:
  - أصبح القانون " بشأن الرياضة " أي مقتصر على تنظيم قطاع الرياضة فقط و التي تتمثل في (اللجنة الأولمبية المصرية / الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية بأشكالها المختلفة / الكيانات الرياضية – شركات الخدمات الرياضية – الأكاديميات الرياضية).

- توسيع سلطات الجمعيات العمومية للمنظمات الرياضة من خلال منحها الحق في وضع لائحة النظام الأساسي للمنظمة.
- توسيع سلطات اللجنة الأولمبية المصرية من خلال منحها الحق في وضع اللوائح الإسترشادية (المركزية / النموذجية / التنفيذية .. و غيرها – و إن كانت وزارة الشباب و الرياضة هي من وضعتها فنياً و صدرت إدارياً باسم اللجنة الأولمبية المصرية).
- السماح بوجود كيانات (هيئات / منظمات / مؤسسات / أندية / شركات .. و غيرها) خاصة تهدف إلى الربح بشكل مباشر.
- السماح بالإستثمار في المجال الرياضي عن طريق إنشاء شركات مساهمة.
- السماح للأندية الرياضية بإنشاء فروع تهدف إلى الربح بالرغم من أن النادي الأصلي (الأهلي) لا يهدف إلى الربح (حالة إستثنائية لم تتم حتى وقت إعداد الدراسة).
- ضَعَفَ من رقابة وزارة الشباب و الرياضة على المنظمات الرياضية مقتصرة على الرقابة المالية و الإدارية و منح باقي عناصر الرقابة إلى اللجنة الأولمبية المصرية.

- ظهور " **مركز التسوية و التحكيم الرياضي المصري** " تلجأ إليه المنظمات الرياضة (الجهة الإدارية المختصة / أي هيئة رياضية أُخرى / أي فرد متضرر من القرار) إذا رغبت في إبطال أي قرار أو إنهاء نزاع (يلحق ضرراً بها) تصدره منظمة رياضية أُخرى.
- مثلت تبعية " **مركز التسوية و التحكيم الرياضي** " للجنة الأولمبية المصرية تراجعاً في النظام الإداري للرياضية المصرية ، حيث يمكن أن تكون اللجنة الأولمبية المصرية أحد الخصوم في المجال الرياضي مع هيئة رياضية أُخرى و هذا قد يؤدي إلى تراجع الحياد و النزاهة و الشفافية الكاملة و قد لا يُرسخ لتطبيق معايير الحوكمة.
- قضت المحكمة الدستورية العليا في شهر يناير ٢٠٢٣ م بعدم دستورية المادة (٦٩) من قانون الرياضة ، و التي نصت على أن " يصدر مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية قراراً بالنظام الأساسي للمركز ينظم قواعد و إجراءات الوساطة و التوفيق و التحكيم فيه " ، و بطلان لائحة النظام الأساسي لمركز التسوية و التحكيم الرياضي المصري الصادرة بقرار مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٧ م و تعديلاته.
- سمح قانون الرياضة الجديد " **رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة** " بتكوين شركات للخدمات الرياضية تهدف إلى الربح مجال نشاطها (النشاط الرياضي / النشاط البدني / الخدمات الرياضية .. و غيرها) ، و هذا يعد إضافة للمجال الرياضي ببروز دور القطاع الخاص في هذا المجال.

- رسم الحصول على ترخيص " **شركات الخدمات الرياضية** " من وزارة الشباب و الرياضة يعتبر مرتفع نسبياً ، و هذا أدى إلى عزوف القطاع الأكبر من العاملين في القطاع الخاص (الأكاديميات و الكيانات الرياضية) من الحصول على ترخيص الشركة من وزارة الشباب و الرياضة و الإكتفاء بالترخيص الصادر من وزارة الإستثمار.
- توسعت الدولة المصرية في تطوير البنية الرياضية و إنشاء منشآت رياضية جديدة ، و هذا يُمثل تدعيم قوي من قبل الدولة المصرية للمجال الرياضي حرصاً منها على إستضافة البطولات الدولية و القارية (كأس العالم لكرة اليد / كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم .. و غيرها).
- إتجهت الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة) في إنشاء أندية رياضية مملوكة لها و غير معلومة الهوية (تهدف إلى الربح / لا تهدف إلى الربح) ، و لكنها تحصل على الإعفاءات الممنوحة للمنظمات الرياضية (الأهلية) التي لا تهدف للربح.
- إتجهت الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة) إلى تطوير المنشآت الرياضية المملوكة لها (مراكز الشباب / مراكز التنمية الرياضية / المدن الشبابية .. و غيرها) من خلال طرحها للتطوير و التشغيل أو هي من تقوم بالتطوير و تقوم بطرح تشغيلها بالنظم الإستثمارية (حق الإنتفاع / الإيجار .. و غيرها).
- طرح وزارة الشباب و الرياضة لتشغيل منشآتها (مراكز الشباب / المدن الشبابية / مراكز التنمية الرياضية .. و غيرها) للإستثمار أدى إلى إرتفاع قيمة العضوية في بعض مراكز الشباب بعد تطويرها ، و هذا يعني أن الفئات التي سوف تستفيد من هذا التطوير فئات مغايرة تماماً للفئات المُستهدفة من الإشتراك فيها ، و من ثم قد يقتصر الاشتراك في هذه المراكز على فئات بعينها (طبقة الأغنياء / أصحاب الدخل المرتفع) ، و هذا ضد فلسفة و مفهوم و أهداف و أدوار هذه المنظمات و خاصة مراكز الشباب.
- زاد إهتمام الدولة المصرية في الحرص على إستضافة المنافسات الرياضية الدولية و العربية و الإفريقية ، و على الرغم من العوائد الكثيرة التي تحققها الدولة المصرية (إظهار قدرة الدولة على تنظيم الأحداث الرياضية / التأكيد على إستقرار الأوضاع السياسية – الأمنية – الاجتماعية .. و غيرها / الترويج للسياحة / توفير فرص العمل المباشرة و غير المباشرة / التسويق للمنتجات المصرية .. و غيرها من العوائد) ، إلا أن الدولة المصرية تتكبد تكلفة كبرى من إستضافة مثل هذه المنافسات تتمثل في توفير التمويل اللازم لتحديث و تطوير البنية (التحتية / الطرق / الفوقية / متخصصة / تكنولوجية) للملاعب و الفنادق و نظم الأمن و التحكم و السيطرة على الإستادات و الصالات المختلفة و التطوير الخارجي في المدن المستضيفة للبطولات.

- قد تُشكل التكاليف المخصصة لإستضافة البطولات الرياضية عبء مالي على موازنة الدولة المصرية و يمكن أن يتناسب تحمل الدولة لكل أو بعض هذه التكاليف مع العوائد منها أو تتفوق العوائد عند إستضافة بعض المنافسات ، و قد لا يتناسب تحمل كل أو بعض هذه التكاليف مع العوائد عند إستضافة منافسات أخرى.
- غالباً لم تحرص الدولة المصرية (وزارة الشباب و الرياضة) أو المنظمات الرياضية المعنية (الإتحادات الرياضة / الأندية الرياضة .. و غيرها) بتحمل تكاليف تنظيم البطولات الرياضية على إجراء دراسات الجدوى و الإقتصاديات المُسبقة (الوقت الكافِ قبل إتخاذ قرار الإستضافة) خاصة إقتصاديات إستضافة البطولات (بإستثناء تنظيم كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم ٢٠١٩ م / الدولة المصرية لم تتكبد تكاليف إنشاء / تحمل الدولة لمخاطر زيادة مدة إنتهاء بطولة دوري القسم الأول / تزايد عدد إصابات اللاعبين / خروج مبكر من البطولة و معه سوء المزاج العام).
- القواعد المنظمة للرياضة المصرية لم تساهم بالقدر الكافِ في تحقيق مبادئ الحوكمة خاصة مع تبعية " **مركز التسوية و التحكيم الرياضي** " للجنة الأولمبية المصرية ، و هذا ما جعل المحكمة الدستورية العليا تقضي ببطلان لائحة النظام الأساسي لمركز التسوية و التحكيم الرياضي المصري الصادرة بقرار مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٧ م و تعديلاته في يناير ٢٠٢٣ م.
- النظام الإقتصادي للرياضة المصرية لم يساهم بالقدر الكافِ في تحقيق الكفاءة الإقتصادية للرياضة المصرية خاصة لنمو الأندية الرياضية المصرية التي تملكها الحكومة المصرية في قطاع المنافسة الرياضية.
- القواعد المنظمة للرياضة المصرية لم تساهم بالقدر الكافِ في إستدامة نمو هذا القطاع خاصة مع إنشاء وزارة الشباب و الرياضة أندية تمتلكها غير معلومة الهوية (تهدف إلى الربح / لا تهدف إلى الربح) و عدم القدرة على وضع (تطبيق) معايير تحدد نظم عمل الكيانات الرياضية أو الأكاديميات الرياضية.
- توسعت الدولة المصرية في إنشاء المنشآت الرياضية و تطوير عدداً منها ، و لكن عدد هذه المنشآت لا يتناسب مع تعداد السكان (يفوق ١٠٠ مليون نسمة) ، و لا يتناسب مع مساحة الدولة المصرية (مليون كيلو متر مربع) ، و لا يتناسب مع تاريخ الدولة المصرية و ريادتها في الرياضات المختلفة و مكانتها باللجنة الأولمبية الدولية و الإتحادات الرياضية الدولية المختلفة.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الرابع للدراسة و هو " تحديد النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، فترة حكم " الرئيس عبد الفتاح السيسي".

- " جُمْهُورِيّةُ مِصْرَ العَرَبيّةِ " من الدول الكبرى في المنطقة العربية ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي (١٠٣) مليون نسمة تقريباً ، بالإضافة إلى أكثر من (١٠) مليون مقيم على الأراضي المصرية (سوادني / سوري / عراقي / يمني / ليبي / دارسون أفارقة .. و غيرهم) ، و ترتيبها الثالثة عشر بين دول العالم من حيث عدد السكن و الأكثر سكاناً على مستوى الدول العربية ، و هي ذات مكانة هامة و تمتلك حضارة تاريخية كبيرة بين شعوب الأرض ، فضلاً عن أنها من أكبر الدول العربية ، و أكثرها تأثيراً (سياسياً / إجتماعياً / عسكرياً / ثقافياً / إقتصادياً "سابقاً ".. و غيرها).
- تنوعت النظم السياسية (بصرف النظر عن مدى نجاح هذه النظم) في مصر و التي بالضرورة كان يتبعها إنتهاج نظم إقتصادية متباينة (متنوعة / متشابهة أحياناً) و هذا ما أنعكس على السياسات التشريعية (القوانين / اللوائح / القرارات .. و غيرها) و النظم الإدارية و الإجراءات المنظمة للأعمال التي كانت تطبقها الدولة المصرية في حقبة زمنية لم تتجاوز (٧٥ عاماً) ، و كانت تؤثر هذه النظم و السياسات و الإجراءات في أعمال و أنشطة المنظمات داخل الدولة المصرية ، و هذا ما يسري بالضرورة على المنظمات الرياضية المصرية.
- تنوعت الأنظمة الإقتصادية المُصاحبة للأنظمة السياسية في مصر و قد جاءت كما يلي:
  - كان نظام الحكم قبل عام ١٩٥٢ م ملكياً (ملك يملك و لا يحكم / برلمان حر منتخب / نظام إقتصادي يطبق قواعد – إقتصاد السوق / تدخل مركزي محدود – فترات الحروب / أقوى عملة في العالم – الجنيه المصري – مغطاة بالذهب بشكل كامل بنسبة ١٠٠٪ و في ذلك الوقت هي العملة الوحيدة المغطاة بالكامل) ، و قد تم إنهاء الحكم الملكي في مصر عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م.
  - تم الإنتقال إلى النظام الجمهوري في عام ١٩٥٢ م ، و تولى " الرئيس جمال عبد الناصر " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، و قد إنتهجت الدولة المصرية في هذه الفترة نظام التخطيط المركزي (النظام الإشتراكي / النظام الموجه).
  - تولى الرئيس " محمد أنور السادات " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، و قد حاولت الدولة المصرية (البدء في الإنتقال البسيط إلى آليات إقتصاد السوق).
  - تولى الرئيس " محمد حسني مبارك " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، و قد حاولت الدولة المصرية التوسع في الإنتقال لآليات إقتصاد السوق.
  - تولى الرئيس " عبد الفتاح السيسي " مقاليد الحكم في مصر في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، و قد حاولت الدولة المصرية زيادة التوسع في الإنتقال لآليات إقتصاد السوق.
- تكونت الرياضة المصرية من المنظمات الرياضية التي تُشكل القطاع الرياضي (اللجنة الأولمبية المصرية / الأندية الرياضية / الإتحادات الرياضية / مراكز الشباب / الأكاديميات الرياضية /

شركات الخدمات الرياضية / الكيانات الرياضية / الجهات الحكومية المعنية بالرياضة .. و غيرها) ، و التشريعات و القوانين و اللوائح و القرارات و الإجراءات و التي تقوم بوضع الأسس و القواعد للتخطيط و التنظيم و الإشراف على أوجه الأنشطة الرياضية (تدريبي / تعليمي / هواية / ترويحي / تنافسي / إقامة الأحداث / إستضافة المسابقات .. و غيرها) و كل ما ينظم شئونها داخل الدولة المصرية.

- تأثرت الرياضة المصرية بالنظام الاقتصادي المُطبق في كل فترة زمنية ، و قد جاءت كما يلي:
- كان النظام االإقتصادي للرياضية المصرية قبل عام ١٩٥٢ م ملكياً يعمل بآليات إقتصاد السوق (حرية العرض / حرية الطلب / المنافسة دون إحتكار / إحترام الملكية).
- كان النظام الاقتصادي للرياضة المصرية في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) يعمل بآليات إقتصاد التخطيط المركزي (النظام الإشتراكي / النظام الموجه).
- كان النظام الاقتصادي للرياضة المصرية في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، يحاول العمل في ظل الإنتقال البسيط إلى آليات إقتصاد السوق ، و لكن بتشريعات و قوانين و لوائح و تعميمات و قرارات ترسخ لقواعد التخطيط المركزي (النظام الإشتراكي / النظام الموجه).
- كان النظام الاقتصادي للرياضة المصرية في الفترة (١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، يحاول العمل في ظل التوسع في الإنتقال لآليات إقتصاد السوق ، و لكن دون تعديل أو تطوير أو تحديث التشريعات و القوانين و اللوائح و القرارات و التعميمات (ترسخ لقواعد التخطيط المركزي) السائدة في الفترة السابقة.
- كان النظام الاقتصادي للرياضة المصرية حتى النصف الأول من الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، يحاول العمل في ظل زيادة التوسع في الإنتقال لآليات إقتصاد السوق ، و لكن بتعديل و تغيير محدود للتشريعات و القوانين و اللوائح و القرارات و التعميمات لتُحكم سيطرة الدولة المركزية (إستمر العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة – حتى ٣١ مايو ٢٠١٧ م).
- زادت فرص النظام الاقتصادي للرياضة المصرية في النصف الثاني من الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) في التوسع للعمل بآليات إقتصاد السوق خاصة مع صدور " القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة " ، و اللوائح المالية (اللائحة المالية للجنة الأولمبية المصرية / اللائحة المالية للإتحادات الرياضية / اللائحة المالية للأندية الرياضية) التي صدرت في ظله ، و لكن أثر على هذه التعديلات الظواهر الدولية (إنتشار فيروس كرونا / الحرب الروسية الأوكرانية / مكافحة الدولة للإرهاب / تراجع الإستثمارات الأجنبية / إنكماش السياحة / زيادة الديون الداخلية و الخارجية / تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الدولية و

خاصة الدولار الأمريكي و الريال السعودي / نظام ضريبي عادل / الحد من نمو الاقتصاد الموازِ " الأكاديميات الرياضية – الأندية الرياضية غير المرخصة ").

و هذا ما حقق الهدف الرئيس للدراسة و هو " تحديد النظام الاقتصادي المُطبق في الرياضة المصرية في الفترات الزمنية التالية:

- **(١٩٥٢ – ١٩٧٠ م) ، فترة حكم " الرئيس جمال عبد الناصر ".**
- **(١٩٧٠ – ١٩٨١ م) ، " فترة حكم " الرئيس محمد أنور السادات ".**
- **(١٩٨١ – ٢٠١١ م) ، فترة حكم " الرئيس محمد حسني مبارك ".**
- **(٢٠١١ – ٢٠٢٣ م) ، فترة حكم " الرئيس عبد الفتاح السيسي " ".**

قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم – برواية حفص عن عاصم ، بالرسم العثماني.

١- **إبراهيم العسوي*** : إصلاح ما أفسده الإنفتاح الإقتصادي ، كتاب الأهالي ، العدد ٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٤ م.

٢- **أحمد سيد أحمد عبد الفتاح** : " الحوكمة كأسلوب لتطوير العمل الإداري بالإتحادات الرياضية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٧ م.

٣- **أحمد عاشور** : محددات عجز الموازنة في مصر ، إنتاج علمي منشور ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، المجلد (١) ، العدد (٤) ، مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٢ م.

٤- **أحمد عبد الفتاح سالم** : الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ٢٠٠٤ م.

٥- **أحمد عبد الونيس ، مدحت أيوب** : إقتصاد المعرفة ، مركز الدراسات و البحوث للدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م.

٦- **أشرف عبد المعز عبد الرحيم أبو النور** : إقتصاديات الرياضة ، نسخة إلكترونية ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٢٣ م.

٧- **أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد** : إقتصاديات إدارة وقت العمل لدى العاملين بالإتحاد المصري لكرة القدم ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، العدد ٧٦ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٦م.

* تم إدراج أسماء المشاركين في إعداد المراجع العلمية المستخدمة في الدراسة و بيانات المرجع كما وردت بالمرجع الأصلي.

٨- **أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد** : إقتصاديات تمويل الأندية الرياضية المصرية ، إنتاج علمي منشور ، المجلة الأوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة بالسويد التي تصدرها الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا علوم الرياضة ، القاهرة ، ٢٠١٥ م.

٩- **أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد** : الصعوبات التي تَحِد من التمويل الذاتي للأندية الرياضية المصرية ، إنتاج علمي منشور ، المجلة الأوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة بالسويد التي تصدرها الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا علوم الرياضة ، القاهرة ، ٢٠١٥ م.

١٠- **أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد** : تقويم إقتصاديات الأندية الرياضية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ م.

١١- **أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد ، طه محمود طه بخيت** : إقتصاديات موافقة مصر على تنظيم كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم ٢٠١٩ م ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، العدد ٨٦ الجزء ٣ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٩ م.

١٢- **آمال محمد إبراهيم** : مؤشرات تقييم الكفاءة الإقتصادية لميكانزم الإحتراف في أندية كرة القدم ، إنتاج علمي منشور ، المجلة الأوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة بالسويد التي تصدرها الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا علوم الرياضة ، القاهرة ، ٢٠١٥ م.

١٣- **أماني محمد محسن الشريف** : التغيرات السياسية و ما صاحبها من ظواهر إقتصادية و إجتماعية و تأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٩٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠م.

١٤- **السيد ياسين** : أوراق ثقافية – الإرتداد إلى السلطوية ، مقال الأهرام الدولي ، طبعة نيويورك ، العدد ٣٩٨٣٣ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٩٥ م.

١٥- **أمنية حلمي ، طارق الغمراوي** : الإقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ ، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٥ م.

١٦- **إيمان مجدي عاشور أحمد** : تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الإجتماعي في بعض الدول النامية و المتقدمة و إمكانية إستفادة مصر منها " دارسة مقارنة " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٢٠ م.

١٧- **باسم عبد الله عبد اللطيف** : النظام الاقتصادي المصري في ظل النظام الجمهوري ١٩٥٢ – ٢٠١١ م ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الفكر الاقتصادي و القانوني ، العدد ٢٠ ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، القليوبية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٠ م.

١٨- **بسمة إبراهيم عبد البصير** : دراسة الجدوى الإقتصادية للإتحاد المصري لكرة القدم ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، العدد ٧٥ ، الجزء ٢ ، سبتمبر ٢٠١٥ م.

١٩- **بنك الإستثمار القومي** : محددات الحوكمة و معاييرها ، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، ٢٠٠٧ م.

٢٠- **جون واتربري** : مصر ماصر و السادات ، منشورات جامعة بريتستون ، ولاية نيو جيرسي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٦٧ م.

٢١- **الجريدة الرسمية** : العدد ٢١ مكرر (ب) ، قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بإصدار قانون الرياضة ، القاهرة ، ٣١ مايو ٢٠١٧ م.

٢٢- **جلال أمين** : الدولة الرخوة في مصر ، سينا للنشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٣م.

٢٣- **جلال أمين** : قصة الإقتصاد المصري في علاقته بالعالم من محمد علي إلى حسني مبارك ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٢ م.

٢٤- **جودة عبد الخالق** : الإقتصاد السياسي و توزيع الدخل في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٣ م.

٢٥- **جون واتربري** : مصر ناصر و السادات ، منشورات جامعة برينستون ، ولاية نيو جيرسي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٨٣ م.

٢٦- **حازم الببلاوي** : الجوانب المؤسسية للإصلاح الإقتصادي ، مقال الأهرام الدولي – طبعة نيويورك ، العدد ٣٩٦٨٣ ، ٣١ يوليو ١٩٩٦ م.

٢٧- **حسن أحمد الشافعي** : الموسوعة العلمية لإقتصاديات الرياضة (الإستثمار و التسويق في التربية البدنية و الرياضة) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ م.

٢٨- **حسن أحمد عطية الشافعي ، دنيا محمد عادل عبد العزيز** : التأجير التمويلي كمصدر للإستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية (الأندية و الإتحادات الرياضية) ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ٢٠١٠م.

٢٩- **حسن أحمد عطية الشافعي ، سامح عبد الرؤوف محمود ، رحاب علي أمين عثمان** : الطبيعة القانونية لمشروعات الإستثمار الرياضي بنظام (B.O.O.T) ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات في التربية الرياضية ، كلية التربية الرياضية للبنين و البنات ، جامعة بورسعيد ، ٢٠١١ م.

٣٠- **حسن أحمد عطية الشافعي ، عمر نصر الله قشطة ، رحاب على أمين عثمان** : المحاسبة على التكاليف البيئية للمشرعات الإستثمارية للتنمية المستدامة في المؤسسات الرياضية ، إنتاج علمي

منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان ، العدد ١٢ ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٩ م.

٣١- **حسين سباعي عطية حسانين الجبل** : أثر إعادة هيكلة قطاع الدواء المصري على الكفاءة الاقتصادية لشركات الدواء " دراسة مقارنة مصر – الهند – صربيا " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٢ م.

٣٢- **دينا كمال محمود** : دراسة تقويمية لآليات تطبيق التنمية البشرية المستدامة بالمؤسسات الرياضية في ضوء نظم و معايير إدارة الجودة ، إنتاج علمي منشور ، مجلة أسيوط لعلوم و فنون التربية الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط ، العدد ٤٥ ، الجزء ٣ ، أسيوط ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٧ م.

٣٣- **روبرت مابرو**: الإقتصاد المصري (١٩٥٢ – ١٩٧٢ م) ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٦ م.

٣٤- **سحر أحمد حسن** : عوامل نهوض الاقتصاد المصري (دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤) ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد (١٣) ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٥ م.

٣٥- **سناء محمد عبد الغني** : أثر تحرير سعر الصرف في مصر عام ٢٠١٦ على معدل التضخم في الأجل القصير ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (٤٥) ، العدد (١) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٧ م.

٣٦- **شريف السيد يوسف محمد** : تقويم لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ م و المُعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ م في ضوء رؤية الدولة الإقتصادية ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، العدد ٨٨ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٠م.

٣٧- **طه محمود طه بخيت** : إقتصاديات دوري القسم الأول (الدوري الممتاز) بالإتحاد المصري لكرة القدم ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠١٨ م.

٣٨- **طه محمود طه بخيت** : رؤية مقترحة لدعم إقتصاديات مراكز الشباب بالواحات البحرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤ م.

٣٩- **عادل طاهر** : الشباب (ماضيه – حاضره – مستقبله) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ م.

٤٠- **عبد الرازق الهلالي** : قصة الأرض و الفلاح و الإصلاح الزراعي في الوطن العربي ، دار الكشاف للطباعة و النشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٦٧ م.

٤١- **عبد العزيز القوصي ، سيد صبحي** : رأي الشباب في برامج المراكز و الأندية ، إنتاج علمي منشور ، المجلس القومي للشباب و الرياضة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٨ م.

٤٢- **عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان** : مقدمة في علم الإقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥م.

٤٣- **عبد الله عيد مبارك الغصاب** : العوامل المؤثرة على إقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢م.

٤٤- **عبد الله مصطفى عبد العظيم فرماوي** : نموذج إقتصادي قياسي للرياضة المصرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٢٠ م .94

٤٥- **عبد المنعم راضي** : مبادئ الإقتصاد (تحليل كلي و جزئي) الجزء الأول ، مكتبة عين شمس ، ٢٠٠٢ م.

٤٦- **عبد الوهاب الأمين** : النظم الإقتصادية " دراسة مقارنة " الرأسمالية ، الاشتراكية و الإسلام ، ١٩٨٦ م.

٤٧- **عدنان مصطفى** : العرب و قمة الأرض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات في التنمية العربية ، الواقع و آفاق ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ١٩٩٨ م.

٤٨- **عصام عبد الوهاب الهلالي** : التصنيف الطبقي للرياضة في مصر ، إنتاج علمي منشور ، المؤتمر الدولي للرياضة للجميع في الدول النامية ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان ، المجلد الثالث ، القاهرة ، ١٩٨٥ م.

٤٩- **عصام عبد الوهاب الهلالي و آخرون** : التأثير الوقائي للمارسة الرياضية و أثرها على معدلات الفاقد الإنتاجي بهيئة الشرطة ، إنتاج علمي منشور ، المؤتمر الدولي للرياضة للجميع في الدول النامية ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان ، المجلد الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٥ م.

٥٠- **عصام محمود علي حسن سراج الدين** : إدارة و تطوير الحقوق التجارية بدوري كرة القدم المصري للمحترفين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠١٧ م.

٥١- **عصام محمود علي حسن سراج الدين** : دراسة مقارنة لإدارة الأندية الأهلية و أندية الشركات المشاركة بالدوري الممتاز (أ) لكرة القدم بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠١١ م.

٥٢- **علي حافظ محمود** : مبادئ الإقتصاد الوضعي و من منظور إسلامي ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٠ م.

٥٣- **علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود** : أثر الصدمات الإقتصادية على قطاع السياحة في مصر (دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد) ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (٤٢) ، العدد (٤) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٢ م.

٥٤- **عيد عشري جابر** : التحليل الاقتصادي للنظم القانونية و القضائية ، إنتاج علمي منشور ، مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة بني سويف ، العدد ١ ، بني سويف ، ٢٠٢٢ م.

٥٥- **فهد عبد الله محمد** : مفهوم الإدارة الاقتصادية وتطورها ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الفكر الاقتصادي و القانوني ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، العدد الثاني ، ٢٠٢١ م.

٥٦- **فهد علي الزميع** : التحليل الإقتصادي للقانون بين التجريد النظري و التطبيق العملي ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ٢٠١٢ م.

٥٧- **كمال الدين عبد الرحمن درويش ، معتز علي حسن ، أبو الخير عبد التواب طه** : واقع الفساد ببعض الأندية الرياضية المصرية ، إنتاج علمي منشور ، مجلة بني سويف لعلوم التربية البدنية و الرياضة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة بني سويف ، المجلد ٤ ، العدد ٧ ، بني سويف ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢١ م.

٥٨- **كمال درويش ، أشرف عبد المعز** : المنظمات الرياضية الأهلية (المفهوم / التاريخ / التطور / التنظيم) ، رسالة دكتوراه منشورة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

٥٩- **كمال درويش ، محمد الحماحمي** : دراسة تقويمية للإتحادات المصرية الأولمبية ، ١٩٠٧ – ١٩٨٠ ، إنتاج علمي منشور ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٢ م.

٦٠- **مجدي علي محمد غيث** : تميز الأمثلية في الاقتصاد الإسلامي عن أمثلية باريتو " دراسة تقييمية نقدية " ، إنتاج علمي منشور ، مجلة علوم الشريعة و القانون ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ٢٠١١ م.

٦١- **المجلس الأعلى للشباب و الرياضة** : قانون المنظمات الخاصة للشباب و الرياضة و لوائح الإتحادات الرياضية و الأندية ، مركز المعلومات و التوثيق ، إدارة النشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٢ م.

٦٢- **محمد الغزالي** : دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ، الطبعة الثانية ، المنصورة ، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ١٩٨٩ م.

٦٣- **محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي** : مختار الصَحاح ، عُني بترتيبه محمود خاطر ، دار المعارف ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٣ م.

٦٤- **محمد حامد عبد الله** : النظم الإقتصادية المعاصرة " عرض و تحليل و نقد " ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية.

٦٥- **محمد خليل برعي** : مبادئ الإقتصاد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ م.

٦٦- **محمد رفاعي جرير** : معوقات و محفزات الإستثمار الرياضي بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٥ م.

٦٧- **محمد رفعت سالم المحروقي** : نموذج مقترح لإنشاء شركات كرة القدم بالأندية الرياضية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٣م.

٦٨- **محمد رفعت محمد سالم المحروقي ، طه محمود طه بخيت** : الأثار الاقتصادية الناجمة عن تطوير بعض مراكز الشباب على فئات العضوية ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، العدد ٩٥ الجزء ٢ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٠ م.

٦٩- **محمد علي حسن الكردي** : العائد الإقتصادي لتطبيق دوري رابطة الأندية المحترفة المصري على الأندية الرياضية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤ م.

٧٠- **محمد كمال مصطفى السمنودي ، سعد أحمد سعد شلبي** : فاعلية رعاية ملابس الفرق المشاركة بالدوري المصري لكرة القدم عن موسم ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ (دراسة تحليلية) ، إنتاج علمي منشور ، مجلة المؤتمر الإقليمي الرابع للصحة و التربية البدنية و الترويح و الرياضة و التعبير الحركي لمنطقة الشرق الأوسط بكلية التربية الرياضية للبنين بجامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٨ م.

٧١- **محمد مجدي سيد** : " تصور مقترح للسياسات الإدارية للجان الحكام بالاتحاد المصري لكرة اليد في ضوء مبادئ الحوكمة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط ، أسيوط ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٩ م.

٧٢- **محمد مصطفى سليمان** : حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري – دراسة مقارنة – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٦ م .

٧٣- **مركز الدراسات الإشتراكية** : تحولات الإقتصاد المصري (ملاحظات أولية) ، الطبعة الأولى ، الجيزة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٩ م.

٧٤- **مصطفى أحمد عزام** : العائد الاقتصادي لحقوق البث التلفزيوني للأندية الرياضية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية بنين، جامعة حلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٨ م.

٧٥- **منتصر السيد إبراهيم علي الرملاوي** : دراسة تحليلية للموازنة التقديرية لتنشئة لاعب كرة القدم بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨ م.

٧٦- **مؤنس السيد محمد فياله** : ظاهرة الفقر و إستراتيجية التنمية في مصر (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٨ م.

٧٧- **ناجي إسماعيل حامد ، سعد أحمد سعد شلبي** : إدارة إتفاقات برامج الترخيص بإستخدام العلامات التجارية في صناعة كرة القدم المصرية و الإماراتية "دراسة مقارنة" ، إنتاج علمي منشور ، مجلة كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٣م.

٧٨- **نبيل عبد المطلب محمد عمر** : تقييم فرص التمويل الذاتي بأندية دوري الدرجة الأولى بالمملكة العربية السعودية " ، إنتاج علمي منشور ، مجلة أسيوط لعلوم و فنون التربية الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٠ م.

٧٩- **نجوى صلاح محمود عبد الهادي** : إستراتيجية مقترحة لإستثمار الإمكانات و المنشآت بمراكز الشباب في ضوء بعض النظم الإقتصادية الحديثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠ م.

٨٠- **الهيئة العامة للإستعلامات** : مصر ، الطبعة الثانية ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠٢١م.

٨١- **وزارة الصناعة ، جمهورية مصر العربية** : القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٥ م بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة ، مستخرج من الوقائع المصرية ، العدد ٨٨ مكرر (ج) " غير إعتيادي " صدر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ م ، إدارة نشر مطبوعات الحكومة المطبعة الأميرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٥٧.

٨٢- **يوسف ورداني** : السياسة العامة للرياضة في مصر ، مقال علمي منشور ، مجلة أحوال مصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد ٦٩ ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٨ م.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية .

83- Bijen Ramdas, et al : Success at the Summer Olympics: How Much Do Economic Factors Explain?, Journal of Econometrics, 2014.

84- Hongbo Zhang : Sport Products and Services in Sport Demand Model based on Heckman Model, International Journal of Performability Engineering, 2018.

85- Marc Rohde, Christoph Breuer : Competing by Investment or Efficiency? Exploring Financial and Sporting Efficiency of Club Ownership Structures in European Football, Journal of Sports Management Review, 2018.

86- Mei Wang, Helen X.H. Bao : Mega-event effects on the housing market: Evidence from the Beijing 2008 Olympic Games, Journal of Elsevier/ Cities, 2018.

87- Milgometj. Roberts : economie organisation et management, puce, 1997.

88- Nc . MSCI : Market Rebound and the Value Effect in Korea, August 2009 ", SSRN Electronic Journal 2009.

89- WIŚNIEWSKI, et al : Econometric Profit Forecasts of a Company Selling Sports Equipment, Journal of Physical Education and Sport, Vol 20, issue 2, 2020.

90- WIŚNIEWSKI, JERZY WITOLD : Econometric forecasts of costs in a sports equipment trading enterprise, Journal of Physical Education and Sport, Vol 20, issue 2, 2020.

مصادر شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)

91 - https://mawdoo3.com
92 - https://ar.wikipedia.org/wiki
93 - https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085
94 - https://ar.wikipedia.org/wikiD
95 - https://www.almasryalyoum.com/news/details/2726933
96 - https://www.banquemisr.com/ar-EG/Home/CAPITAL-MARKETS/Mutual- Funds/Fund_20
97 - https://aca.gov.eg/News/2088.aspx
98 - https://www.presidency.eg/ar
99 - https://gate.ahram.org.eg/News/3765129.aspx
100 - https://makkahnewspaper.com/article/1554607
101 - https://arabinp.com/%D8%A7%D9%84%D8
102 - https://www.elbalad.news/5595422
103 - https://www.cairo24.com/1497708
104 - https://www.elbalad.news/5604430